

التَّنبِيْهَاتُ الْمَرْضِيَّةُ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ

في كتب الشيخين
ابن القيم وابن تيمية

بمقام
الشيخ الدكتور / ناجي بن روضر العربي

السيرة الذاتية

الدكتور ناجي راشد حسن
العربي:

- الأستاذ المساعد بجامعة البحرين
- كلية الآداب - قسم اللغة العربية
والدراسات الإسلامية.

- ولد في محافظة المحرق بمملكة
البحرين سنة ١٩٦٤ م.

- حصل على شهادة الدكتوراه بتقدير
ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى من
جامعة محمد الخامس بالرباط -
المملكة المغربية .

- عضو مؤسس لرابطة علماء الشريعة
بدول مجلس التعاون الخليجي.

- عضو مؤسس في اللجنة العليا للقمر
الصناعي الإسلامي.

- مؤسس المكتب الشرعي العلمي
السني- وهو الأول من نوعه والوحيد
على المستوى السني - في مملكة
البحرين. ويرجو تطويره لاحقاً
ليكون مركزاً للبحوث والدراسات
الشرعية.

مستشار الفقه المالكي لموقع «منارة
الشريعة».

تلقى دراسته الأكاديمية في الأزهر
الشريف بمصر ، والجامعة الزيتونية
بتونس ، وجامعة محمد الخامس
بالمغرب. وتخصص في الفقه والسياسة
الشرعية، ثم في السنة وعلومها.

تلقى العلوم الشرعية عن نخبة من
العلماء الأجلاء في البحرين ، ومصر
وتونس والمغرب والمملكة العربية
السعودية ، وأخذ عن جمع من علماء
الشام وتركيا والهند واليمن وروى
عنهم.

يعتبر بفضل الله تعالى أحد
المستندين الذين لهم أسانيد عالية
في مملكة البحرين والخليج .



التَّنبِهَا تُ الْمَرْضِيَّة

الطبعة الثانية

١٤٣٦هـ - ٢٠١٤م

طبعة مزيدة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

لا يسمح بطباعة أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على أشرطة صوتية أو إدخالها على كمبيوتر أو برمجتها على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة خطية من المؤلف

دار الفقيه
للنشر والتوزيع
DAR AL FAQIH
PUBLICATION & DISTRIBUTION

www.daralfaqih.com

يمكنكم الآن شراء إصدارات دار الفقيه من خلال مكتبتنا الإلكترونية الجديدة
وسيتم إرسالها لعنوانكم بكل سهولة ويسر

You can now buy all of Dar Al-Faqih products from our new
online store

دار الفقيه للنشر والتوزيع

أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712 6678920

فاكس: +9712 6678921

التَّنبِهَاتُ الْمَرُضِيَّةُ

عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ

فِي كُتُبِ الشَّيْخَيْنِ ابْنِ الْقَيِّمِ وَابْنِ تَيْمِيَّةَ

الدكتور

ناجي بن راشد العربي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، نحمدك اللهم على توالي نعمك، ونشكرك يا قديم الإحسان على دوام فضلك واستمرارية لطفك، وديمومة عطائك، محسن يا مولانا أنت إلينا مع عظيم تقصيرنا، وقبيح فعالنا، وشدة تفريطنا، سبحانه تبهر العقول بفيوضات برك ونوالك، وتشرح الصدور بحلاوة قربك ووصالك، ترزق من تشاء ما تشاء، وتختص من تشاء بما تريد، وتهب من يشكرك المزيد.

جل شأنك وعظم سلطانك، يا كريم الكرماء، ويا رحيم الرحماء، من سألك الخير أعطيته، ومن تعرض لجودك حبوته، ومن وقف على بابك أدخلته، أدهشت قلوب الأولياء بجلال صفات أولوهيتك، وغيّبت نفوس الأصفياء بتجليات جمال ربوبيتك، فيا رحيمًا لم يزل بنا راحمًا، ويا عليمًا بما تحويه السرائر وتختلجه الضمائر، أدم علينا نعمة الستر والعافية في ظاهر الأحوال والسرائر، واجبر يا قويا كسر قلب عبّيد أذاك وهو عاثر حائر، والطف به وبأصله وفرعه وزوجه وحبه، ومن حواهم قلبه الخائف من تقصيره وذنبه، لطفًا يليق بكرم ربوبيتك، وعظيم كمال ألوهيتك، وتجلّى عليهم بجمال عفوك، وجميل سترك، وتحنّن فضلك، ونوال جودك حتى لا تنشر لهم حسابًا، ولا تفتح لهم كتابًا، ولا تمر بهم لحظة عتاب ولا ذرة عقاب، فضلًا منك سيدي ومولاي



ومنة، لا عن استحقاق، ولا ببذل سبب أو سابق همة، وإنما هبة من الواحد الأحد الفرد الصمد.

فيا ربنا يامن تعبدتنا بحسن الظن ووعدتنا عليه الخير والفضل، هذا ظننا بك سبحانه، وأنت يا مولانا عند ظن عبدك بك، ويا فوز من أحسن بالله تعالى الظن.

وأصلي وأسلم وأبارك على من تشرف الوجود بطلعة بدره وأشرفت العوالم بطالع سعده واستنارت العقول بشريف هديه، وتلذذت القلوب بلذيد وصله وحلاوة حبه، سيد السادات وأكرم المخلوقات وأشرف البريات الحبيب المحبوب والجوهر المكنون، زعيم أهل الحضرة الربانية، وقاسم مواهب الله تعالى ونعمه بين عباده، وهادي الحائرين إلى سبيل رشد وبابه، سيدنا ومولانا وحبينا ورسولنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، صلاة ننال بها مكانة في قلبه الطاهر، وندرج بها في زمرة أحبابه، ونكرم بسببها بشفاعته وندخل بها في خصوصية رعايته، ودائرة المقربين من حضرته.

أما بعد، فهذه الطبعة الثانية لكتابي (التنبهات المرضية على الأحاديث الضعيفة في كتب الشيخين ابن القيم وابن تيمية) أعيد طباعته بعد أن نفذت الطبعة الأولى التي صدرت في العام (١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م).

وأريد أن أنبه إلى بعض الأمور المهمة للبيان والتوضيح:

- ١ - الطبعة الأولى من كتابي هذا كانت عبارة عن حديث واحد فقط. أردت به التعرف على مواقف أهل العلم من عملي سواءً الموافق أو المخالف.
- ٢ - الكتاب في طبعته هذه يحوي عشرة أحاديث، وفي نيتي إن يسر الله تعالى لي أن أجعله سلسلة في أجزاء كل جزء يحوي عشرة أحاديث وهكذا.

٣ - اطلع على الكتاب في طبعته الأولى من شاء الله تعالى لهم ذلك .
فوصلني ثناء الكثير، وبلغني تحفظ البعض . وعرضت الكتاب حين صدوره
على بعض العلماء الكبار، فكتبوا رأيهم وشرفوني بذلك .

واطلعت في بعض المواقع الإلكترونية على آراء بعض الموافقين والمعارضين .
وكنت دفعت الكتاب في طبعته الأولى إلى بعض المنتمين إلى مدرسة
ابن القيم وابن تيمية، وطلبت منهم أن يعرضوا الكتاب على بعض علماء
المملكة العربية السعودية وذكرت لهم بعضاً بأسمائهم . لكن لم يحصل تواصل
من أولئك الإخوة، ولم يصلني شيء من أولئك العلماء . ويغلب على ظني أن
الكتاب لم يوصله من أخذه . والأمر هين، وهم إن فعلوا ذلك في حلّ .

أقول: اطلعت على بعض ما كتبه بعض إخواننا الذين لا يتفقهون مع ما جاء
في الكتاب . فلم أجد واحداً من أولئك الإخوة ناقش في صلب موضوع
الكتاب، بمعنى أنه أبدى تحفظاً على تضعيفي للرجال، أو استدرك علي شيئاً
في هذا المجال، أو نقض حكمي بالتضعيف . وإنما ناقشني البعض في مسألة
إثبات صفة العلو لله سبحانه وتعالى، ووصفني البعض بأني حاقد على الشيخين
ابن القيم وابن تيمية مبغض لهما، إلى غير ذلك مما لا فائدة في ذكره . وهم في
حلّ مني مما قالوه .

ولن أرد على هؤلاء الإخوة في مسألة العلو لله سبحانه، وتعالى الله جل
شأنه عما يقوله الظالمون علواً كبيراً . لأن هذه المسألة إذا ما أردت بسطها
وإشباع البحث فيها والرد على الشبه التي يتمسك بها من حرم التوفيق في هذا
الباب . فإن ذلك يقضي تأليف كتاب موسّع . وليس ذلك غرضي الآن . كما أن
هذه المقدمة ليست مكاناً لبسط هذه المسألة وشرحها .

لكني أقول للجميع كلمة فاصلة قاطعة: أما صفة العلو المعنوية لله سبحانه وتعالى فصفة واجبة له جل شأنه نؤمن بها، وأما صفة العلو الحسي لله سبحانه وتعالى، فهذه الصفة ومحاولة إثباتها لله عز شأنه، أمران ينقضهما القرآن العظيم والسنة المشرفة. لأن العلو الحسي شيء يستحيل على الله عز وجل عند أهل الحق. والحمد لله تعالى.

٤ - اهتمني الكثير ممن لا يتفق مع ما جاء في الكتاب بأني قليل الأدب مع الشيخين ابن القيم وابن تيمية، وأني تكلمت عليهما بكلام لا يليق. وأنا أقول: إن هذا الكلام غير صحيح وترحمي عليهما متكرر في الكتاب.

وقال لي بعض أهل العلم الذين لهم موقف متشدد من الشيخين ابن القيم وابن تيمية: إن الكتاب جيد، ولكن الترحم على ابن القيم وابن تيمية ليس جيداً. وهذا الموقف نقيض الأول. وكلاهما مررت عليه مرور الكرام لأنهما في نظري غير صحيحين.

وأنا لم أترحم على الشيخين ابن القيم وابن تيمية محاباة أو مجاملة لأحد. ولا رددت عليهما لأنني أبغضهما. ولم يخطر ببالي أنني بكتابي هذا أريد التنقيص من شأنهما!!!!.

وأيّن أنا منهما فهما عالمان كباران، ولو كانا بين الأحياء ربما لم يرتضياني طالباً عندهما. لكن ذلك لا يمنعني أن أصحح ما أعتقد أنه خطأ، دفاعاً عن سنة سيدنا ومولانا محمد رسول الله ﷺ وخدمة لها.

فليطمئن المتممون إلى الشيخين ابن القيم وابن تيمية، إنه ليس من غرضي ولا طبعي ولا خلقي استصغار أحد من عموم الناس، فضلاً عن مسلم، فكيف أفعل ذلك مع عالم خدم دين الله تعالى، حتى وإن بلغ خلافي معه ما بلغ!!!!

فلست في حاجة أن آتي يوم القيامة ، فيخرج لي عالم يريد أن يقتص مني بين يدي أحكم الحاكمين سبحانه وتعالى .

وما من كاتب إلا سيلى ويبقى الدهر ما كتبت يداه
فلا تكتب بخطك غير شيء يسرك في القيامة أن تراه

غير أن لي رجاءً عند إخواننا المنتسبين إلى مدرسة الشيخين المذكورين أن ينظروا في الكتاب في طبعته الجديدة ذات العشرة أحاديث بعين الإنصاف وسلطان العلم . فإن وجدوا في ذلك أخطاءً ، فليبادروا بتصحيحها وإرسال ذلك لي حتى أصوب خطأي ، وإن وجدوا فيما كتبت الصواب والحق ، فليصححوا ما قد يكون فيهم أو في منهجهم من أخطاء فإن الصواب والحق هو طلبة أهل العلم المتجردين عن الهوى .

٥ - سرت في هذه الطبعة على نفس المنهجية في تعقيبي للأحاديث التي تكون شديدة الضعف ، واهية أو باطلة ، أو موضوعة . ولذلك فإن بعض الأحاديث المختلف فيها ، أو التي يكون ضعفها محتملاً لا أذكرها في كتابي هذا . والله الموفق لا رب غيره ولا إله سواه .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله تعالى وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

خادم الحديث

ناجي بن راشد العربي

أبوظبي ٣ شوال ١٤٣٥ هـ

٢٠١٤/٧/٣٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، على هدايتنا للإسلام، وتوفيقنا للإيمان، ونسأله جلّ شأنه وعظم سلطانه، أن يشرفنا فيجعلنا من خَدَمَةِ كتابه العظيم القرآن وسنة مولانا محمد سيّد ولد عدنان، وصلى الله تعالى وسلم وبارك على سيّدنا ومولانا وحبينا ونبينا محمد، سيد الكونين، وأشرف الثقلين، طيب القلوب، ونور العيون، وسلوة النفوس، وروح الأرواح، وعلى آله الأطهار المكرّمين بشرف القرابة، وصحبه الأبرار سادات الناس.

وبعد، فهذا كتاب لطيف، وجزء مبارك نفيس، فيه فوائد غالية، ومباحث عالية، ونكت علميّة لأصحاب الهمم رائعة، وأجوبة لإشكالات غامضة، وتنبيهات على أخطاء فظيعة، وأغلاط شنيعة، أتعبُ فيه الأحاديث الضعيفة التي يستدل بها الإمامان ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - رحمهما الله تعالى - أو أحدهما في مصنفاتهما، حتى يتبين لكثير من الناس الذين افتتنوا بهذين العالمين، واستولى عليهم جهما، أنهما كغيرهما من علماء المسلمين، بل الواقع وحقيقة الأمر، أنهما - رحمهما الله تعالى - لم يكونا في الصف الأول المقدّم من الأئمة والعلماء.

وحتى يدرك أولئك الناس، أن الهالة التي جعلها بعض الناس للشيخين، والجلالة والمنزلة التي كساها وأنزلها بعض المنتسبين لهذين العالمين، كل ذلك قد أخذ أكبر من حجمه، وأُعطي أكثر من حقه، حتى صار كثير ممن

ينتسب للعلم لا يطلق على الشيخ ابن تيمية إلا لفظ «شيخ الإسلام»، وصار كلام الشيخ ابن تيمية أو كلام تلميذه الشيخ ابن القيم عند كثير من المنتسبين للعلم، فاصلاً في كل نزاع، حكماً في كل خلاف، بل بلغ الأمر عند البعض أنه إذا ذكر كلاماً لأحد الشيخين، فكأنما ذكر دليلاً لا يمكن دفعه، أو استدلال بشيء لا سبيل إلى نقضه، ولا حيلة في رده.

فأردت أولاً وقبل كل شيء خدمة السنة النبوية المطهرة ببيان رتبة بعض الأحاديث التي يستدل بها بعض الناس ويظنّها صحيحة أو مقبولة، وهي في الحقيقة خلاف ذلك تماماً.

وثانياً: بيان أن الشيخين - ابن تيمية وابن القيم - كانا في كثير من الأوقات يندفعان في تقرير ما يريان أو يعتقدان وتقوية ذلك، فيستدلان بالحديث الضعيف أو شديد الضعف، بل والمنكر والواهي وأحياناً بالموضوع وما لا أصل له.

وسأضرب هنا مثالين لكل واحد منهما - رحمهما الله تعالى - يتبين منهما أنهما إذا كانا في حال تقوية وتأيد قول لهما اندفعا في سبيل ذلك اندفاعاً كبيراً. وإذا تغير الحال والموقف إلى الجهة المخالفة تماماً والاتجاه المعاكس، رأيت أيضاً اندفاعاً بنفس القوة.

ولنبداً بابن القيم - رحمه الله تعالى -:

* المثال الأول: قال في كتابه: «زاد المعاد في هدي خير العباد». (١٨٢/٣) في فصل، في هديه عليه السلام في علاج العشق. بعد كلام له ما نصه: ولا يغتر بالحديث الموضوع على رسول الله ﷺ، الذي رواه سويد بن سعيد عن علي بن مسهر عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنه عن

النبي ﷺ . ورواه عن ابن مسهر أيضا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ . ورواه الزبير بن بكار عن عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون عن عبد العزيز بن أبي حازم عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس ؓ عن النبي ﷺ أنه قال: «من عشق فعف فمات فهو شهيد»، وفي رواية: «من عشق وكنتم وعف وصبر غفر الله له وأدخله الجنة». فإن هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ، ولا يجوز أن يكون من كلامه . اهـ .

ثم اندفع في تقرير بطلان هذا الحديث^(١) فكان من ذلك قوله: «فإن لم يكف هذا في إبطال نسبة هذا الحديث إلى رسول الله ﷺ ، فقد أئمة الحديث العالمين به وبعلله ، فإنه لا يحفظ عن إمام واحد منهم قط أنه شهد له بصحة ، بل ولا بحسن ، كيف وقد أنكروا على سويد هذا الحديث ، ورموه لأجله بالعظائم ، واستحل بعضهم غزوه لأجله»^(٢) . اهـ .

وقال أيضا في كتابه: «المنار المنيف في الصحيح والضعيف»^(٣) . ما نصه: وحديث: «من عشق فعف فمات فهو شهيد» . موضوع على رسول الله ﷺ . اهـ .

ثم ها هو ابن القيم في كتابه «الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي»^(٤) يقرر المسألة من وجه آخر ، فيقول فيه ما نصه: «ولو لم يكن في العشق من الرخصة المخالفة للتشديد إلا الحديث الوارد بالحسن من الأسانيد ، وهو

(١) ١٨٢/٣ - ١٨٣ .

(٢) وانظر لزاما كتاب شيخ شيوخنا مفخرة المغرب الحافظ الإمام سيدي السيد أحمد بن الصديق الغماري «درء الضعف عن حديث من عشق فعف» حيث ردّ به على ابن القيم كلامه وأبطل حكمه .

(٣) ص ١٤٠ .

(٤) ص ٣١٩ - ٣٢٠ .

حديث سويد بن سعيد عن علي بن مسهر عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس يرفعه: «من عشق وعف وكنم فمات فهو شهيد». ورواه سويد أيضاً عن ابن مسهر أيضاً عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً. ورواه الخطيب عن الأزهري عن المعافى بن زكريا عن عطية عن ابن الفضل عن أحمد بن مسروق عنه.

ورواه الزبير بن بكار عن عبد العزيز بن الماجشون عن عبد العزيز بن أبي حازم عن ابن أبي نجیح عن مجاهد عن ابن عباس. اهـ المراد. وها هو أيضاً يختم كتابه السابق الجواب الكافي بفصل يقول فيه ما نصه: وأما حديث «من عشق وعف» فهذا مما يرويه سويد بن سعيد، وقد أنكره حفاظ الإسلام عليه^(١). اهـ.

وقال أيضاً: والصواب في الحديث أنه من كلام ابن عباس رضي الله عنه موقوفاً عليه، فغلط سويد في رفعه^(٢). اهـ. وانظر كلامه هناك.

فهذه ثلاثة آراء له متناقضة تارة يحكم بوضعه، وتارة بحسنه، وأخرى يرى صحته موقوفاً. وبعض هذا التناقض موجود في كتاب واحد له، بل ليس بينهما إلا صفحات، مما يعد غريباً جداً صدوره من حافظ كابن القيم.

* المثال الثاني: وهو في أمر مشهور، ألا وهو المتعلق بوجود ساداتنا الأبدال رضي الله عنهم. فإنك تجد كلام الشيخ ابن القيم في ذلك يتعارض مع بعضه.

فهذا الشيخ ابن القيم يقول في كتابه: «المنار المنيف». ما نصه^(٣): ومن

(١) ص ٣٤٠.

(٢) ص ٣٤٠ - ٣٤١.

(٣) ص: ١٣٦.

ذلك أحاديث الأبدال، والأقطاب والأغواث، والنقباء، والنجباء، والأوتاد، كلها باطلة على رسول الله ﷺ. اهـ.

ثم ها هو يناقض نفسه، ويبطل ما قاله، فيقول في نفس الكتاب - وبعد صفحات قليلة فقط - ما نصه^(١): وروى أبوداود من حديث صالح بن أبي مريم أبي الخليل الضبعي عن صاحب له عن أم سلمة عن النبي ﷺ قال: «يكون اختلاف عند موت خليفة، فيخرج رجل من أهل المدينة هارباً إلى مكة، فيأتيه ناس من أهل مكة فيخرجونه وهو كاره، فيبايعونه بين الركن والمقام، ويبعث إليه بعث من الشام فيخسف بهم بالبيداء بين مكة والمدينة، فإذا رأى الناس ذلك، أتاه أبدال الشام، وعصائب أهل العراق فيبايعونه، ثم ينشأ رجل من قریش، أخواله كلب، فيبعث إليهم بعثاً فيظهرون عليهم، وذلك بعث كلب، والخيبة لمن لم يشهد غنيمة كلب، فيقسم المال، ويعمل في الناس بسنة نبهم، ويلقي الإسلام بجرانه في الأرض، فيلبث سبع سنين، ثم يتوفى ويصلي عليه المسلمون». وفي رواية: «فيلبث سبع سنين». رواه الإمام أحمد باللفظين، ورواه أبوداود من وجه آخر عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن أم سلمة نحوه^(٢). ورواه أبو يعلى^(٣) الموصلي في مسنده من حديث قتادة عن صالح أبي الخليل عن صاحب له، وربما قال صالح: عن مجاهد عن أم سلمة. والحديث حسن، ومثله مما يجوز أن يقال فيه: صحيح. اهـ.

(١) ص ١٤٤ إلى ١٤٥.

(٢) أورد شيخنا الإمام الحافظ سيدي السيد عبد الله بن الصديق العُمّاري - رحمه الله تعالى - ورفع قدره - طريقي أبي داود في كتابه: المهدي المنتظر. ص: ٣٣ - ٣٤. ثم قال ما نصه: فبان بهذا السند، المبهّم في السند الأول، ورجاله رجال الصحيحين. اهـ.

(٣) أورد شيخنا الإمام الحافظ سيدي عبد الله بن الصديق حديث أبي يعلى من طريق ابن حبان في صحيحه، ثم قال ما نصه: وهذا إسناد صحيح أيضاً. اهـ.

فانظر إلى صنيع ابن القيم - رحمه الله تعالى - وتعجب فإنه حين تكلم في الموضع الأول عن الأبدال ومن معهم قطع بأن كل الأحاديث التي ورد فيها شيء من ذلك، باطلة، وكأنه استشعر أن كلامه هذا غير مسلم ولا مقبول، فقال مباشرة، بعد قوله: كلها باطلة على رسول الله ﷺ. قال ما نصه^(١): وأقرب ما فيها: «لا تسبوا أهل الشام، فإن فيهم البدلاء، كلما مات رجل منهم أبدل الله مكانه رجلاً آخر». ذكره أحمد، ولا يصح أيضاً فإنه منقطع. اهـ.

ولما كان يتكلم في الموضع الثاني عن سيدنا المهدي (عليه السلام)، حسن الحديث، وجوّز القول بتصحيحه، ناسياً أو متناسياً أنه قد قضى قبل قليل بجرة قلم أن كل الأحاديث التي ورد فيها شيء من ذلك باطلة.

وأما الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - فسأضرب أيضاً مثالين لصنيعه يتبين منهما مثل هذا النوع من التصرف.

✽ المثال الأول: في مسألة شهيرة جداً، هي مسألة حياة سيدنا أبي العباس الخضر - (عليه السلام) - وبقائه. فإن الشيخ ابن تيمية يرى في كثير من كتبه موت سيدنا الخضر - (عليه السلام) - ويستدل على ذلك بحديث: «أرأيتم ليلتكم هذه فإن على رأس مائة سنة منها...» الحديث.

ويرى بطلان الأحاديث التي فيها إثبات حياته - (عليه السلام) - أو إشارة إلى اجتماعه بالنبي ﷺ. ثم يأتي في موضع آخر من الفتاوى، فيثبت حياة سيدنا الخضر - (عليه السلام) - ويرد بعض ما كان قرره بنفسه، ثم يستدل بحديث مما كان يطعن فيه. وإليك البيان، ففي مجموع فتاوى ابن تيمية^(٢) ما نصه: وسئل

(١) ص: ١٣٦.

(٢) (٣٣٧ / ٤).

رحمه الله تعالى عن الخضر وإلياس - عليهما السلام - هل هما معمّران؟ بينوا لنا رحمكم الله تعالى؟

فأجاب: أنهما ليسا من الأحياء ولا معمّران، وقد سأل إبراهيم الحربي أحمد بن حنبل عن تعمير الخضر وإلياس وإنهما باقيان يريان ويروى عنهما، فقال الإمام أحمد: ومن أحال على غائب لم ينصف منه، وما ألقى هذا إلا الشيطان.

وسئل البخاري عن الخضر وإلياس: هل هما في الأحياء؟ فقال كيف يكون هذا وقد قال النبي ﷺ: «لا يبقى على رأس مائة سنة ممن هو على وجه الأرض أحد»!

وقال أبو الفرج الجوزي: قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِشَرِّ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ﴾، وليس هما في الأحياء والله أعلم. اهـ.

وفي «المنار المنيف»^(١) يقول ابن القيم ما نصه: وسئل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -، فقال: لو كان الخضر حيا لوجب عليه أن يأتي إلى النبي ﷺ ويجاهد بين يديه ويتعلم منه، وقد قال النبي ﷺ يوم بدر: «اللهم إن تهلك هذه العصابة لا تعبد في الأرض». وكانوا ثلاث مائة وثلاثة عشر رجلاً، معروفين بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم، فأين كان الخضر حينئذ؟! اهـ.

ثم في موضع آخر من الفتاوى ترى موقفاً آخر تماماً، وترى كلاماً ينقض هذا الكلام من أصوله.

جاء في «الفتاوى»^(٢) ما نصه: سئل الشيخ رحمه الله هل كان الخضر نبياً أو ولياً؟ وهل هو حي إلى الآن، وإن كان حياً فما تقولون فيما يروى

(١) ص: ٦٨.

(٢) (٣٣٨/٤ - ٣٤٠).



عن النبي ﷺ أنه قال: «لو كان حياً لزارني». هل هذا الحديث صحيح أم لا؟
فأجاب أما نبوته... (فذكر جواباً)، ثم قال: وأما حياته فهو حي.
والحديث المذكور لا أصل له، ولا يعرف له إسناد، بل المروي في مسند
الشافعي وغيره: أنه اجتمع بالنبي ﷺ، ومن قال: إنه لم يجتمع بالنبي ﷺ
فقد قال ما لا علم له به، فإنه من العلم الذي لا يحاط به.

ومن احتج على وفاته بقول النبي ﷺ: «أريتكم ليلتكم هذه فإنه على
رأس مائة سنة لا يبقى على وجه الأرض ممن هو عليها أحد» فلا حجة فيه،
فإنه يمكن أن لا يكون الخضر إذ ذاك على وجه الأرض، ولأن الدجال
وكذلك الجساسة الصحيح أنه كان حياً موجوداً على عهد النبي ﷺ، وهو
باق إلى اليوم لم يخرج، وكان في جزيرة من جزائر البحر، فما كان من
جواب عنه كان هو الجواب عن الخضر، وهو أن يكون لفظ الأرض لم
يدخل في هذا الخبر، أو يكون أراد ﷺ الأدميين المعروفين. وأما ما خرج
عن العادة فلم يدخل في العموم كما لم تدخل الجن، وإن كان لفظاً ينتظم
الجن والإنس، وتخصيص مثل هذا العموم كثير معتاد والله أعلم. اهـ.

✽ المثال الثاني: يتعلق أيضاً بساداتنا الأبدال ﷺ، فهذا هو الشيخ ابن
تيمية يتناقض في كلامه في ذلك.

ففي مجموع الفتاوى يقول ما نصه^(١): وكذلك من فسر (الأربعين
الأبدال) بأن الناس إنما ينصرون ويرزقون بهم فذلك باطل، بل النصر والرزق
يحصل بأسباب من آكدها دعاء المؤمنين، وصلاتهم وإخلاصهم، ولا يتقيد
ذلك لا بأربعين ولا بأقل ولا بأكثر.

كما جاء في الحديث المعروف أن سعد بن أبي وقاص قال: يا رسول الله! الرجل يكون حامية القوم، أيهم له مثل ما يسهم لأضعفهم؟ فقال: «يا سعد! وهل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم بدعائهم وصلاتهم وإخلاصهم». اهـ.

ثم يأتي لينقض هذا، فيقول في الفتاوى أيضاً ما نصه^(١): «وتوسط آخرون من فقهاء الحديث وغيرهم كأحمد وغيره، فقالوا: إن النبي ﷺ قنت في النوازل التي نزلت به من العدو في قتل أصحابه، أو حبسهم أو نحو ذلك. فإنه قنت مستنصراً، كما استسقى حين الجذب، فاستنصاره عند الحاجة، كاسترزاقه عند الحاجة، إذ بالنصر والرزق قوام أمر الناس. كما قال تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾. وكما قال النبي ﷺ: «وهل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم؟ بدعائهم وصلاتهم واستغفارهم». وكما قال في صفة الأبدال: «بهم ترزقون، وبهم تنصرون». اهـ.

فانظر إلى قوليه المتناقضين والمتعارضين. ففي الموضع الأول يقول ما نصه: وكذلك من فسّر (الأربعين الأبدال) بأن الناس إنما ينصرون ويرزقون بهم. فذلك باطل. وأما في الموضع الثاني فيقول ما نصه: وكما قال - يعني النبي ﷺ - في صفة الأبدال: «بهم ترزقون وبهم تنصرون». اهـ.

ومثل هذا يقع لكثير من العلماء والأئمة الفضلاء. والبشر غير المعصوم لا ينجو من هفوة، وليس مستغرباً أن تكون له كبوة، والسعيد من عرف للناس أقدارهم، وحفظ لهم حرمتهم. وشرطي في كتابي لزوم الأدب، وعدم التطاول.

(١) (١٠٢/٢٣).

وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَحْفَظَ لِسَانِي وَقَلَمِي . وَقَدْ سَمِيَتْهُ :

«التنبيهات المرضية على الأحاديث الضعيفة في كتب الشيخين ابن القيم وابن تيمية»

وكان من نعم الله تعالى على العبد الضعيف الفقير إليه سبحانه وتعالى ،
أن وفقني جلّ شأنه للشروع في هذا الكتاب في يوم الخميس الثاني عشر من
ربيع الأول الأنور، يوم المولد النبوي الشريف من سنة ١٤٢٦هـ، الموافق
(٢١/٤/٢٠٠٥م). هذا وقد كان أول ما تنبّهت لموضوع هذا الكتاب عند
قراءتي قديماً لكتاب: «الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة». للإمام
عبد الحي اللكنوي - رحمه الله تعالى -؛ حيث رأيت شيخنا العلامة المحدث
المحقق المدقق الفقيه سيدي الشيخ عبد الفتاح أبو غدة - رحمه الله تعالى -
نّبّه على صنيع الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى -، ولذلك رأيت أن أجعل
الحديث الأول في هذا الكتاب، هو الحديث الذي مثّل به شيخنا الشيخ
عبد الفتاح، اعترافاً بالفضل، والتماساً للبركة.

وهذا أوان الشروع في المقصود. وأسأل الله تعالى بجاه حبيبه سيدنا
ومولانا محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم التوفيق والسداد.

*** **

الحديث الأول

قال شيخنا العلامة، المحقق، المدقق، المحدث الورع، سيدي الشيخ عبد الفتاح أبو غدة - رحمه الله تعالى -، دفين البقيع بالمدينة المنورة^(١)، في حاشيته النفيسة المسماة: «التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة»^(٢) ما نصه: أما ابن القيم، فمع جلالة قدره، ونباهة ذهنه، ويقظته البالغة، فإن المرء ليعجب منه رحمه الله كيف يروي الحديث الضعيف والمنكر في بعض كتبه كـ «مدارج السالكين» من غير أن ينبه عليه؟! بل تراه إذا روى حديثاً جاء على (مشربه) المعروف، بالغ في تقويته وتمتينه كل المبالغة، حتى يخيل للقارئ أن ذلك الحديث من قسم المتواتر، في حين أنه قد يكون حديثاً ضعيفاً أو غريباً أو منكراً، ولكن لما جاء على (مشربه) جمع له جَرامِيزه، وهب لتقويته وتفخيم شأنه بكل ما أوتيته من براعة بيان وقوة لسان.

وأكتفي - على سبيل المثال - بالإشارة إلى حديث واحد من هذا النمط، رواه رحمه الله في كتابه: «زاد المعاد في هدي خير العباد»^(٣) أثناء كلامه عن وفد بني المنتفق: فقد ساق هناك حديثاً طويلاً جداً، جاء فيه من قول النبي ﷺ: «.. ثم تلبثون ما لبثتم، ثم تُبعث الصائحة، فلعمر إلهك ما تدعُ على

(١) توفي الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في مدينة الرياض سحر ليلة الأحد التاسع من شوال سنة ١٤١٧هـ. ودفن في البقيع بالمدينة النبوية المنورة. فكان دفنه في تلك البقعة الطاهرة الشريفة كرامة كبيرة من الله تعالى ونعمة عظيمة تفضل بها المولى سبحانه وتعالى على هذا العالم الرباني.

(٢) ص: (١٣٠ - ١٣٢).

(٣) (٣/٥٤ - ٥٧).

ظهرها شيئاً إلا مات، تلبثون ما لبثتم، ثم يُتوفى نبيكم والملائكة الذين مع ربك، فأصبح ربك عز وجل يطوف في الأرض! وخلت عليه البلاد...!!

وبعد أن ساق الحديث المشار إليه أتبعه بكلام طويل في تقويته استهله بقوله: «هذا حديث جليل كبير، تنادي جلالته وفخامته وعظمته على أنه خرج من مشكاة النبوة، لا يعرف إلا من حديث عبد الرحمن بن المغيرة المدني...» ثم استرسل في توثيق عبد الرحمن ومن رواه عنه استرسالا غريبا! كما أنه سرد الكتب التي روي الحديث فيها، وهي كتب معروفة بشيوع الحديث الضعيف والمنكر والموضوع فيها، وهو من أعلم الناس بحالها، ولكن غلبته عادته ومشربه، فذهب يسردها ويطل بتفخيم مؤلفيها، تهويلا بقوة الحديث وصحته! مع أن الحديث حينما رواه صاحبه الحافظ ابن كثير في كتابه: «البداية والنهاية»^(١): أعقبه بقوله: «هذا حديث غريب جداً، وألفاظه في بعضها نكارة». وكذلك قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» في ترجمة عاصم بن لقيط بن عامر بن المنتفق العُقيلي^(٢): بعد أن أشار للحديث ومن رواه من المؤلفين: وهو حديث غريب جداً.

فحينما يقول الحافظ ابن كثير والحافظ ابن حجر في الحديث المشار إليه «حديث غريب جداً، وألفاظه في بعضها نكارة» ترى الشيخ ابن القيم يُسهب ويطنب في دعمه وتصحيحه، حتى نقل مرتضيا قول من قال: «ولا يُنكرُ هذا الحديث إلا جاحد، أو جاهل، أو مخالف للكتاب والسنة!!».

فصنيع ابن القيم هذا يدعو إلى البحث والفحص عن الأحاديث التي

(١) (٨٠/٥ - ٨٢).

(٢) (٥/٥٧).

يرويه من هذا النوع ويُشيدُ بها في تأليفه، وهي من كتبٍ يوجد فيها الحديث الضعيف والمنكر والموضوع. اهـ. كلام شيخنا رحمه الله تعالى.

وأقول: بعد هذا الكلام الذي نقلته عن شيخنا، أورد كلام ابن القيم - رحمه الله تعالى - كَلَّه بنصه، حتى يقف كل منصف على عجب فعله - رحمه الله تعالى - في هذا الباب.

وقال الشيخ ابن القيم عفا الله تعالى عنا وعنهما وسامحنا وإيَّاه ما نصه^(١):

«فصل: في قدوم وفد بني المنتفق على رسول الله ﷺ».

روينا عن عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل في مسند أبيه قال: كتب إليَّ إبراهيم بن حمزة بن محمد بن حمزة بن مصعب بن الزبير الزبيري: كتبت إليك بهذا الحديث، وقد عرضته وسمعته على ما كتبت به إليك، فحدث بذلك عني، وقال: حدثني عبد الرحمن بن المغيرة الخزامي قال: حدثنا عبد الرحمن بن عياش الأنصاري عن دلهم بن الأسود بن عبد الله بن حاجب بن عامر بن المنتفق العقيلي عن أبيه عن عمه لقيط بن عامر.

قال دلهم: وحدثني أيضا أبو الأسود عن عبد الله بن عاصم بن لقيط: «أن لقيط بن عامر خرج وافدا إلى رسول الله ﷺ، ومعه صاحب يقال له نُهَيْك بن عاصم بن مالك بن المنتفق، قال لقيط: خرجت أنا وصاحبي حتى

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٣/٦٧٣ - ٦٧٨)، والحديث ذكره ابن تيمية في الفتاوى (٤/١٨٤) قال ما نصه: وقوله في حديث أبي رزين: قلت: يا رسول الله فما يفعل ربنا إذا لقيناه؟ قال تعرضون عليه بادية له صفحاتكم لا يخفى عليه منكم خافية، فيأخذ ربك بيده غرفة من الماء فينضح بقلكم فلعمر إلهك ما يخطئ وجه أحدكم منها قطرة. اهـ. وذكره أيضا في (٦/٤٩٧). وسوف تأتي مناقشة الشيخ ابن تيمية في كلامه.

قدمنا على رسول الله ﷺ فوافيناه حتى انصرف من صلاة الغداة، فقام في الناس خطيباً فقال: «أيها الناس ألا إني قد خبأت لكم صوتي منذ أربعة أيام: ألا لتسمعوا اليوم، ألا فهل من امرئ بعثه قومه، فقالوا له: اعلم لنا ما يقول رسول الله ﷺ؟ ألا ثم رجل لعله يلهيه حديث نفسه، أو حديث صاحبه، أو يلهيه ضال، ألا إني مسؤول هل بلغت؟ ألا اسمعوا تعيشوا، ألا اجلسوا»، فجلس الناس وقمت أنا وصاحبي حتى إذا فرغ لنا فؤاده ونظره، قلت: يا رسول الله ما عندك من علم الغيب؟ فضحك، فقال: لعمر الله علم أيي أبتغي السقطة. فقال: «ضمن ربك بمفاتيح خمس من الغيب لا يعلمها إلا الله» وأشار بيده.

فقلت: ما هن يا رسول الله؟ قال: «علم المنية وقد علم متى منية أحدكم ولا تعلمونه، وعلم المني حين يكون في الرحم قد علمه ولا تعلمونه، وعلم ما في غد قد علم ما أنت طاعم ولا تعلمه، وعلم يوم الغيث يشرف عليكم أزلين مشفقين فيظل يضحك وقد علم أن غوثكم إلى قريب». قال لقيط: فقلت: لن نعدم من رب يضحك خيراً يا رسول الله. قال: «وعلم يوم الساعة».

قلنا: يا رسول الله علمنا مما تعلم الناس وتعلم، فإننا من قبيل لا يصدق تصديقنا أحد من مذبح التي تدنو علينا، وخثعم التي توالينا وعشيرتنا».

قال: «ثم تلبثون ما لبثتم، ثم تُبعث الصائحة، فلعمركم إلهك ما تدع على ظهرها شيئاً إلا مات، تلبثون ما لبثتم، ثم يُتوفى نبيكم والملائكة الذين مع ربك، فأصبح ربك عز وجل يطوف في الأرض! وخلت عليه البلاد، فأرسل ربك السماء تهضب من عند العرش، فلعمركم إلهك ما تدع على ظهرها من مصرع قتيل، ولا مدفن ميت، إلا شقت القبر عنه حتى تخلفه من عند رأسه،

فيستوي جالسا، فيقول ربك: مهيم لما كان فيه فيقول: يا رب أمس اليوم لعهد بالحياء يحسبه حديثا بأهله».

فقلت: يا رسول الله، فكيف يجمعنا بعدما تمزقنا الرياح والبلاء والسباع؟ قال: «أنبك بمثل ذلك في آلاء الله، الأرض أشرفت عليها وهي مدرة وبالية فقلت: لا تحيا أبدا، ثم أرسل الله عليها السماء فلم تلبث عليك إلا أياما حتى أشرفت عليها وهي شربة واحدة، ولعمر إلهك لهو أقدر على أن يجمعكم من الماء على أن يجمع نبات الأرض، فتخرجون من الأصواء ومن مصارعكم، فتنتظرون إليه وينظر إليكم».

قال: قلت يا رسول الله كيف ونحن ملء الأرض وهو شخص واحد ينظر إلينا وننظر إليه؟ قال: «أنبك بمثل هذا في آلاء الله: الشمس والقمر آية منه صغيرة ترونهما، وتريانكم ساعة واحدة، ولا تضامون في رؤيتهما».

قلت: يا رسول الله فما يفعل بنا ربنا إذا لقيناه؟ قال: «تعرضون عليه بادية له صفحاتكم، لا يخفى عليه منكم خافية. فيأخذ ربك عز وجل بيده غرفة من ماء فينضح بها قبلكم، فلعمر إلهك ما يخطئ وجه أحد منكم منها قطرة؛ فأما المسلم فتدع وجهه مثل الريطة البيضاء، وأما الكافر فينضحه، أو قال: فينطحه بمثل الحمم الأسود، ألا ثم ينصرف نبيكم، وتفرق على أثره الصالحون، فيسلكون جسراً من النار يطاء أحدكم الجمرة يقول: حس. يقول ربك عز وجل: أو أنه، ألا فتطلعون على حوض نبيكم على أظماً والله ناهلة قط ما رأيتهما، فلعمر إلهك ما يبسط أحد منكم يده إلا وقع عليها قدح يطهره من الطوف والبول والأذى، وتحبس الشمس والقمر، فلا ترون منهما واحدا».

قال: قلت يا رسول الله فيما نبصر؟ قال: «بمثل بصرك ساعتك هذه،

وذلك مع طلوع الشمس في يوم أشرقت الأرض، وواجهت به الجبال».

قال: قلت يا رسول الله فيم نجزي من سيئاتنا وحسناتنا؟ قال ﷺ: «الحسنة بعشر أمثالها، والسيئة بمثلها إلا أن يعفو».

قال: قلت يا رسول الله ما الجنة وما النار؟ قال: «لعمرك إلهك إن النار لها سبعة أبواب ما منها بابان إلا يسير الراكب بينهما سبعين عاما، وإن الجنة لها ثمانية أبواب ما منها بابان إلا يسير الراكب بينهما سبعين عاما». قلت: يا رسول الله فعلام نطلع من الجنة؟ قال: «على أنهار من غسل مصفى، وأنهار من خمر ما بها صداع ولا ندامة، وأنهار من لبن ما يتغير طعمه، وماء غير آسن، وفاكهة، ولعمرك إلهك ما تعلمون، وخير من مثله معه أزواج مطهرة».

قلت: يا رسول الله أو لنا فيها أزواج ومنهن مصلمات؟ قال: «المصلمات للصالحين» وفي لفظ «الصالحات للصالحين، تلذونهن ويلذونكم مثل لذاتكم في الدنيا غير لا توالد». قال لقيط: فقلت: يا رسول الله أقصى ما نحن بالغون ومتتهون إليه؟ فلم يجبه النبي ﷺ. قال: قلت يا رسول الله علام أبايعك؟ فبسط النبي ﷺ يده وقال: «على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وزيال المشرك بالله إلها غيره».

قال: قلت يا رسول الله وإن لنا ما بين المشرق والمغرب؟ فقبض رسول الله ﷺ يده، وظن أنني مشروط ما لا يعطينيه. قال: قلت: نحل منها حيث شئنا ولا يجني على امرئ إلا نفسه؟ فبسط يده وقال: «لك ذلك تحل حيث شئت، ولا يجني عليك إلا نفسك».

قال فانصرفنا عنه. ثم قال: «ها إن دين، ها إن دين مرتين، من أتقى الناس في الأولى والآخرة». فقال له كعب بن الجذارية أحد بني بكر بن

كلاب: من هم يا رسول الله؟ قال: «بنو المنتفق، بنو المنتفق، أهل ذلك منهم».

قال: فأنصرفنا، وأقبلت عليه فقلت: يا رسول الله هل لأحد ممن مضى من خير في جاهليتهم؟ فقال رجل من عرض قريش: والله إن أباك المنتفق لفي النار. قال: فكأنه وقع حر بين جلد وجهي ولحمه مما قال لأبي على رؤوس الناس، فهممت أن أقول: وأبوك يا رسول الله؟ ثم إذا الأخرى أجمل. فقلت: يا رسول الله وأهلك؟ قال: «وأهلي لعمر الله حيثما أتيت على قبر عامري، أو قرشي، أو دوسي، قل: أرسلني إليك محمد فأبشر بما يسوءك تجزّ على وجهك وبطنك في النار».

قال: قلت يا رسول الله وما فعل بهم ذلك وقد كانوا على عمل لا يحسنون إلا إياه وكانوا يحسبون أنهم مصلحون؟ قال ﷺ: «ذلك بأن الله بعث في آخر كل سبع أمم نبيا فمن عصى نبيه كان من الضالين، ومن أطاع نبيه كان من المهتدين».

هذا حديث كبير جليل تنادى جلالته وفخامته وعظمته على أنه قد خرج من مشكاة النبوة، لا يعرف إلا من حديث عبد الرحمن بن المغيرة المدني، رواه عنه إبراهيم بن حمزة الزبيري، وهما من كبار علماء المدينة، ثقتان محتج بهما في الصحيح، احتج بهما إمام أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخاري. رواه أئمة أهل السنة في كتبهم، وتلقوه بالقبول، وقابلوه بالتسليم والانقياد، ولم يطعن أحد منهم فيه، ولا في أحد من رواه؟

فممن رواه الإمام ابن الإمام أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل في مسند أبيه ، وفي كتاب السنة ، وقال : كتب إلي إبراهيم بن حمزة بن مصعب بن الزبير الزبيري : كتبت إليك بهذا الحديث ، وقد عرضته وسمعته على ما كتبت به إليك فحدث به عني .

ومنهم الحافظ الجليل أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل في كتاب السنة له .

ومنهم الحافظ أبو أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان العسال في كتاب المعرفة .

ومنهم حافظ زمانه ومحدث أوانه أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني في كثير من كتبه .

ومنهم الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن حيان أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب السنة .

ومنهم الحافظ ابن الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده حافظ أصبهان .

ومنهم الحافظ أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه .

ومنهم حافظ عصره أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن إسحاق الأصبهاني ، وجماعة من الحفاظ سواهم يطول ذكرهم .

وقال ابن منده : روى هذا الحديث محمد بن إسحاق الصنعاني وعبد الله بن أحمد بن حنبل ، وغيرهما .

قد رواه بالعراق بمجمع العلماء وأهل الدين جماعة من الأئمة منهم

أبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل، ولم ينكره أحد، ولم يتكلم في إسناده، بل روه على سبيل القبول والتسليم، ولا ينكر هذا الحديث إلا جاحد أو جاهل أو مخالف للكتاب والسنة. هذا كلام أبي عبد الله بن منده. اهـ. كلام ابن القيم - رحمه الله تعالى - وسامحه وعفا عنه وعنه.

وقد اشتمل على مسائل كثيرة كان مقام ابن القيم العلمي، أرفع وأكبر وأجل بكثير من أن ينزل إلى مستواها، فضلاً عن أن يكون المدافع المنافع عنها بكل ما أوتي من قوة بيان، وشدة عارضة وصلابة وعزيمة.

غير أن هذا الدفاع المستमित فيه صاحبه، لم يكن لينفع شيئاً، أو ليرفع رأساً، لأنه كان في مسألة واضحة البطلان، ظاهر عوارها للعيان، مدرك خطأ صاحبها من الوهلة الأولى لكل ناظر مستبصر.

ولقد صدق شيخنا العلامة المحدث أبو غدة حين قال كلمته التي تقدمت. كما أنه سرد الكتب التي روي الحديث فيها، وهي كتب معروفة بشيوع الحديث الضعيف والمنكر والموضوع فيها، وهو من أعلم الناس بحالها، ولكن غلبته عادته ومشربه، فذهب يسردها ويطيل بتفخيم مؤلفيها، تهويلاً بقوة الحديث وصحته. اهـ المراد من كلام شيخنا.

وأنا بحول الله تعالى وعونه أبين بعض المسائل التي أشرت إليها بحسب ما يتيسر ويحصل به الغرض، ومن دون توسع في الأمر إذا لم تدع إليه حاجة ملحة.

✽ المسألة الأولى:

قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - ما نصه:

هذا حديث جليل كبير، تنادي جلالته وفخامته وعظمته على أنه خَرَجَ من مشكاة النبوة. اهـ.

وأقول: لاحظت على الشيخ ابن القيم في كلامه على هذا الحديث أمراً استغربته جداً، ذلك أنه حيث استشعر وجود ضعف في جهة متعلقة بالحديث، وأن النقد وارد عليها، ومتوجّه إليها، فإنه يبادر بغلق ذلك الباب، وسدّ الطريق إليه. فتراه يندفع في تلك الجهة بكل قوته مدافعاً منافحاً، ويسترسل هناك استرسالاً كبيراً واضحاً في محاولة تقوية الحديث وإبعاد النقد عنه. حتى أنه ليحاول أن يمنع الواقف على كلامه من محاولة الوقوف عند الحديث، أو مجرد التفكير في معرفة رتبته، أو التوقف للبحث في ثبوته، والتعرف على سلامته أو علّته. بل إنه ليحاول - رحمه الله تعالى - أن يجعل المطلّع على كلامه، كالمحجور عليه، المضطر إلى التسليم بكلامه وقبوله، تحت سلطان تفخيم الكلام وتهويله، والتخويف من مخالفة ما يقرّره.

وهو أمر يندفع به كثير من الناس، فيتأثرون به، وخصوصاً الذين ليست لديهم معرفة بالحديث وعلومه، والنقد وأحواله. وقد تفنن في ذلك في كلامه على هذا الحديث، سواء في كتابه «زاد المعاد» الذي ننقل منه كلامه ونرد عليه -، أو في غيره^(١).

(١) كقوله مثلاً في كتابه: «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح»، الباب السادس والخمسون في ذكر اختلاف الناس هل في الجنة حمل وولادة أم لا؟ ص: ١٦٧، ونص كلامه: وأما حديث أبي رزين - هو حديثنا - الذي أشار إليه البخاري، فهو حديثه الطويل، =

فقد ابتدأ كلامه بقوله: هذا حديث جليل كبير، تنادي جلالته وفخامته وعظمته على أنه خَرَجَ من مشكاة النبوة. اهـ.

أقول: وهو كلام بعيد كل البعد عن الصواب، مخالف تماماً للواقع، منابذ صراحة للنور والهدى الخارجين من مشكاة النبوة. فإن ألفاظ الحديث

= ونحن نسوقه بطوله نجمّل به كتابنا، فعليه من الجلالة والمهابة ونور النبوة، ما ينادي على صحته. اهـ المراد.

وبعد أن ساقه بطوله قال في ص: ١٧٠ ما نصه: هذا حديث كبير مشهور لا يعرف إلا من حديث أبي القاسم عن - قلت -: كذا بالأصل والصواب حذفها - عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن المدني ثم من رواية إبراهيم بن حمزة الزبيري المدني عنه، وهما من كبار علماء المدينة، ثقتان يحتج بهما في الحديث، احتج بهما الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، وروى عنهما في مواضع من كتابه. اهـ المراد.

وبعد أن سرد أسماء من رواه قال في ص: ١٧١ ما نصه: وقال أبو الخير بن حمدان: هذا حديث كبير ثابت مشهور، وسألت شيخنا أبا الحجاج المزي عنه، فقال: عليه جلالة النبوة. اهـ.

وأقول: كل هذا الكلام قد أبطلته في ردي على كلام ابن القيم في كتابه: زاد المعاد، غير أنني أنبّه فقط إلى أن قول ابن القيم: هذا حديث كبير مشهور. اهـ.

وقول ابن حمدان: هذا حديث كبير ثابت مشهور. اهـ. هو من جنس تفخيم الكلام وتهويله في غير محله؛ لأن الحديث المشهور عند أهل الحديث له شروط لا تتوافر في هذا الحديث باعتراف ابن القيم نفسه حين يصرّح بأن هذا الحديث لا يعرف له إلا طريق واحد، فكيف يكون الفرد الغريب مشهوراً؟ فإن قيل لم يرد ابن القيم الشهرة الاصطلاحية، فجوابنا: إذاً كم من حديث مشهور عند الناس، وهو باطل. وأما قول ابن حمدان: ثابت، فقد بان بكتابنا أن هذا الكلام سراب يحسبه الظمان ماءً.

وأما قول الحافظ المزي عن الحديث: عليه جلالة النبوة، فمردود بما رددنا به كلام ابن القيم. والمزي في هذا الباب من مدرسة واحدة مع ابن القيم، رأسها ابن تيمية رحم الله تعالى الجميع وعفا عَنَّا وعنهم، وقف متأملاً متفكراً في قول ابن القيم: ونحن نسوقه بطوله نجمّل به كتابنا. اهـ.

في كثير منها نكارة ظاهرة واضحة، بل مخالفة صريحة للقرآن العظيم، والسنة المطهرة، ومناقضة أكيدة للأصول الثابتة المسلمة، التي يحكم قطعاً بطلان ما يخالفها.

فأي جلالة وفخامة وعظمة في تلك الألفاظ والكلمات الركيكة التي تصرّح بكل وضوح وجراءة بنسبة أمور لا تليق إلا بالمخلوقين، إلى الله تبارك وتعالى، والتي هي أمور يخجل كل عاقل، فضلاً عن مؤمن ناهيك عن عالم، أن ينسبها إلى رب العالمين سبحانه وتعالى. بل إنه بسبب تلك الألفاظ التي يَقْفُ شعر جسم الإنسان من سماع نسبتها لله تبارك وتعالى، قال الحافظ ابن كثير - رحمه الله تعالى - في كتابه البداية والنهاية^(١)، بعد أن أورد الحديث ما نصه: هذا حديث غريب جداً، وألفاظه في بعضها نكارة. اهـ.

ومن بعده جاء الحافظ ابن حجر في ترجمة عاصم بن لقيط بن عامر بن المنتفق من «التهذيب»^(٢)، ليقول ما نصه: قلت: رواه أبو القاسم الطبراني مطوّلاً، وهو حديث غريب جداً. اهـ.

وعندي - والله تعالى أعلم - أن ابن القيم حين استشعر أن في بعض ألفاظ هذا الحديث - المزعوم -، ما لا تقبله العقول، ولا تسلمه القلوب، بادر إلى تلك الكلمات المنقولة لك، حتى يدفع الواقف على هذه الألفاظ المنكرة المستشعة، عن أن يتوقف عندها توقّف الناقد الممحّص. وسوف أذكر في سياق كلامي على هذا الحديث شيئاً من تلك الألفاظ.

(١) (٨٢/٥).

(٢) (٥٠/٥).

✽ المسألة الثانية:

قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - عاطفاً على كلامه المتقدم في المسألة الأولى، ما نصه: لا يعرف - يعني هذا الحديث - إلا من حديث عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن المدني، رواه عنه إبراهيم بن حمزة الزبيري، وهما من كبار علماء المدينة، ثقتان محتج بهما في الصحيح، احتج بهما إمام أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخاري. اهـ المراد.

وأقول: هذا أيضاً تهويل منه - رحمه الله تعالى - وتفخيم لهذين الراويين، - وخصوصاً عبد الرحمن رحمه الله تعالى - أكثر مما هما عليه - رحمهما الله تعالى - في واقع الحال.

ثم إن فيه صرفاً للواقف على هذا الكلام عن النظر في باقي رجال السند لمعرفة أحوالهم، مع أن فيهم الضعيف والمجهول، وإليك البيان.

أما عبد الرحمن، فهو ابن المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حكيم بن حزام الأسدي، الخزاعي، المدني، أبو القاسم، روى له البخاري وأبو داود كما في كتب الرجال^(١).

عبد الرحمن هذا ليس حاله كما قال ابن القيم، بل هو دون ذلك بكثير، ولولا أنه ممن شملته هيبة الجامع الصحيح، وحالت بينه وبين النقد وسهامهم مكانة البخاري، لكان تأخره عن عداد الثقات أهل الصحيح ظاهراً. فالرجل أحسن أحواله أن يكون صدوقاً. وما أرى رواية البخاري له إلا على سبيل الانتقاء والتخير. ودليل ذلك أن هذا الراوي لم نجد فيه توثيقاً صريحاً إلا من

(١) كالكاشف (١/٦٤٥) والتهذيب (٦/٢٤٨) والتقريب ص: ٣٥١.

الإمام الدارقطني^(١) الذي قال عنه ما نصه: صدوق . اهـ.

ومن قبل الدارقطني رأينا الإمام ابن حبان ذكره في كتابه الثقات^(٢) بصورة تبين أنه لا يعرف الكثير من حاله، فقال ما نصه: عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن، المدني، كنيته أبو القاسم، يروي عن عبد الرحمن بن عيَّاش . روى عنه إبراهيم بن حمزة الزبيري . اهـ.

فلو قيل: إن ذكر ابن حبان لعبد الرحمن في كتابه كان على قاعدته المعروفة، لما كان ذلك بعيداً. بل إن هذا هو الواقع وحقيقة الأمر. وابن حبان ومن دون أدنى شك قد استأنس في صنيعه هذا برواية الإمام البخاري للرجل .

ومما يدل ذلك أيضاً على صحة ما قرّره لك من أن الرجل لم يكن بالشهرة التي يريد ابن القيم أن يظهره بها، ويصوره فيها، أن كتب الرجال عموماً، وكتب رجال الكتب الستة خصوصاً، - وعبد الرحمن هذا من شرطها ورجالها -، نجدها تترجم لعبد الرحمن بن المغيرة هذا ترجمة مقتضبة جداً. بل إنها لا تذكر له تاريخ وفاة. ما يدل ذلك على أن الرجل لم تكن له تلك الشهرة.

وإليك ترجمة الرجل من كتاب «تهذيب التهذيب»^(٣) للحافظ ابن حجر بنصها: خ د (البخاري وأبو داود) عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حكيم بن حزام، الأسدي، الحزامي، أبو القاسم المدني . روى عن أبيه ومالك والداروردي وعبد الرحمن بن عيَّاش السمعاني وغيرهم .

(١) نقله الحافظ في التهذيب (٢٤٩/٦).

(٢) (٣٧٧/٨).

(٣) (٢٤٩ - ٢٤٨/٦).

وعنه إبراهيم بن المنذر وإبراهيم بن حمزة وعبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبه ويعقوب بن محمد الزهري والزبير بن بكار. وذكره ابن حبان في الثقات. قلت - القائل ابن حجر -: وقال حمزة السهمي عن الدارقطني: صدوق. اهـ. كلام الحافظ.

وقد راجعت رواية الإمام البخاري لعبد الرحمن بن المغيرة الذي عليه الكلام، فلم أجد له إلا موضعاً واحداً في الصحيح. وذلك في كتاب «المناقب» - باب (٢٥) وهو: باب علامات النبوة في الإسلام. حديث^(١). (٣٦٣٤) قال البخاري رحمه الله ما نصه:

حدثني عبد الرحمن بن شيبه، حدثنا عبد الرحمن بن المغيرة، عن أبيه، عن موسى بن عقبة، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله رحمه الله أن رسول الله ﷺ قال: «رأيت الناس مجتمعين في صعيد، فقام أبو بكر فنزع ذنوبا أو ذنوبين وفي بعض نزع ضعف والله يغفر له، ثم أخذها عمر فاستحالت بيده غربا، فلم أر عبقرى في الناس يفري فريه حتى ضرب الناس بعطن».

وقال همام: سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ: «فنزع أبو بكر ذنوبا أو ذنوبين».

وقال أيضاً^(٢) (٣٦٧٦): حدثني أحمد بن سعيد أبو عبد الله، حدثنا وهب بن جرير، حدثنا صخر عن نافع، أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «بينما أنا على بئر أنزع منها جاءني أبو بكر وعمر، فأخذ أبو بكر الدلو، فنزع ذنوبا أو ذنوبين وفي نزع ضعف، والله يغفر له، ثم

(١) (٥٣٧/٢).

(٢) (١٣/٣).



أخذها ابن الخطاب من يد أبي بكر، فاستحالت في يده غرباً، فلم أر عبقرياً من الناس يفري فريه، فنزع حتى ضرب الناس بعطن».

قال وهب: العطن مبرك الإبل، يقول حتى رويت الإبل فأناخت.

وقال أيضاً^(١) (٣٦٨٢): حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا محمد بن بشر، حدثنا عبيد الله، قال حدثني أبو بكر بن سالم، عن سالم، عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «أريت في المنام أني أنزع بدلو بكرة على قلب، فجاء أبو بكر فنزع ذنوباً أو ذنوبين نزعا ضعيفاً، والله يغفر له، ثم جاء عمر بن الخطاب، فاستحالت غرباً، فلم أر عبقرياً يفري فريه حتى روى الناس وضربوا بعطن». قال ابن جبير: العبقرى عتاق الزرابي. وقال يحيى: الزرابي الطنافس لها خمل رقيق (مبثوثة) كثيرة.

وقال أيضاً^(٢) (٧٠١٩): حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير حدثنا شعيب بن حرب حدثنا صخر بن جويرية حدثنا نافع أن ابن عمر رضی الله تعالى عنهما حدثه قال: قال رسول الله ﷺ: «بيننا أنا على بئر أنزع منها إذ جاءني أبو بكر وعمر، فأخذ أبو بكر الدلو فنزع ذنوباً أو ذنوبين، وفي نزعه ضعف، فغفر الله له. ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبي بكر فاستحالت في يده غرباً، فلم أر عبقرياً من الناس يفري فريه، حتى ضرب الناس بعطن».

وقال^(٣) (٧٠٢٠): حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا موسى عن سالم «عن أبيه عن رؤيا النبي ﷺ في أبي بكر وعمر قال: «رأيت الناس

(١) (١٥/٣).

(٢) (٣٠٤/٤).

(٣) (٣٠٤/٤).

اجتمعوا، فقام أبو بكر فنزع ذنوبا أو ذنوبين وفي نزعه ضعف، والله يغفر له. ثم قام ابن الخطاب فاستحالت غربا، فما رأيت في الناس من يفري فرية حتى ضرب الناس بعطن».

وقال^(١) (٧٠٢١): حدثنا سعيد بن عفير حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب أخبرني سعيد أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال: «بيننا أنا نائم رأيتني على قلب وعليها دلو فنزعت منها ما شاء الله، ثم أخذها ابن أبي قحافة فنزع منها ذنوبا أو ذنوبين وفي نزعه ضعف، والله يغفر له. ثم استحالت غربا فأخذها عمر بن الخطاب، فلم أر عبقريا من الناس ينزع نزع عمر ابن الخطاب حتى ضرب الناس بعطن».

ثم راجعت أيضاً كتاب «رجال صحيح البخاري» للإمام أبي نصر الكلاباذي^(٢)، فوجدته قد نص صراحة على ما قرّره من كون البخاري لم يخرج لعبد الرحمن إلا حديثا واحدا. قال الكلاباذي رحمه الله تعالى ما نصه: عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن أبو القاسم الحزامي المدني سمع أباه. روى عنه عبد الرحمن بن شيبه في صفة النبي ﷺ اهـ.

ثم رأيت الإمام أبا الوليد الباجي رحمه الله تعالى يقول في كتابه: التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في «الجامع الصحيح»^(٣) ما نصه: عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن أبو القاسم الحزامي، المدني، أخرج البخاري في صفة النبي ﷺ عن عبد الرحمن بن شيبه عن أبيه. اهـ.

(١) (٣٠٤/٤).

(٢) (٤٥٥/١).

(٣) (٣/٢) ترجمة (١٩٣).

فبان من ذلك كله أن عبد الرحمن بن المغيرة الذي عليه الكلام ليس له في البخاري إلا حديثٌ واحدٌ في فضائل الشيخين سيدنا أبي بكر وسيدنا عمر رضي الله عنهما.

وبان أيضاً أن البخاري لم يكتف برواية عبد الرحمن هذا، فأخرج حديثه من طرق أخرى، وقد تقدم ذكرها. وهذا يدل بوضوح على أن رواية البخاري لعبد الرحمن إنما هي على سبيل المتابعة والانتقاء والتخيّر. وبان أيضاً أن البخاري لم يحتج بعبد الرحمن المدني هذا. وهذا كله يهدم دعوى ابن القيم التي زعم فيها أن عبد الرحمن هذا كان من كبار علماء المدينة، ودعواه أيضاً في كتابه «حادي الأرواح»^(١) أن البخاري روى عنه في مواضع من صحيحه. نعم ليس الرجل أيضاً ضعيفاً ساقطاً مطّرحاً، بل هو وسط، يؤخذ منه ويرد. والله درّ الإمام الهمام الدارقطني - رحمه الله تعالى - حيث أنزل الرجل منزلته، وأقامه في مقامه، من دون إفراط ولا تفريط، فقال: «صدوق». وهذا هو القسط دون ميل إلى هنا أو هناك، ولا تأثر بهذا الأمر أو ذاك، والله تعالى أعلم.

ولا عتب على الإمام البخاري - شيخ الصنعة وإمام المحدثين - في روايته عن عبد الرحمن، لأنه روى له حديثاً سليماً لا مطعن فيه. ولهذا الأمر نظائر في صحيح البخاري معروفة لأهل الحديث. نذكر من ذلك مثلاً. قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري». في الفصل التاسع^(٢) ما نصه (خ د) إبراهيم بن سويد بن حيان، المدني. روى له البخاري حديثاً واحداً في الحج من روايته عن عمرو بن أبي عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما - في الأمر بالسكينة عند الدفع من عرفة. ولهذا المتن شواهد، ووثقه ابن معين

(١) ص (١٧٠).

(٢) (١٤٢/٢).

وأبو زرعة. وقال ابن حبان في «الثقات»: وربما أتى بمناكير. قلت - القائل الحافظ ابن حجر: - أوضحنا أن الذي أخرج له البخاري غير منكر. وروى له أبو داود والله أعلم. اهـ.

قلت: وإليك كلاما لابن القيم - رحمه الله تعالى - يتبين منه تناقضه في موقفه. قال في كتابه «الفروسية»^(١) في معرض حديثه على تضعيف حديث وتعليقه بأحد روايته، وهو سفيان بن حسين الواسطي، الذي روى له البخاري تعليقا ومسلم في مقدمة صحيحه والأربعة، قال ما نصه: وأما قولكم: إن مسلماً روى لسفيان بن حسين في صحيحه فليس كما ذكرتم، وإنما روى له في مقدمة كتابه، ومسلم لم يشترط فيها ما شرطه في الكتاب من الصحة، فلها شأن ولسائر كتابه شأن آخر، ولا يشك أهل الحديث في ذلك. قالوا: وأما استشهاد البخاري به في الصحيح فلا يدل أنه حجة عنده، لأن الشواهد والمتابعات يحتمل فيها ما لا يحتمل في الأصول. وقد استشهد البخاري في صحيحه بأحاديث جماعة، وترك الاحتجاج بهم^(٢). اهـ.

فانظر إليه - رحمه الله تعالى - كيف حقق وحاقق وضعف حسيناً، ولم يوقفه دون ذلك كون البخاري أخرج له تعليقا. بل قرّر وسلّم بأن حسيناً ضعيف، ولم تمنعه رواية المذكورين من ذلك. بل قد قال هو نفسه في موضع سابق لكلامه الذي نقلته قبل قليل، ما نصه^(٣): فهذا وأمثاله مما يبين ضعف رواية سفيان بن حسين عن الزهري ولو تابعه غيره عند أئمة هذا الشأن، وفرسان هذا الميدان. فكيف بما تفرّد به عن الثقات، وخالف فيه الأئمة الأثبات؟ اهـ.

(١) ص: ١٠٣ - ١٠٤.

(٢) وصاحبنا الذي نتكلم عنه هنا وهو عبد الرحمن بن المغيرة أبو القاسم الحزامي واحد منهم!

(٣) ص: ٩٨.

وأما إبراهيم بن حمزة بن محمد بن حمزة بن مصعب بن عبد الله بن الزبير بن العوام، المدني، أبو إسحاق. فهو من دون شك أقوى وأوثق وأثبت من سابقه عبد الرحمن. لكنه أيضاً قد شملته هيبة الصحيح، وحالت بينه وبين سهام النقاد مكانة البخاري. ولذلك نجد أن كتباً خلت من ذكره مع أنه كان ينبغي أن يذكر فيها، لأنه على شرط أصحابها، كالكمال لابن عدي، والميزان للذهبي، وذيل الميزان للحافظ العراقي^(١).

والمقصود هو بيان أن إبراهيم بن حمزة المدني، قد تكلم فيه أبو حاتم بكلام يوجب ذكره في تلك الكتب المشار إليها. قال الإمام ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل^(٢)، بعد أن ذكر اسم الرجل ونسبه ومن روى عنهم، ما نصه: يعد في المدينين. سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك، ورويا عنه. وسئل أبي عنه. فقال: صدوق. وسئل - يعني أباه - عن إبراهيم بن حمزة، وإبراهيم بن المنذر. فقال: كانا متقاربين ولم تكن لهما تلك المعرفة بالحديث. اهـ.

قلت: ولولا أن كثيراً من المحدثين كانوا يرون أنه لا حرج عليهم في رواية كل ما بلغهم، لكانت رواية مثل هذا الحديث - المزعوم - دالة على عدم المعرفة بالحديث. على أن صاحبنا هذا - أعني إبراهيم بن حمزة - قد حدث فيما يظهر بهذا الحديث، وهو يعتقد ثبوته على ظاهره، لأنه كتب إلى عبد الله

(١) ويمكن أن يقال: إن ذلك وقع منهم سهواً ونسياناً، لأنهم قد ذكروا في كتبهم من هو أجل وأعظم وأحفظ وأثبت، فما كانوا ليجاملوا في دين الله تعالى أحداً، وحاشاهم.

وأقول: نعم حاشاهم الله تعالى من أن يجاملوا أحداً في دين الله تعالى، وهذا الكلام المعترض به قد يكون صحيحاً، والتسليم به غير مستغرب، وعليه فينبغي أن يكون هذا الرجل مستدركاً به على أولئك الأئمة.

ابن الإمام أحمد يطلب منه أن يحدث بهذا الحديث عنه . وهذا يؤكد بكل وضوح صحة قول الإمام أبي حاتم عنه: إنه لم تكن له تلك المعرفة بالحديث . وعلى كلٍّ ، فرواية الإمام البخاري لراوٍ أو احتجاجه به ، ليس معنى ذلك أن هذا الراوي لابد أن تكون رواياته كلها مقبولة ، أو أن جميع أحاديثه صحيحة مستقيمة ، حتى إن روى حديثاً منكراً ، وأعني بذلك الأحاديث التي ليست في البخاري أو مسلم . وذلك لما علم من أن البخاري قد روى عن بعض من تكلم فيه ، لأنه قد انتقى من مروياتهم ما كان سليماً ليس فيه علة . وابن القيم - رحمه الله تعالى - يعلم هذا الأمر تمام العلم . فكم من ثقة مخرج له في الصحيحين ، ومع ذلك قد ردّت له بعض الأحاديث التي لم تقع في الصحيحين أو أحدهما . وهو أمر معروف معلوم لأهل الشأن ، بل ومتوسّع فيه في كتب المصطلح والعلل فلا داعي للإطالة فيه ، وذكر الأمثلة عليه .

وهاك أقوال الأئمة في إبراهيم بن حمزة . قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب»^(١) ما نصه: قال أبو حاتم: صدوق . وقال النسائي: ليس به بأس . وقال ابن سعد: ثقة صدوق ، كان يأتي الربذة كثيراً ، فيقيم بها ، ويتجر بها ، ويشهد العيدين بالمدينة . اهـ . المراد .

وذكر الحافظ أيضاً في «التهذيب»^(٢) ما تقدم نقله عن أبي حاتم من كلامه بخصوص عدم معرفة الحديث ، ثم قال: وذكره ابن حبان في الثقات . اهـ .

وأما الحافظ الذهبي فلخص رأيه في الرجل كما في كتابه «الكاشف»^(٣) ،

(١) (١٠١/١) .

(٢) (١٠٢/١) .

(٣) (٢١١/١) .

بنقل كلمة أبي حاتم: صدوق. اهـ. ولم يذكر شيئاً غيرها.

وقال الحافظ ابن حجر في التقريب^(١) ما نصه: صدوق^(٢). اهـ.

* * *

✽ المسألة الثالثة :

قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - عاطفاً على كلامه المتقدم. في المسألة الثانية، ما نصه: ورواه أئمة أهل السنة في كتبهم، وتلقوه بالقبول، وقابلوه بالتسليم والانقياد، ولم يطعن أحد منهم فيه، ولا في أحد من رواته. اهـ.

وأقول: هذه دعوى من ابن القيم - رحمه الله تعالى - ينقضها الواقع الذي يُعَدُّ ابن القيم نفسه عارفاً به تمام المعرفة. فكم من حديث منكر مستشنع، وموضوع مكذوب، رواه بعض أئمة أهل السنة في كتبهم، وسكتوا عن بيان ما فيه، ولم يتعرضوا لذكر علته؟ لأنهم لم يشترطوا في كتبهم بيان الصحيح من الضعيف من الموضوع إلى غير ذلك. وأيضاً لما تقرر عندهم في

(١) ص: ٨٨.

(٢) صدوق عند الحافظ ابن حجر في كتابه التقريب تأتي في المرتبة الرابعة وهي أرفع من مرتبة الصدوق في الاصطلاح العام، فكلمة صدوق عند الحافظ الذهبي تفيد أن الرجل حسن الحديث، وأما عند الحافظ في التقريب فتفيد أن الرجل صحيح الحديث، لأن اصطلاحات الحافظ في كتاب التقريب اصطلاحات خاصة بهذا الكتاب، وفي النية إن يسر الله تعالى وأعان أن أقوم بدراسة لمراتب التقريب ومقارنتها باصطلاحات ورتب عموم أهل الحديث.

تلك العصور - عصور الرواية - من أنهم إذا ما رووا حديثاً وسكتوا عنه ، فإن سكوتهم لا يعد قبولاً له ولا تسليمًا به ، ولا انقياداً إليه . بل كانوا - ولا سيما - في عصر تأخر الرواية ، كطبقات الأئمة الذين ذكرهم ابن القيم - نفسه - يروون كل ما يجدون مما يتيسر لهم . ولذلك صار معروفاً شائعاً عند أهل الحديث أجمع أن هذه الكتب التي ذكرها ابن القيم ، وبالع في تفخيمها ، يشيع فيها ذكر الأحاديث الضعيفة والمنكرة والواهية ، بل والموضوعة . وإليك شيئاً من ذلك حتى يتضح لك الأمر جلياً .

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة الإمام الطبراني - رحمه الله تعالى - من «لسان الميزان»^(١) ما نصه: وقد عاب عليه إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي جمعه الأحاديث بالإفراد مع ما فيها من النكارة الشديدة والموضوعات وفي بعضها القدح في كثير من القدماء من الصحابة وغيرهم . وهذا أمر لا يختص به الطبراني فلا معنى لإفراده اليوم^(٢) . بل أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وهلمّ جرّاً إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهده . اهـ .

وقال الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام أبي نعيم - رحمه الله تعالى - من الميزان^(٣) ما نصه: وكلام ابن منده في أبي نعيم فظيع ، لا أحب حكايته . ولا أقبل قول كل منهما في الآخر ، بل هما عندي مقبولان ، لا أعلم لهما ذنباً أكثر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها . اهـ .

(١) (٧٥/٣) .

(٢) كذا في الأصل ، والصواب: فلا معنى لإفراده باليوم .

(٣) (١١١/١) .

وقال الحافظ الذهبي أيضا في ترجمة الحافظ ابن منده - رحمه الله تعالى - من سير أعلام النبلاء^(١) ما نصه: بلى ذنبه وذنّب أبي نعيم أنهما يرويان الأحاديث الساقطة والموضوعة ولا يهتكناها. فنسأل الله العافية. اهـ.

وقال الحافظ الذهبي أيضا في ترجمة الحافظ أبي الشيخ ابن حيّان - رحمه الله تعالى - من السير^(٢) ما نصه: قلت: قد كان أبو الشيخ من العلماء العاملين، صاحب سنة واتّباع، لولا ما يملأ تصانيفه بالواهيات. اهـ.

وقال الحافظ السخاوي - رحمه الله تعالى - في مبحث الموضوع من كتابه: فتح المغيـث^(٣) ما نصه: وكذا لا يُبْرَأ من العهدة في هذه الأعصار بالاعتصار على إيراد إسناده بذلك، لعدم الأمن من المحذور به، وإن صنعه أكثر المحدثين في الأعصار الماضية في سنة مائتين وهلمّ جرّاً، خصوصاً الطبراني وأبو نعيم وابن منده، فإنهم إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهده، حتى بالغ ابن الجوزي فقال في الكلام على حديث أبيّ الآتي: إن شرّه جمهور المحدثين يحمل على ذلك، فإن عادتهم تنفيق حديثهم ولو بالأباطيل، وهذا قبيح منهم^(٤). قال شيخنا - يقصد الحافظ ابن حجر -:

(١) (١٤/١٣).

(٢) (٣٧٠/١٢).

(٣) (٢٥٤/١).

(٤) وما قاله ابن الجوزي هاهنا قصد به التنبيه على ما يقع للنفس البشرية من تسامح أحياناً، غير أن عبارته رحمه الله جاءت شديدة وفيها المبالغة غير الحقيقية لأن ابن الجوزي رحمه الله لو تأمل في كلمته وأعاد النظر في لفظها لاستبدلها بما يؤدي المعنى ويجنب الوقف عليها ما يتبادر إلى ذهنه، وحاشا للعاقل المستبصر في أمر دينه أن يحمله الشره على تنفيق سلعته العلمية أيا كان نوعها بالأباطيل، وحقاً لكل جواد كبوة ولكل حليم عثرة، نعم الشره يعتري الإنسان عموماً وربما حمل بعض أهل العلم أحياناً على =

وكان ذكر الإسناد عندهم من جملة البيان. هذا مع إلحاق اللوم لمن سميناه بسببه .

وأما الشارح - يقصد الحافظ العراقي - فإنه قال: إن من أبرز إسناده منهم فهو أبسط لعذره، إذ أحال ناظره على الكشف عن سنده، وإن كان لا يجوز له السكوت عليه من غير بيان. اهـ كلام السخاوي.

وقال الحافظ السيوطي - رحمه الله تعالى - في التدريب^(١) شارحاً كلام الإمام النووي، في مبحث الموضوع: «وقد أخطأ من ذكره من المفسرين» ما نصه: في تفسيره كالثعلبي والواحدي والزمخشري والبيضاوي. قال العراقي لكن من أبرز إسناده منهم كالأولين فهو أبسط لعذره إذ أحال ناظره على الكشف عن سنده وإن كان لا يجوز له السكوت عليه وأما من لم يبرز سنده وأورد بصيغة الجزم فخطأه أفحش. اهـ.

والنقول في هذا المعنى كثيرة يطول المقام بذكرها وتتبعها، والمراد الإشارة فقط إلى هذا الأمر المعلوم المسلم. ومن أراد التوسع في هذا، فليرجع إلى كتاب «الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة» للإمام المحقق

= التساهل في بعض الأمور، لكن ليس مقصود العلماء الربانيين من ذلك حظوظ النفس، وإنما هو الضعف البشري الذي لا ينفك عنه الإنسان، بل إن أهل الحديث رحمهم الله كانت لهم نوايا عظيمة مباركة في نقل ما بلغهم من روايات ضعيفة أو تالفة، لأن القاعدة كانت عندهم: إذا جمعت فقمّش وإذا حدّثت ففتّش، فرحم الله ابن الجوزي رحمة واسعة، ولو حاكمناه على مثل هذه القاعدة التي حكم بها على الغير لكان لسان الحال يقول له: إن ما حكمت به على جمهور المحدثين، يمكن للمتطفلين من أهل زماننا أن يحكموا به عليك وحاشاك عندنا من ذلك، لكنك ذكرت في الكثير من كتبك الأحاديث التي تعلم أنت بطلانها فضلاً عن حكم غيرك عليها.

(١) ص: ٢٥١.

اللكنوي - رحمه الله تعالى -، مع حاشيته النفيسة «التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة» لشيخنا العلامة المحدث المحقق سيدي الشيخ عبد الفتاح أبو غدة - رحمه الله تعالى -، ولينظر السؤال الثاني وجوابه وتعليق شيخنا على ذلك، ففيه بسط للمسألة وغنية للراغب^(١).

غير أنني أردت أن أنقل هنا كلاماً لابن القيم نفسه أبين فيه كيف كان في موضع آخر ينقد نقداً علمياً رفيعاً - يليق بمقام أمثاله الحفاظ - كتباً هي أجل قدرأً، وأرفع مقاماً، بمراحل كثيرة من تلك الكتب التي نراه هنا يفخّم أمرها، ويعلي شأنها بكل قوة واندفاع.

قال في كتابه «الفروسية»^(٢) ما نصه: وأما تصحيح الترمذي لسفيان بن حسين؛ فإنما صحّح له حديثاً غير هذا الحديث كما تقدم، ولم يصحّح هذا الحديث الذي صحّحه إلا من روايته عن غير الزهري، وأما حديثه عن الزهري؛ فكالمجمع على ضعفه؛ كما حكينا أقوال أئمة هذا الشأن فيه آنفاً.

هذا مع أن الترمذي يصحّح أحاديث لم يتابعه غيره على تصحيحها^(٣) بل

(١) انظر ذلك كله في ص: ٦٦ - ١٣٩.

(٢) ص: ١٠٤ - ١١٩.

(٣) هذا الكلام من ابن القيم مدفوع مردود، فإن الإمام العظيم الكبير الحجة الناقد الجهاد الترمذي إمام مجتهد في الحديث، بل إنه باصطلاح أهل عصرنا صاحب مدرسة لها خصائصها، ومن بلغ هذه الرتبة فمن العبث أن يقال له إنك تصحّح أحاديث لم يصحّحها غيرك، لأن هذا الغير إما أن يكون مشاركاً له في الاجتهاد فليس كلام أحدهما حجة على الآخر، أو يكون ذلك الغير قاصراً عن درجة الاجتهاد فليس كلامه ولا موقفه ملزماً للمجتهد، وابن القيم يعرف ذلك تماماً كما يعرف مكانة ومنزلة الترمذي لكنه هنا يغمط الإمام الترمذي حقه، وكون الترمذي يروي لبعض الضعفاء، أو صحّح لبعضهم فهذا بحث آخر طويل الذيل، لكنه لا يعني أبداً أن الترمذي ليس له أهلية التصحيح، =

يصح ما يضعفه غيره أو ينكره.

فإنه صحّ حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف . وأحمد يضعف حديثه جداً ، وقال لابنه عبد الله : لا تحدث عنه .

وقال : منكر الحديث ، ليس بشيء . وقال يحيى : حديثه ليس بشيء ولا يكتب . قال النسائي والدارقطني : متروك الحديث . وقال الشافعي : هو ركنٌ من أركان الكذب . وقال ابن حبان : روى عن أبيه ، عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على التعجب . ويصحّ أيضاً حديث محمد بن إسحاق ، وهو أعذر من تصحيحه حديث كثير هذا . ويصحّ أيضاً للحجاج بن أرطاة مع اشتهار ضعفه . ويصحّ حديث عمرو بن شعيب ، وأحسن كل الإحسان في ذلك^(١) .

والمقصود أنه يصحّ ما لا يصححه غيره ، وما يخالف في تصحيحه .

قالوا : وأما تصحيح الحاكم ؛ فكما قال القائل :

فَأَصْبَحْتُ مِنْ لَيْلَى الْغَدَاةِ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ خَائِتُهُ فُرُوجُ الْأَصَابِعِ

ولا يعبأ الحفاظ أطباء علل الحديث بتصحيح الحاكم شيئاً ، ولا يرفعون به رأساً البتّة ، بل لا يعدل تصحيحه ولا يدل على حسن الحديث ، بل يصحح

= أو أنه يحتاج أن يتابعه غيره ، أو أن يتابع هو غيره في ذلك ، فافهم وإياك أن تغتر بجهلة أهل عصرنا المتطاولين على الترمذي .

(١) انظر إلى ابن القيم - رحمه الله تعالى - فإنه قبل قليل كان ينقد الترمذي كالمعاتب فيقول إنه يصحّ ما لم يتابعه غيره عليه ، بل وما يضعفه غيره ، وسوف يعيد هذا النقد بعد هذه الجملة مباشرة ، لكنه هنا يقول إن الترمذي أحسن كل الإحسان حين صحّح حديث عمرو ابن شعيب ناسياً أو متناسياً أن الترمذي قد خولف في هذا التصحيح .

أشياء موضوعة بلا شك عند أهل العلم بالحديث^(١)، وإن كان من لا علم له بالحديث لا يعرف ذلك؛ فليس بمعيار على سنة رسول الله ﷺ، ولا يعبأ أهل الحديث به شيئاً.

والحاكم نفسه يصحّح أحاديث جماعة، وقد أخبر في كتاب «المدخل» له أن لا يحتج بهم، وأطلق الكذب على بعضهم، هذا مع أن مستند تصحيحه ظاهر سنده، وأن رواه ثقات، ولهذا قال «صحيح الإسناد».

وقد عُلِمَ أنَّ صحة الإسناد شرطٌ من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحته؛ فإن الحديث إنما يصحُّ بمجموع أمور؛ منها: صحة سنده، وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارتة، وأن لا يكون راويه قد خالف الثقات أو شذَّ عنهم.

وهذا الحديث قد تبيّنت علته ونكارتة.

قالوا: وأما تصحيح أبي محمد بن حزم له؛ فما أجدره بظاهريته، وعدم التفاته إلى العلل والقرائن التي تمنع ثبوت الحديث بتصحيح مثل هذا الحديث وما هو دونه في الشذوذ والنكارة، فتصحيحه للأحاديث المعلولة وإنكاره لنقلتها نظير إنكاره للمعاني والمناسبات والأقيسة التي يستوي فيها الأصل والفرع من كل وجه، والرجل يصحّح ما أجمع أهل الحديث على ضعفه، وهذا بين في كتبه لمن تأمله.

وأما قولكم: «إنَّ الإمام أحمد رواه، وبنى مذهبه عليه، وسكت عن تضعيفه، وما سكت عنه في «المسند»؛ فهو صحيح عنده».

(١) أكثر ابن القيم من نقد الحاكم وبالف حتى أبخس الحاكم حقه وقلل من قدره وسأذكر في نهاية كلام ابن القيم تعليقاً بيّن الصواب.

وهذه أربع مقدمات، لو سلمت لكم؛ لكان غاية ما يُستنتج منها صحيح أحمد له.

وأحمد قد خالفه مَنْ ذكرنا أقوالهم في تضعيفه، والشهادة له بالنكارة، وأنه ليس من كلام رسول الله ﷺ.

وإذا اختلف أحمد وغيره من أئمة الحديث في حديث؛ فالدليل يحكم بينهم^(١)، وليس قوله حجة عليهم؛ كما إذا خالفه غيره في مسألة من الفقه؛ لم يكن قوله حجة على من خالفه، بل الحجة الفاصلة هي الدليل. ولو أنا احتجنا عليكم بمثل هذا؛ لقلتم - ولَسَمَ قولكم - صحيح أحمد معارض لتضعيف هؤلاء الأئمة فلا يكون حجة.

كيف والشأن في المقدمة الرابعة، وهي أن كل ما سكت عنه أحمد في «المسند» فهو صحيح عنده، فإن هذه المقدمة لا مستند لها البتة، بل أهل الحديث كلهم على خلافها، والإمام أحمد لم يشترط في «مسنده» الصحيح، ولا التزمه^(٢)، وفي مسنده عدة أحاديث سُئل هو عنها فضعفها بعينها، وأنكرها:

كما روى حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، عن أبي هريرة يرفعه: «إذا كان النصف من شعبان، فأمسكوا عن الصيام حتى يكون رمضان».

(١) وما قلته عن الإمام أحمد يقال مثله عن الإمام الترمذي وإن كان أحمد أجل وأرفع من الترمذي.

(٢) إذا كان الأمر هكذا بشهادتك وتقريرك وتسليمك، فكيف تريد - رحمك الله تعالى وإيانا - أن تكون زوائد عبد الله ابنه - التي فيها ما فيها - صحيحة؟! وكيف تبالغ في تفخيمها كل ذلك التفخيم؟

وقال حرب: سمعت أحمد يقول: هذا حديث منكر، ولم يحدث العلاء بحديث أنكر من هذا. وكان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث به البتة.

وروى حديث: «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل». وسأله الميموني عنه؟ فقال: أخبرك ما له عندي ذلك الإسناد إلا أنه عن عائشة وحفصة إسنادان جيدان.»؛ يريد أنه موقوف.

وروى حديث أبي المطوس عن أبيه، عن أبي هريرة يرفعه: «من أفطر يوماً من رمضان؛ لم يقضه عنه صيام الدهر». وقال في رواية مهنا وقد سأله عنه: لا أعرف أبا المطوس، ولا ابن المطوس.

وروى: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»، وقال المروزي: لم يصححه أبو عبد الله، وقال ليس فيه شيء يثبت.

وروى حديث عائشة: «مُرْنَ أزواجكنَّ أن يغسلوا عنهنَّ أثر الغائط والبول، فإني أستحييهم وكان رسول الله ﷺ يفعلُهُ».

وقال في رواية حرب: لم يصح في الاستنجاء بالماء حديث. قيل له: فحديث عائشة؟ قال: لا يصح؛ لأن غير قتادة لا يرفعه.

وروى حديث عراك عن عائشة: «حَوَّلُوا مقعدتي نحو القبلة».

وأعله بالإرسال، وأنكر أن يكون عراك سمع من عائشة.

وروى لجعفر بن الزبير، وقال - في رواية المروزي -: ليس بشيء.

وروى حديث وضوء النبي ﷺ مرة مرة، وقال - في رواية مهنا -: الأحاديث فيه ضعيفة.

وروى حديث طلحة بن مصرف عن أبيه، عن جده: أن النبي مسح رأسه

حتى بلغ القذال . وأنكره في - رواية أبي داود - ، قال: ما أدري ما هذا ، وابن عيينة كان ينكره .

وروى حديث عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده يرفعه: «أيما رجل مسّ ذكره فليتوضأ» . وقال - في رواية أحمد بن هاشم الأنطاكي -: ليس بذلك ، وكأنه ضَعَفَه .

وروى حديث زيد بن خالد الجُهَنِي يرفعه: «مَنْ مسَّ فرجه فليتوضأ» . وقال مهنا: سألت أحمد عنه؟ فقال: ليس بصحيح . الحديث حديث نسوة^(١) . فقلت: من قبل مَنْ جاء خطؤه؟

فقال: من قبل ابن إسحاق ، أخطأ فيه . ومن طريقه رواه في «مسنده» .
وروى حديث عائشة مرفوعاً في مس الذكر ، وقال - في رواية مهنا -: ليس بصحيح .

وروى عن عائشة: «مدت امرأة من وراء الستر بيدها كتاباً إلى رسول الله ﷺ ، فقبض يده ، وقال: «ما أدري أيد رجل أو يد امرأة؟» ، قالت: بل امرأة ، قال: «لو كنت امرأة غيّرتِ أظفارَكَ بالحناء» . وقال في رواية حنبل: هذا حديث منكر .

وروى حديث أبي هريرة يرفعه: «من استقاء فليقض ، ومن ذرعه القيء فليس عليه قضاء» . وعَلَّله في رواية مهنا وأبي داود . قال أبو داود: سألتُ أحمد عن هذا؟ فقال: ليس في هذا شيء إنما هو: «من أكل ناسياً وهو صائم؛ فإنما أطعمه الله وسقاه» .

(١) كذا وصوابها: بسرة .



وروى حديث ابن عباس: أَنَّ النبي ﷺ احتجم وهو صائم. وقال في رواية مهنا وقد سأله عن هذا الحديث. فقال: ليس بصحيح.

وروى حديث ابن عمر يرفعه: «من اشترى ثوباً بعشرة دراهم وفيه درهم حرام؛ لم تقبل له صلاة ما دام عليه». وسأله أبو طالب عن هذا الحديث. فقال: ليس له إسناد.

وقال - في رواية مهنا -: لا أعرف يزيد بن عبد الله، ولا هاشم الأوقص. ومن طريقهما رواه.

وروى عن القواريري معاذ بن معاذ عن أشعب الحمرواني، عن ابن سيرين، عن عبد الله بن شقيق، عن عائشة: «كان رسول الله ﷺ لا يصلي في شُعرنا ولا لحُفنا».

وقال - في رواية ابنه عبد الله -: ما سمعت عن أشعث أنكر من هذا، وأنكره إنكاراً شديداً.

وروى حديث علي: أن العباس سأل رسول الله ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل، فرخص له في ذلك. وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله ذكر له هذا الحديث، فضعفه، وقال: ليس ذلك بشيء. هذا مع أن مذهبه جواز تعجيل الزكاة.

وروى حديث أم سلمة: أن النبي ﷺ أمرها أن توافيه يوم النحر بمكة. وقال - في رواية الأثرم -: هو خطأ. وقال: وكيع عن أبيه مرسل: إن النبي ﷺ أمرها أن توافيه صلاة الصبح يوم النحر بمكة. أو نحو هذا؛ ينكر. ومن هذا أيضاً: عجب النبي ﷺ يوم النحر ما يصنع بمكة. ينكر ذلك.

وروى حديث أبي هريرة يرفعه: «مَنْ وَجَدَ سَعَةً فَلَمْ يُضَحَّ؛ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّانَا». وقال في رواية حنبل: هذا حديث منكر.

ونظير ما نحن فيه سواء بسواء ما رواه عن عثمان بن عمر: حدثنا يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا نَذِرُ فِي مَعْصِيَةٍ، وَكَفَارَتِهِ كَفَارَةُ الْيَمِينِ». فهذا حديث رواه، وبني عليه مذهبه، واحتج به ثم قال - في رواية حنبل -: هذا حديث منكر.

وهذا باب واسع جدا لو تتبعناه؛ لجاء كتابا كبيرا. والمقصود أنه ليس كل ما رواه وسكت عنه يكون صحيحا عنده، وحتى لو كان صحيحا عنده، وخالفه غيره في تصحيحه؛ لم يكن قوله حجة على نظيره. وبهذا يُعرف وَهْمُ الحافظ أبي موسى المديني في قوله: إِنَّ مَا خَرَّجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، فهو صحيح عنده. فَإِنْ أَحْمَدُ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ قَطْ، وَلَا قَالَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، بَلْ قَالَ مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، كَمَا قَالَ أَبُو الْعَزْزِ بْنِ كَادَشٍ: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَحْمَدَ قَالَ لِأَبِيهِ: مَا تَقُولُ فِي حَدِيثِ رَبِيعٍ عَنْ حَذِيفَةَ؟ قَالَ: الَّذِي يَرَوِيهِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ، قُلْتُ: يَصَحُّ؟ قَالَ: لَا، الْأَحَادِيثُ بِخِلَافِهِ، وَقَدْ رَوَاهُ الْحِفَازُ عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ رَجُلٍ لَمْ يَسْمَعْهُ. قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: لَقَدْ ذَكَرْتَهُ فِي الْمُسْنَدِ، فَقَالَ: قَصَدْتُ فِي الْمُسْنَدِ الْحَدِيثَ الْمَشْهُورَ، وَتَرَكْتُ النَّاسَ تَحْتَ سِتْرِ اللَّهِ، وَلَوْ أَرَدْتُ أَقْصِدَ مَا صَحَّ عِنْدِي؛ لَمْ أَرَوْ مِنْ هَذَا الْمُسْنَدِ إِلَّا الشَّيْءَ بَعْدَ الشَّيْءِ، وَلَكِنَّكَ يَا بَنِي تَعْرِفُ طَرِيقَتِي فِي الْمُسْنَدِ، لَسْتُ أَخَالَفُ مَا فِيهِ ضَعْفٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْبَابِ شَيْءٌ يَدْفَعُهُ.

فهذا تصريح منه رحمه الله بأنه أخرج فيه الصحيح وغيره. وقد استشكل أبو موسى المديني هذه الحكاية، وظنها كلاما متناقضا، فقال: ما أظن هذا

يصح ، لأنه كلام متناقض ، لأنه يقول لست أخالف ما فيه ضعف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه ، وهو يقول في هذا الحديث : الأحاديث بخلافه . قال : وإن صحَّ ؛ فلعله كان أولاً ثم أخرج منه ما ضعف ؛ لأنني طلبته في المسند ؛ فلم أجده .

قلت : ليس في هذا تناقض من أحمد رحمه الله ، بل هذا هو أصله الذي بنى عليه مذهبه ، وهو لا يقدم على الحديث الصحيح شيئاً البتة ؛ لا عملاً ، ولا قياساً ، ولا قول صاحب ، وإذا لم يكن في المسألة حديث صحيح ، وكان فيها حديث ضعيف ، وليس في الباب شيء يرده ؛ عمل به ، فإن عارضه ما هو أقوى منه ؛ تركه للمعارض القوي ، وإذا كان في المسألة حديث ضعيف وقياس ؛ قدّم الحديث الضعيف على القياس . وليس الضعيف في اصطلاحه هو الضعيف في اصطلاح المتأخرين ، بل هو والمتقدمون يقسمون الحديث إلى صحيح وضعيف ، والحسن عندهم داخل في الضعيف بحسب مراتبه . وأوّل من عرف عنه أنه قسمه إلى ثلاثة أقسام أبو عيسى الترمذي ، ثم الناس تبع له بعد . فأحمد يقدّم الضعيف الذي هو حسنٌ عنده على القياس ، ولا يلتفت إلى الضعيف الواهي الذي لا تقوم به حجة ، بل ينكر على من احتج به وذهب إليه ، فإن لم يكن عنده في المسألة حديث ، أخذ فيها بأقوال الصحابة ، ولم يخالفهم ، وإن اختلفوا ، رجّح من أقوالهم ، ولم يخرج منها ، وإذا اختلفت الصحابة في مسألة ، ففي الغالب يختلف جوابه فيها ويخرج عنه فيها روايتان أو أكثر ، فقلّ مسألة عن الصحابة فيها روايتان ، إلا وعنه فيها روايتان أو أكثر ، فهو أتبع خلق الله للسنن مرفوعها وموقوفها .

وقد صنّف الحافظ أبو موسى المديني كتاباً ذكر فيه فضائل المسند

وخصائصه، قال فيه: ومن الدليل على أن ما أودعه الإمام أحمد قد احتاط فيه سنداً ومتناً، ولم يرو فيه إلا ما صحَّ عنده: ما أنبأنا به أبو علي (ثم ساق بسنده إلى الإمام أحمد من المسند)؛ قال: حدَّثنا محمد بن جعفر، عن شعبة، عن أبي التَّيَّاح؛ قال: سمعتُ أبا زُرْعَةَ يحدِّث، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «يُهلِكُ أُمَّتِي هذا الحيُّ من قريش». قالوا: فما تأمرنا به يا رسول الله؟ قال: «لو أن الناس اعتزلوهم». قال عبد الله: قال لي أبي في مرضه الذي مات فيه: اضرب على هذا الحديث؛ فإنه خلاف الأحاديث عن النبي ﷺ يعني: قوله: «اسمعوا وأطيعوا».

قال أبو موسى: وهذا مع ثقة رجال إسناده - حين شدَّ لفظه عن الأحاديث المشاهير؛ أمر بالضرب عليه، فدلَّ على ما قلناه، في نظائر له.

قلت: هذا لا يدلُّ على أن كل حديث في المسند يكون صحيحاً عنده، وضربُه على هذا الحديث مع أنه صحيح أخرجه أصحاب الصحيح؛ لكونه عنده خلاف الأحاديث والثابت المعلوم من سنته ﷺ: «اسمعوا وأطيعوا، وإن استُعْمِلَ عليكم عبدٌ حبشيٌّ». وقوله: «مَنْ فارق الجماعة، فمات؛ فميتته جاهلية». وقوله: «الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد».

وقوله: «مَنْ فارق الجماعة؛ فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه». وقوله: «ثلاث لا يَغْلُ عليهنَّ قلبُ رجلٍ مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم». وقوله: «عليك بالجماعة، فإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية».

إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة المستفيضة المصرحة بلزوم



الجماعة. فلما رأى أحمد هذا الحديث الواحد يخالف هذه الأحاديث وأمثالها، أمر عبد الله بضربه عليه. وأما مَنْ جزم بصحته فقال: «هذا في أوقات الفتن والقتال على الملك، ولزوم الجماعة في وقت الاتفاق والتئام الكلمة، وبهذا تجتمع أحاديث النبي ﷺ التي رغب فيها في العزلة والقعود عن القتال، ومدح فيها من لم يكن مع أحد الطائفتين، وأحاديثه التي رغب فيها الجماعة والدُّخول مع الناس؛ فإن هذا حال اجتماع الكلمة وذاك حال الفتنة والقتال، والله أعلم».

والمقصود أن ضرب الإمام أحمد على هذا الحديث لا يدلُّ على صحة كل رواه في «مسنده» عنده.

قال أبو موسى: وقال ابن السماك: حدَّثنا حنبل بن إسحاق؛ قال: جمعنا أحمد بن حنبل أنا وصالح وعبد الله، وقرأ علينا المسند، وما سمعه منه غيرنا، وقال لنا: هذا كتاب جمعته من سبع مئة ألف وخمسين ألف حديث، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن وجدتموه فيه، وإلا فليس بحجة.

قلت: هذه الحكاية قد ذكرها حنبل في «تاريخه»، وهي صحيحة بلا شك، لكن لا تدلُّ على أنَّ كل ما رواه في المسند، فهو صحيح عنده، فالفرق بين أن يكون كلُّ حديث لا يوجد له أصل في المسند؛ فليس بحجة، وبين أن يقول: كل حديث فيه فهو حجة. وكلامه يدلُّ على الأول لا على الثاني.

وقد استشكل بعض الحفاظ هذا من أحمد، وقال: في الصحيحين أحاديث ليست في المسند. وأجيب عن هذا بأنَّ تلك الألفاظ بعينها وإن خلا المسند منها، فلها فيه أصول ونظائر وشواهد، وأما أن يكون متن صحيح لا مطعن فيه ليس له في المسند أصل ولا نظير؛ فلا يكاد يوجد البتّة.

فَضَّلْ

والمقصود أنَّ إخراج أحمد لحديث سفيان بن حسين، عن الزهري في الدخيل في سباق الخيل، أي في عقد السباق لا يدل على صحَّته عنده، بل ولا على حسنه. وأما كون مذهبه على مقتضاه؛ فهذا يحتمل أمرين:

أحدهما - وهو أظهر - أن يكون بناه على أصله في أن الحديث الضعيف إذا لم يكن عنده في الباب شيء يدفعه؛ أخذ به.

ويحتمل أن يكون قلَّد سعيد بن المسيب في ذلك، حيث لم يتبيَّن له ضعف قوله، وكان أحمد معظمًا لسعيد جداً، حتى قال: هو أعلم التابعين. وقد قال في رواية أبي طالب -: الرمي أقول فيه أيضاً يكون فيه محلل؛ مثل الفرسين، هو قياس واحد، والإبل مثله، قياس واحد، وسبق له واحد. وظاهر هذا أنه ذهب إليه لمجرد الأثر، ولم يخف على أحمد علته، وأنه من كلام سعيد، لكن لم يجد في الباب غير هذا، وهاب سعيد بن المسيب أن يخالفه بغير نص صريح. وأما أبو حنيفة؛ فمذهبه الذي حكاه عنه أصحابه: أنَّ التابعيَّ إذا أفتى في عصر الصحابة وزاحمهم في الفتوى كان قوله حجة.

فَضَّلْ

وأما قولكم: إنَّ الدارقطني قال: هو محفوظ عن الزهري، فلو حكيتُم كلامه على وجهه، لتبيَّن لكم وجه الصواب، ونحن نسوقه بلفظه: ففي كتاب العلل له: سُئِلَ عن حديث ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «من أدخل فرساً بين فرسين...» الحديث. فقال: يرويه سعيد بن بشير عن قتادة،

عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. ووهم في قوله قتادة، وغيره يرويه عن هشام بن عمار، عن الوليد، عن سعيد بن بشير، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. وكذلك رواه محمد بن خالد وغيره عن الوليد. وكذلك رواه سفيان بن حسين عن الزهري، وهو المحفوظ.

قال البرقاني: «قيل له فإن الحسين بن السميدع الأنطاكي رواه عن موسى بن أيوب، عن الوليد بن مسلم، عن سعيد بن عبد العزيز يقال التنوخي. ثم قال: هذا غلط، إنما هو سعيد بن بشير. هذا نص كلامه. وهو - كما ترى - لا يدل على أن الحديث صحيح عنده، ولا محفوظ عنده، فإن قوله: رواه سفيان بن حسين عن الزهري، وهو المحفوظ. يريد: أن ذكر قتادة بدل الزهري غلط ممن سَمَّاه، وأن الصواب فيه الزهري عن سعيد لا قتادة عن سعيد، فإن قتادة لا مدخل له في هذا الحديث، فالذي حفظه الناس فيه: الزهري عن سعيد. هذا معنى كلامه، فأين معنى الشهادة منه بصحة الحديث وثبوته؟!»

فَصَّلْ

قالوا: وأما قولكم: إنَّ أبا أحمد بن عدي شهد بأن له أصلاً، وصوب رواية سعيد له عن أبي هريرة. فقد أصابكم في ذلك ما أصابكم في كلام الدارقطني، ولو حكيتكم كلام ابن عدي؛ لتبين لكم أنه لا يدل على صحة الحديث عنده ولا حسنه؛ فإنه ذكره في كتاب «الكامل» له، وهو إنما يذكر فيه غالباً الأحاديث التي أنكرت على من يذكر ترجمته، ونحن نورد كلامه بلفظه.

قال في كتابه: سعيد بن بشير: له عند أهل دمشق تصانيف؛ لأنه سكنها وهو بصري، ورأيت له تفسيراً مصنفًا من رواية الوليد عنه، ولا أرى فيما رُوي

عن سعيد بن بشير بأساً، ولعله يهم في الشيء بعد الشيء، ويغلط، والغالب على حديثه الاستقامة، والغالب عليه الصدق.

ثم قال: حدثنا القاسم بن الليث الرسعني وعمر بن سنان وابن دحيم؛ قالوا: حدثنا هشام بن عمار حدثنا الوليد حدثنا سعيد بن بشير عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «من أدخل فرسا بين فرسين...» فذكر الحديث: حدثناه عبدان: حدثنا هشام: حدثنا الوليد: حدثنا سعيد بن بشير عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

قال ابن عدي: «وذكر لنا عبدان في هذا الحديث قصة، وقال: لقن هشام بن عمار هذا الحديث عن سعيد بن بشير، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. والحديث عن قتادة، عن سعيد بن المسيب».

قال ابن عدي: وهذا الذي قاله عبدان غلطٌ وخطأ، والحديث عن سعيد بن بشير، عن الزهري أصوب من سعيد بن بشير، عن قتادة، لأن هذا الحديث من حديث قتادة ليس له أصل، ومن حديث الزهري له أصل، وقد رواه عن الزهري سفيان بن حسين أيضاً.

فهذا كلام ابن عدي - كما ترى - لا يدلُّ على أن الحديث صحيح ثابت عنده، بل كلامه فيه مثل كلام الدارقطني؛ فإنه أنكر أن يكون من حديث قتادة، وإنما هو من حديث الزُّهري، ولا ريب أن الزهري حدَّث به، وله أصل من حديثه، وقد حمّله الناس عنه، لكن الأئمة الأثبات من أصحابه؛ كمالك، والليث، وعقيل، ويونس، وشعيب بن أبي حمزة؛ وقفوه عنه على سعيد بن المسيب، ورفعوه من لا يجاري هؤلاء في مضمارهم، ولا يُعدُّ في طبقتهم في حفظ ولا اتقان، وهما: سفيان بن حسين، وسعيد بن بشير.

فابن عديّ والدارقطني أنكرا روايته عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، وصوّبا رواية من رواه عن الزُّهري، عن سعيد، فأين الحكم له بالصحة والثبوت من هذا؟!!

ثم لو كان ذلك تصحيحاً صريحاً منهما؛ لما قُدِّم على تعليل مَنْ حكينا تعليله من الأئمة كأبي داود، وأبي حاتم، ويحيى بن معين، وغيرهم، وغاية ذلك أن تكون مسألة نزاع بين أئمة الحديث، والدليل يفصل بينهم.

فكيف ولم يصحّحه إلا من تصحيحه كالقبض على الماء، وقد عُهِدَ منه تصحيح الموضوعات، وهو أبو عبد الله الحاكم، وله في «مستدركه» ما شاء الله من الاحاديث الموضوعية قد صححها؟!!

وقد ذكر الحافظ عبد القادر الرهاوي في كتاب «المادح والممدوح» له أنّ أبا الحسن الدارقطني لما وقف عليه؛ أنكره، وقال: «يستدرك عليهما حديث الطير؟!». فبلغ ذلك الحاكم فضرب عليه من كتابه.

وذكر عن بعض الأئمة الحفاظ أنه لما وقف عليه؛ قال: «ليس فيه حديث واحد يستدرك عليهما». وبالجملّة فتصحيح الحاكم لا يستفاد منه حسن الحديث البتّة، فضلاً عن صحته^(١). اهـ. انتهى كلام ابن القيم - رحمه الله

(١) أكثر ابن القيم - رحمه الله تعالى - من النقد واللوم على الإمام الكبير الحافظ الحاكم - رحمه الله تعالى - وخط من قدره ومقامه كثيراً جداً في أول كلامه وآخره بسبب تصحيحه لحديث يرى ابن القيم أنه ضعيف، فتحامل عليه تحاملاً شديداً، وأنا أنقل هنا اختصاراً كلمة للحافظ الذهبي من سير أعلام النبلاء تبين شيئاً بسيطاً من حقيقة الحال، قال الحافظ الذهبي في (١٣/١٠٥) ما نصه: وسمعت المظفر بن حمزة بجرجان سمعت أبا سعيد الماليني يقول: طالعت كتاب المستدرک على الشيخين، الذي صنّفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثاً على شرطهما.

تعالى - وفيه مواضع لا أتفق فيها معه ، ولكن ليس هذا موضع بيانها .

✽ المسألة الرابعة :

قال ابن القَيِّم - رحمه الله تعالى - عاطفاً على كلامه المتقدم في المسألة الثالثة ، ما نصه: وتلقوه بالقبول ، وقابلوه بالتسليم والانقياد . اهـ .

أقول: وهو كلام غير مسلم ، ودعوى لا تثبت . فإن مجرد رواية أولئك الأئمة أو غيرهم لحديث ما ، لا تدل على قبولهم له ، أو التسليم به ، أو الانقياد إليه . لما علم يقيناً من أن أولئك الأئمة كانوا يروون في كتبهم ما بلغهم كما تقدم . فلو أن كل من روى حديثاً في كتابه ، عُدَّ مسلماً به ، منقاداً إليه ، قابلاً له ، لكان أئمة الحديث أكثر الناس تسليماً بالموضوعات وما تضمنتها من معانٍ غير صحيحة ، ولكن حاشاهم الله تعالى من ذلك .

= قلت - القائل الذهبي -: هذه مكابرة وغلو ، وليست رتبة أبي سعيد أن يحكم بهذا ، بل في المستدرک شيء كثير على شرطهما ، وشيء كثير على شرط أحدهما ، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل ، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما ، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة ، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد ، وذلك نحو ربه ، وباقي الكتاب مناكير وعجائب ، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب بطلانها ، كنت قد أفردت منها جزءاً ، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء ، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته ، ويعوز عملاً وتحريراً .

قال ابن طاهر: قد سمعت أبا محمد بن السمرقندي يقول: بلغني أن «مستدرک» الحاكم ذكر بين يدي الدارقطني، فقال: نعم، يستدرک عليهما حديث الطير! فبلغ ذلك الحاكم، فأخرج الحديث من الكتاب .

قلت - أي الذهبي -: هذه حكاية منقطعة ، بل لم تقع ، فإن الحاكم إنما ألف «المُستخرج» في أواخر عمره ، بعد موت الدارقطني بمدة ، وحديث الطير ففي الكتاب لم يحول منه ، بل هو أيضاً في جامع الترمذي . اهـ .

✽ المسألة الخامسة :

قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - عاطفاً على كلامه المتقدم في المسألة الرابعة، ما نصه: ولم يطعن أحد منهم فيه، ولا في أحد من رواه. اهـ.

وأقول: هذا كلام غير صحيح ولا مسلم، بل هو مخالف للواقع، مصادم لحقيقة الحال. فقد قَدِّمت لك الكلام في عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن المدني، والراوي عنه وهو إبراهيم بن حمزة الزبيري. وإليك بيان حال جماعة من رجال هذا السند بين ضعيف ومجهول.

ولنبداً بالأول منهم، وهو: عبد الرحمن بن عيَّاش، ويقال: عباس، السمعي الأنصاري، المدني، القُبائي. قال الحافظ في التهذيب^(١) ما نصه: روى عن دلهم بن الأسود عن أبيه عن عمِّه لقيط بن عامر في قصة وفادته، حديثاً طويلاً. ووقع في رواية ابن الأعرابي عن أبي داود، بعضه. ذكره ابن حبان في الثقات. اهـ.

قلت: ذكره ابن حبان في الثقات^(٢) فقال ما نصه: عبد الرحمن بن عيَّاش السمعي، من أهل المدينة، يروي عن المدنيين، ودلهم بن الأسود. وروى عنه عبد الرحمن بن المغيرة. اهـ.

وهو كلام صريح في أن ابن حبان - رحمه الله تعالى - لم يكن يعرف الرجل معرفة تخرجه عن حدِّ جهالة الحال. أعني أنه وثَّقه على قاعدته المعروفة التي مبناها قائم على حسن الظن.

(١) (٢٢٣/٦).

(٢) (٧١/٧).



وإليك ترجمة الرجل من كتابي البخاري وابن أبي حاتم لتطمئن نفسك لصحة حكمي على الرجل.

قال الإمام البخاري في تاريخه الكبير^(١) ما نصه: عبد الرحمن بن عيَّاش الأنصاري، يعد في أهل المدينة، عن دلهم بن الأسود، سمع منه عبد الرحمن بن المغيرة. اهـ. بحروفه.

وقال الإمام ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل^(٢) ما نصه: عبد الرحمن بن عيَّاش السمعاني الأنصاري، مديني. روى عن دلهم بن الأسود، روى عنه عبد الرحمن بن المغيرة. سمعت أبي يقول ذلك. اهـ. بحروفه.

وهذا الحافظ الذهبي يؤكد صحة ما أقول بكلامه في الميزان^(٣) إذ يقول ما نصه: عبد الرحمن بن عيَّاش [د] السمعاني، القبائي. عن دلهم بن الأسود عن أبيه عن عمه لقيط بن عامر المنتفقي. وعنه عبد الرحمن بن المغيرة الحزامي وحده. وهو صاحب حديث: لعمرؤ إلهك. اهـ.

وقد لخص الحافظ ابن حجر في كتابه التقریب^(٤) رأيه في الرجل فقال ما نصه: مقبول. اهـ.

أقول: كذا قال رحمته الله، والرجل أولى أن يقال فيه: مجهول^(٥). فهذا راوٍ

(١) (٣٣٥/٥ - ٣٣٦) ترجمة (١٠٦٧).

(٢) (٢٧١/٢) ترجمة (١٢٨٠).

(٣) (٥٨٠/٢) ترجمة (٤٩٣٢).

(٤) ص: ٣٤٨ ترجمة (٣٩٧٦).

(٥) هكذا قال الحافظ: «مقبول» وقال في «دلهم» أيضاً «مقبول»، وكلاهما كان الأجدر بهما أن يقول فيهما: مجهول، كما قال ذلك في حق، عبد الله بن حاجب، كما سيأتي.

ثالث قد علمت حاله واتّضح لك ضعفه.

وإليك راوٍ رابع حاله كحال سابقه، هو: دلهم بن الأسود بن عبد الله بن حاجب ابن عامر بن المنتفق، العقيلي، الحجازي.

قال الحافظ الذهبي في الميزان^(١) ما نصه: [د] عداده في التابعين. لا يعرف. سمع أباه، وعنه عبد الرحمن بن عيَّاش السمعي وحده. وثّقه ابن حبان. اهـ.

قلت: الرجل مجهول، وذكر ابن حبان له في الثقات لا يغني عنه شيئاً. لأن ابن حبان ذكره على حسب قاعدته المعروفة في توثيق بعض الرواة المجهولين الذين لم يعتبر حالهم كما ينبغي، ولم تكن له معرفة تامة بهم. فكان ذكرهم في الثقات سببه قائم على تحسين الظن بهم، والأخذ بظاهر الحال من قبل الإمام ابن حبان. فلذلك لم نعتبر بهذا التوثيق، إذ كان مصدره خطأ في الاجتهاد. وقد سبقنا لردّ توثيق ابن حبان للرجل الحافظ الناقد الذهبي في كلامه الذي نقلناه من الميزان، حيث جزم أولاً بجهالة الرجل، ثم ذكر أن ابن حبان ذكره في الثقات. فكأنه قال: الرجل مجهول وإن ذكره ابن حبان في ثقاته.

وإليك نص كلام ابن حبان بتمامه من كتابه الثقات^(٢)، لتعلم أنه ما كان عنده - رحمه الله تعالى - المعرفة اللازمة التي تؤهله لتوثيق الرجل. قال ابن حبان ما نصه: دلهم بن الأسود بن عبد الله بن حاجب بن عامر بن المنتفق، العقيلي. يروي عن أبيه عن عمه لقيط بن صبرة. روى عنه عبد الرحمن بن القاسم، السمعي اهـ. بحروفه.

(١) (٢٨/٢) ترجمة (٢٦٧٨).

(٢) (٢٩١/٦ - ٢٩٢).



قلت: قوله: عبد الرحمن بن القاسم، خطأ صوابه: عبد الرحمن بن عيَّاش .
وانظر ما علّقه شيخنا المحقق المحدث سيدي الشيخ محمد عوّامة - حفظه الله
تعالى في خير وعافية - على ترجمة الرجل في الكاشف^(١) للذهبي .

واعلم أنه ليس لدلهم بن الأسود المذكور إلا حديثٌ واحدٌ فيما وقفت
عليه، وهو حديثنا الذي نتكلم عليه . وكل من ترجم لدلهم بن الأسود هذا، لم
يذكر له ترجمة تبين حقيقة حاله، أو تخرجه من دائرة عداد المجهولين، إذ
ليس للرجل إلا راوٍ واحدٌ وهو عبد الرحمن بن عيَّاش - الذي روى عنه هذا
الحديث - وكل من قال: عبد الرحمن بن قاسم، فقد أخطأ -، غير أن الأئمة
الذين رووا هذا الحديث في مصنفاتهم، بعضهم يرويه مطوّلاً كالذين ذكرهم
ابن القيم، وبعضهم يسوق شطراً منه . فمن أورد شطراً منه، الإمام البخاري
في: التاريخ الكبير^(٢) إذ يقول ﷺ ما نصه: دلهم بن الأسود بن عبد الله بن
حاجب بن عامر بن المنتفق، العقيلي . قال ابن حمزة، حدثنا عبد الرحمن بن
المغيرة بن عبد الرحمن قال حدثنا عبد الرحمن بن القاسم السمعاني الأنصاري
عن دلهم عن أبيه عن عمّه لقيط بن عامر . قال دلهم: وحدثني أبي عن عاصم
أن لقيطاً خرج وافداً إلى النبي ﷺ . قال: قلت: يا رسول الله ما عندك من علم
الغيب؟ فقال: «ضنّ ربك بمفاتيح خمس من الغيب لا يعلمها إلا الله» . اهـ
بحروفه .

وعبد الرحمن بن القاسم، خطأ صوابه: عبد الرحمن بن عيَّاش .

ومنهم الإمام أبو داود - ﷺ - في سننه، على ما في بعض رواياته، ومنها

(١) (٣٨٤/١) .

(٢) (٢٤٩/٣ - ٢٥٠) ، ترجمة (٨٥٩) .

النسخة التي شرح عليها العلامة المحدث الشيخ خليل أحمد السهارنفوري - رحمه الله تعالى - صاحب، بذل المجهود في حل سنن أبي داود^(١). إذ اقتصر أبو داود بعد ذكر الإسناد، على الآتي: أن لقيط بن عاصم خرج وافداً إلى النبي ﷺ، قال لقيط: فقدمنا على رسول الله ﷺ. فذكر حديثاً فيه: فقال النبي ﷺ: «لعمرك إلهك». اهـ. بحروفيه. وانظر: سنن أبي داود^(٢) نسخة شيخنا المحدث الشيخ محمد عوامة.

وهذا الإمام ابن أبي حاتم يترجم دلهما هذا في كتابه الجرح والتعديل^(٣)، ترجمة مقتضبة خالية من كل ما يرفع عنه الجهالة، فيقول ما نصه: دلهم بن الأسود بن عبد الله بن حاجب بن المنتفق، العقيلي، روى عن أبيه، روى عنه عبد الرحمن بن عيَّاش السمعي، الأنصاري. سمعت أبي يقول ذلك. اهـ. وقال الحافظ في التهذيب^(٤) ما نصه: روى عن أبيه وجده. وعنه عبد الرحمن بن عيَّاش الأنصاري، ثم السمعي، المدني. ذكره ابن حبان في الثقات: قلت - القائل ابن حجر -: قرأت بخط الذهبي في الميزان: لا يعرف. اهـ.

وقد لخص الحافظ رأيه في الرجل، فقال في التقريب^(٥) ما نصه: مقبول. اهـ.

أقول: كذا قال ﷺ، والرجل أولى أن يقال فيه مجهول. شأنه في ذلك

(١) انظر: (١٠/٥٥٨ - ٥٥٩) حديث (٣٢٦٥).

(٢) (٨٢/٤).

(٣) (٤٣٦/٣).

(٤) (١٨٤/٣) ترجمة (٤٠٢).

(٥) ص: ٢٠١ ترجمة (١٨٢٩).



شأن جده عبد الله ، الذي حكم الحافظ نفسه عليه بالجهالة .

وهذا رجل خامس في هذا الإسناد ، قد تكلموا فيه ، بل اتفقوا على جهالته ، إنه: عبد الله بن حاجب بن عامر بن المنتفق ، العقيلي ، ابن أخي لقيط بن عامر .

قال الحافظ الذهبي في الميزان^(١) ما نصه: عبد الله بن حاجب [د] بن عامر المنتفقي . عن عمه لقيط ، وعنه ولده الأسود أبو دلهم . لا يعرف . اهـ .
وقال الحافظ في التقريب^(٢) ما نصه: مجهول . اهـ .

وهذا رجل سادس ضعيف أيضا في إسناد هذا الحديث ، شأنه شأن من سبقه ، وهو: الأسود بن عبد الله بن حاجب بن عامر بن المنتفق . قال الحافظ في التهذيب^(٣) ما نصه: ذكره ابن حبان في الثقات . وقال الذهبي: محله الصدق . اهـ .
غير أن الحافظ نفسه لم يرتض هذا في التقريب^(٤) فقال ما نصه: مقبول . اهـ . وقد راجعت الميزان والكاشف وبعض كتب الذهبي الأخرى ، فلم أجد كلمة: محله الصدق . ولكني لا أدعي استيعابها ، ولا أدعي أيضا نفي الكلمة .

فهؤلاء ستة كلهم متكلم فيهم ، وأكثرهم مجهول ، أو شديد الضعف ، فلا يمكن أن يحتمل حالهم التفرد بهذا الحديث الغريب المنكر ، بل شديد النكارة ، ظاهر الغرابة . ويضاف إلى ذلك أنهم اضطربوا في روايته كما سيأتي بيانه .

(١) (٤٠٥/٢) .

(٢) ص: ٢٩٩ ترجمة (٣٢٦٠) .

(٣) (٢٩٧/١) .

(٤) (ص: ١١١) .

غير أن ابن القيم قد أتى في كلامه على هذا الحديث بشيء مستغرب جداً. ذلك أنه أشار في كلامه إلى توثيق عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن المدني، والراوي عنه، وهو إبراهيم بن حمزة الزبيري. وطوى الكلام فلم يعرض للأربعة الباقين، الذين هم بين ضعيف أو مجهول، ولا حتى بإشارة. فأوهم بصنيعه أن من عدا عبد الرحمن، وإبراهيم، ثقات لا تمتد إليهم النقد، ولا مطمع في أن ينالهم سهم الجرح. وقد بان بالدليل القاطع لكل نزاع، الرافع لكل خلاف، أن السند الذي قال عنه ابن القيم: ولم يطعن أحد منهم فيه، ولا في أحد من رواته. سند ضعيف جداً بل وإِ مطّرح، مسلسل بالضعفاء والمجاهيل.

✽ المسألة السادسة:

قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - ما نصه: فممن رواه الإمام ابن الإمام أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل في مسند أبيه^(١)، وفي كتاب السنة، وقال: كتب إليَّ إبراهيم بن حمزة بن مصعب بن الزبير الزبيري: كتبت إليك بهذا الحديث، وقد عرضته وسمعته على ما كتبت به إليك. فحدّث به عني. اهـ.

وأقول: أولاً: كل هذا الكلام هو من جملة ما سبق التنبيه عليه من قبل، إذ كلّ تفخيم وتمتين في غير محلّه. فقد أوضحت فيما سبق ضعف الإسناد، وتسلسله بالضعفاء والمجاهيل. فرواية عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل أو حتى من هو أجَلّ من عبد الله، لحديث بسند ضعيف، مسلسل بالمجاهيل،

(١) المسند: «زوائد المسند» (١٣/٤ - ١٤)، والسنة: ص ١٧٦ - ١٧٩ حديث ٩٥١.

لا تخرج الحديث عن دائرة الضعف.

وثانيا: لعبد الله بن الإمام أحمد زيادات في مسند أبيه - منها هذا الحديث، وفيها ما فيها من الضعيف والواهي. ولا يذهب عن بالك ما نقلناه لك من كلام ابن القيم عن مسند الإمام أحمد وأحاديثه، وأن فيها الضعيف. فإذا كان ذلك كذلك، فكيف بما كان فيه من زيادات عبد الله ابنه، أو القطيعي؟ ولكن هذا يؤكد صحة قلبي في ازدواجية ابن القيم، فهناك حين كان ابن القيم يضعف الحديث المبحوث فيه، قرر أن في المسند أحاديث ضعيفة. وهنا لأنه يريد تصحيح الحديث، تراه يفخم شأن المسند حتى يتوصل بذلك إلى تفخيم رواية عبد الله في زوائده على المسند.

قال الحافظ السيوطي في تدريب الراوي^(١) ما نصه: ولعبد الله ابنه فيه زيادات، فيها الضعيف والموضوع. اهـ.

وقال الحافظ الذهبي في السير^(٢) متحدثا عن المسند ما نصه: فلعل الله يقيض لهذا الديوان العظيم من يرتبه ويهذبه، ويحذف ما كرر فيه، ويصلح ما تصحّف، ويوضح حال كثير من رجاله، وينبّه على مرسله، ويوهّن ما ينبغي من مناكيره... اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة^(٣) ما نصه: الخامسة: قوله وأما مسند الإمام أحمد إلى آخره. فكأنه أراد أنه أكثر هذه الكتب حديثا، وهو كذلك، لكن فيها عدة أحاديث ورجال ليسوا في مسند أحمد، ففي التعبير بأعم نظر. ومسند أحمد ادّعى قوم فيه الصحة، وكذا في

(١) ص: ١٣٤.

(٢) (٦٨/١١).

(٣) ص: ١٠.

شيوخه، وصنّف الحافظ أبو موسى المديني في ذلك تصنيفاً. والحق أن أحاديثه غالبها جيد، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات. وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد، أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً، وبقي منها بعده بقية. وقد ادّعى قوم أن فيها أحاديث موضوعات. وتتبع شيخنا إمام الحافظ أبو الفضل العراقي من كلام ابن الجوزي في الموضوعات تسعة أحاديث أخرجها من المسند، وحكم عليها بالوضع. وكنت قرأت ذلك الجزء عليه، ثم تتبعت بعده من كلام ابن الجوزي في الموضوعات ما يلتحق به، فكمملت نحو العشرين، ثم تعقبت كلام ابن الجوزي فيها حديثاً حديثاً. فظهر من ذلك أن غالبها جيد، وأنه لا يتأتى القطع بالوضع في شيء منها، بل ولا الحكم بكون واحد منها موضوعاً إلا الفرد النادر، مع الاحتمال القوي في دفع ذلك. اهـ.

فبان من هذه النقول عن هؤلاء الحفاظ التفريق بين المسند للإمام أحمد وبين ما فيه من زيادات عبد الله ابن الإمام أحمد.

وأما كتاب السنة لعبد الله ابن الإمام أحمد، ففيه أحاديث معارضة تماماً للسنة، ومصادمة للنصوص القطعية. لا يشك العارف بالحديث الخبير بمناهج أهله في القبول والرد في كونها باطلة. على أن الاعتماد في ثبوت الحديث أو عدم ثبوته هو ما تقرر عند علماء الحديث من شروط معروفة مسلمة. فبغض النظر عن روى الحديث، أو في أي كتاب كان، إذا كان سند الحديث فيه ضعفاء ومجاهيل، فإن الحديث ضعيف، ويشتدُّ ضعفه بحسب حال رجاله في الضعف. فإذا انضاف إلى ذلك وجود نكارة في معناه، أو ركاقة في لفظه، أو مصادمة صريحة للثابت، أو نحو ذلك. فإن هذا يزيده ضعفاً على ضعفه حتى لربما وصل الشأن إلى حصول الظن القوي ببطلانه، بل ربما حصل العلم الجازم به. وهذا ما

نحن فيه مع هذا الحديث المزعوم. فإنه حديث - كما قلت سابقاً - مسلسل بالضعفاء والمجاهيل، وقد انضم إلى ذلك ما فيه من نكارة وركاكة. الخ ما تقدم.

ثم قال ابن القيم ما نصه: ومنهم: الحافظ الجليل أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل في كتاب السنة له. اهـ.

وأقول: أما رواية ابن أبي عاصم للحديث في كتابه السنة. فإليك بيان ما يتعلق بها. هذا الحديث رواه ابن أبي عاصم في موضعين من كتابه. الأول^(١)، مقتصرًا على شطر مختصر من الحديث، وهو مع اختصاره منكر اللفظ. وسيأتي بحول الله تعالى بيان ما فيه. والموضع الثاني^(٢)، مطوّلًا. وقد علمت ما في إسناد الحديث من علل تسقطه من هذه الحثية. إذ سند ابن أبي عاصم، هو نفس السند الذي سبق بيان ما فيه من ضعفاء ومجاهيل. ولذلك قال الشيخ الألباني في تعليقه على كتاب السنة لابن أبي عاصم، المسمّى ظلال الجنة في تخريج السنة^(٣)، ما نصه: إسناده ضعيف، دلهم بن الأسود وجده عبد الله بن حاجب، قال الذهبي: لا يعرفان. قلت: ومثلهما عبد الرحمن بن عيّاš الأنصاري، وهو السمعي القبائي، لم يوثقه غير ابن حبان. وفي التقريب: مقبول.

والحديث أخرجه أحمد^(٤)، وابن خزيمة^(٥) من طريقين آخرين عن

(١) في الباب (١١١) حديث (٥٢٤) (٢٣١/١).

(٢) في الباب (١٥٠) حديث: (٦٣٦) (٢٨٦/١ - ٢٨٩).

(٣) (٢٣١/١).

(٤) (٤/١٣) والحقيقة أن الإمام أحمد لم يرو هذا الحديث في مسنده، وإنما روى هذا الحديث عبد الله بن الإمام أحمد في زياداته على مسند أبيه.

(٥) في التوحيد: (١٢٢ - ١٢٥).



عبد الرحمن بن المغيرة الحزامي به . إلا أنهما قالوا: عن أبيه ، بدل عن جده . قلت: وأبوه مجهول أيضاً . والحديث قد أعاده المصنف فيما يأتي (٨٣٦) - كذا قال الألباني ، وصوابه (٦٣٦) - ، بهذا الإسناد ، لكنه أتم هناك . اهـ . بحروفه .

وقال الشيخ الألباني أيضاً في تعليقه على الموضع الثاني من كتابه ظلال الجنة^(١) ما نصه: إسناده ضعيف ، وقد سبق الكلام عليه عندما ساقه المصنف ببعض متنه رقم (٥٢٤) اهـ .

تنبيه:

تناقض الشيخ الألباني مع نفسه ، فقال في إرواء الغليل^(٢) ما نصه: حديث لقيط بن عامر ، يرويه دلهم بن الأسود بن عبد الله بن حاجب بن عامر بن المنتفق ، العقيلي عن أبيه عن عمه لقيط بن عامر . قال عامر: وحدثني أبو الأسود عن عاصم بن لقيط أن لقيطاً خرج وافداً إلى رسول الله ﷺ ، ... فذكر الحديث بطوله . وفيه: «ولا يجني عليك إلا نفسك» . أخرجه أحمد (١٣/٤ - ١٤) وإسناده لا بأس به في الشواهد . اهـ كلامه .

وأقول: قول الشيخ الألباني: أخرجه أحمد . خطأ محض^(٣) ، إذ لم يرو هذا الحديث الإمام أحمد ، وإنما رواه ابنه عبد الله في زوائده على مسند أبيه ، وقد سبق بيان ما في رواية عبد الله - رحمه الله تعالى - .

(١) (٢٨٩/١) .

(٢) (٣٣٥/٧ - ٣٣٦) حديث (٧٠) .

(٣) وقد وقع في مثل ذلك ابن القيم ، فقال في أكثر من موضع من كتابه: إعلام الموقعين ، بعد ذكر فقرات من الحديث ، ما نصه: ذكره أحمد . انظر (٢٦٩/٤ ، ٢٦٨ ، ٢٦٧) ووقع في مثل ذلك ابن تيمية أيضاً ، فبعد أن أورد قطعة من الحديث في مجموع الفتاوى (١٨٤/٤) قال ما نصه: أخرجه أحمد في المسند . اهـ .

ثم قال ابن القيم ما نصه: ومنهم: الحافظ أبو أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان العسّال في كتاب المعرفة اهـ.

وأقول: أبو أحمد العسّال، حافظ كبير، ترجمه الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء^(١). فقال ما نصه: العسّال محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان بن محمد، القاضي أبو أحمد الأصبهاني الحافظ، المعروف بالعسّال، صاحب المصنّفات. رأيت له ترجمة مفردة في جزء للحافظ أبي موسى قد سمعه منه الحافظ عبد الغني المقدسي. اهـ. وأما روايته لهذا الحديث، فهي ضعيفة مردودة، لأن إسناده هو الإسناد السابق. وهو إسناد ضعيف مسلسل بالضعفاء والمجاهيل.

ثم قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - ما نصه: ومنهم: حافظ زمانه، ومحدث أوانه، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني في كثير من كتبه^(٢). اهـ.

وأقول: الطبراني هو الإمام، الحافظ، الثقة، الرّحّال الجوّال، محدّث الإسلام، علم المعمّرين، أبو القاسم، هكذا حلّاه الذهبي في سير أعلام النبلاء^(٣) ثم ترجمه. وأما روايته لهذا الحديث، فضعيفة مردودة كرواية غيره ممن سبق الكلام عليه، أو ممن يأتي. وذلك لأن إسناده الحديث عند الجميع واحد، وهو ضعيف، وقد سبق بيان ما فيه.

وأما وجود الأحاديث الضعيفة والمنكرة، وكذا الواهية والموضوعة في كتب الإمام الطبراني، فأمر معلوم مشهور، وابن القيم - رحمه الله تعالى - من

(١) (١٨٩/١٢ - ١٩٤).

(٢) انظر المعجم الكبير (١٩/ ٢١١ - ٢١٤) حديث: ٤٤٧.

(٣) (٢٦٣/١٢ - ٢٧١).

أعلم الناس بذلك .

ثم قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - ما نصه: ومنهم: الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن حيّان، أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب السنّة. اهـ.

وأقول: ما قيل في سند الطبراني، والعسّال، وابن أبي عاصم، وعبد الله بن الإمام أحمد، يقال في سند أبي الشيخ ابن حيّان. وابن القيم يعرف تماماً أن كتب أبي الشيخ فيها الحديث الضعيف والواهي والموضوع. وأن وجود ذلك فيها كثير جداً.

وقد ترجم الحافظ الذهبي أبا الشيخ ابن حيّان في سير أعلام النبلاء^(١)، فقال في أول ترجمته ما نصه: أبو الشيخ، الإمام الحافظ الصادق، محدّث أصبهان، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر ابن حيّان، المعروف بأبي الشيخ، صاحب التصانيف. اهـ.

وقال أيضاً في السير^(٢) ما نصه: قلت: قد كان أبو الشيخ من العلماء العاملين، صاحب سنّة وأتباع، لولا ما يملأ تصانيفه بالواهيات. اهـ.

ثم قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - ما نصه: ومنهم: الحافظ ابن الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده حافظ أصبهان. اهـ.

وأقول: شأن رواية ابن منده كشأن رواية من سبقه في الضعف وعدم الاعتبار، لنفس العلة التي تقدمت.

وقد ترجمه الحافظ الذهبي في السير^(٣) مفتتحاً الترجمة بقوله ما نصه: ابن

(١) (٣٧١ - ٣٦٩/١٢).

(٢) (٣٧٠/١٢).

(٣) (١٤ - ٦/١٣).

منده، الإمام الحافظ الجوّال، محدّث الإسلام، أبو عبد الله، محمد بن المحدث أبي يعقوب إسحاق بن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يحيى بن منده. اهـ.

ولخص الحافظ الذهبي رأيه في حال أبي عبد الله ابن منده فقال في السير ما نصه^(١): وإذا روى الحديث وسكت، أجاد، وإذا بوب أو تكلم من عنده، انحرف وحرفش، بلى ذنبه وذنب أبي نعيم أنهما يرويان الأحاديث الساقطة والموضوعة، ولا يهتكناها، فنسأل الله العفو. اهـ.

وقال الحافظ الذهبي أيضاً في الميزان^(٢) ما نصه: اختلط في آخر عمره، فحدّث عن أبي أسيد، وعبد الله بن أخي أبي زرعة، وابن الجارود، بعد أن سمع منه أن له عنهم إجازة. وتخبّط في أماليه، ونسب إلى جماعة أقوالاً في المعتقدات لم يعرفوا بها. قلت - القائل الذهبي -: البلاء الذي بين الرجلين هو الاعتقاد. اهـ.

ثم قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - ما نصه: ومنهم: الحافظ أبو بكر أحمد بن موسى ابن مردويه. اهـ.

وأقول: شأن رواية ابن مردويه، كشأن من سبقه في الضعف، وعدم الاعتبار، لنفس العلة التي تقدّمت.

وقد ترجم الذهبي ابن مردويه في السير^(٣) فقال في أول الترجمة ما نصه: ابن مردويه، الحافظ المجوّد العلامة، محدّث أصبهان، أبو بكر، أحمد بن موسى بن مردويه بن فورك بن موسى بن جعفر، الأصبهاني. اهـ.

(١) (١٤/١٣).

(٢) (٤٧٩/٣ - ٤٨٠).

(٣) (١٩٤/١٣ - ١٩٦).



قلت: مصنفات هذا الإمام يوجد فيها الحديث الغريب، والضعيف، والواهي، والموضوع، بل ويكثر فيها ذلك كله، شأنه في ذلك شأن إخوانه من المحدثين والحفاظ الذين هم في طبقة المتأخرة في زمن الرواية. وهذا الأمر معلوم لأهل الحديث، مسلم عندهم. وابن القيم يعرف ذلك جيداً. وقد نقل شيخنا العلامة المحدث المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقاته الحافلة على الأجوبة الفاضلة^(١)، عن الإمام ولي الله الدهلوي في كتابه: حجة الله البالغة، أنه عدد طبقات كتب الحديث إلى خمس طبقات، وأنه قال: الطبقة الرابعة: كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع مالم يوجد في الطبقتين الأوليين.. الخ. إلى أن نقل شيخنا عن ولي الله الدهلوي: قوله: وأصلح هذه الطبقة: ما كان ضعيفاً محتملاً، وأسوأها ما كان موضوعاً، أو مقلوباً شديد النكارة.

ثم نقل شيخنا بعد كلام للولي الدهلوي، كلاماً لنجله الشيخ عبد العزيز الدهلوي، فقال شيخنا -^(٢) رحمه الله تعالى - ناقلاً عن الشيخ عبد العزيز الدهلوي ما نصه: والكتب المصنفة في أحاديث هذا القسم كثيرة، منها ما ذكر - قلت يقصد في كلام والده -، ومنها: كتاب الضعفاء للعقيلي، وتصانيف الحاكم، وتصانيف ابن مردويه، وتصانيف ابن شاهين، وتفسير ابن جرير، وفردوس الدليمي، بل سائر تصانيفه، وتصانيف أبي الشيخ ابن حيّان. اهـ. المراد.

قلت: ولي بعض التحفظ على هذا القول، ولكن ليس هذا المكان

(١) ص: ١١٤ - ١١٥.

(٢) ص: ١١٦.

موضع بسطه أو حتى بيانه باختصار. وإنما أردت الإشارة إلى ذلك حتى لا يعد سكوتي تسليمًا أو موافقة تامة.

ثم قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - ما نصه: ومنهم: حافظ عصره أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن إسحاق الأصبهاني. اهـ.

وأقول: شأن رواية أبي نعيم، كشأن رواية من سبقه في الضعف وعدم الاعتبار، لنفس العلة التي تقدمت. وأما أبو نعيم فقد ترجمه الحافظ الذهبي في السير^(١)، وقال في مطلع ترجمته ما نصه: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، الإمام الحافظ الثقة العلامة، شيخ الإسلام، أبو نعيم، المهراني، الأصبهاني، الصوفي الأحول. اهـ.

قلت: مع التسليم التام بإمامة وجلالة هذا الحافظ الكبير، فإن الحديث الضعيف والموضوع موجود في كتبه، ولذلك قال الحافظ الذهبي في السير^(٢) ما نصه: وما أبو نعيم بمتهم، بل هو صدوق عالم بهذا الفن، ما أعلم له ذنبا - والله يعفو عنه - أعظم من روايته للأحاديث الموضوعة في تواليفه ثم يسكت عن توهيتها. اهـ.

ثم قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - ما نصه: وقال ابن منده: روى هذا الحديث محمد بن إسحاق الصنعاني وعبد الله بن أحمد بن حنبل وغيرهما. وقد رواه بالعراق بجمع العلماء وأهل الدين جماعة من الأئمة، منهم أبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل، ولم ينكره أحد، ولم يتكلم في إسناده، بل روه على سبيل القبول والتسليم، ولا ينكر هذا الحديث

(١) (٢٩٣/١٣ - ٢٩٩).

(٢) (٢٩٧/١٣ - ٢٩٨).

إلا جاحد، أو جاهل، أو مخالف للكتاب والسنة. هذا كلام أبي عبد الله ابن منده. اهـ. كلام ابن القيم.

وأقول: كلام ابن منده هذا الذي نقله ابن القيم وختم به كلامه على تقوية هذا الحديث، يبين بوضوح أن ابن القيم مقرر به، مرتضى له، معتقداً إياه. ومن هنا فإن كل مؤاخذه لابن منده، هي مؤاخذه لابن القيم، وكل اعتراض على كلام ابن منده، هو اعتراض على تسليم وإقرار ابن القيم.

فقول ابن منده: روى هذا الحديث محمد بن إسحاق الصنعاني وعبد الله بن أحمد بن حنبل. اهـ. كلام لا يقدم شيئاً ولا يؤخره، بل هو كلام داخل في مسمى الحشو والتطويل وإعادة الكلام دون طائل. فقد تقدم أن عبد الله بن الإمام أحمد روى هذا الحديث، فكان ماذا؟ قد رواه بسند ضعيف مسلسل بالضعفاء والمجاهيل كما سبق بيانه. وقد تفرد كل من عبد الرحمن ابن المغيرة بن عبد الرحمن المدني، والراوي عنه وهو إبراهيم بن حمزة الزبيري. وقد بينت ما فيهما من كلام. وهذا التفرد قد سلم به ابن القيم نفسه، حيث قال ما نصه: لا يعرف إلا من حديث عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن المدني، رواه عنه إبراهيم بن حمزة الزبيري. اهـ.

وعليه فلا يخلو الأمر من حالين. الأول: أن يكون محمد بن إسحاق الصنعاني قد روى الحديث من نفس الطريق التي رواها منه عبد الله بن الإمام أحمد - وهذا هو الواقع - فذاك إسناد ضعيف، وطريق مطرح لا عبرة به ولا التفات إليه.

والثاني: أن يكون لرواية محمد بن إسحاق المذكور مخرج آخر، وطريق ثان، فليبرزه لنا من يدعي ذلك حتى ننظر في إسناده، ونعرف حال رواته.

وحتى يأتي ذاك الغائب الذي لا وجود له أصلاً - كما سلم بذلك ابن القيم نفسه - فإن رواية عبد الله ابن الإمام أحمد ومحمد بن إسحاق الصنعاني، بل ومن هو أجل منهما لا تصحح الحديث إذا كان رجال الإسناد الذين روه ضعفاء ومجاهيل. لأن مدار التصحيح والتضعيف للإسناد قائم على حال رجال السند من حيث وجود العدالة والضبط، أو وجود الخلل في واحد منهما. وقد بان بوضوح أن رجال السند فيهم الضعف البيّن المانع من تصحيح هذا الإسناد، ومن ثم تصحيح المتن. كما أن شواهد الأحوال تدل بوضوح على بطلان المتن الذي روه، وبعده عن أن يكون صادراً من مشكاة النبوة. كما سيأتي بيان ذلك بعون الله تعالى فيما بقي من هذا البحث.

ثم نقل ابن القيم مسلماً مقراً كلام ابن منده حيث قال ما نصه: وقد رواه بالعراق بمجمع العلماء وأهل الدين جماعة من الأئمة، منهم أبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل ولم ينكره أحد، ولم يتكلم في إسناده، بل روه على سبيل القبول والتسليم. اهـ. المراد.

ويقال لابن منده ومعه ابن القيم: إن هذا الكلام مردود غير مقبول، وغير خافٍ عليكما عدم صحته، فكون إمام من الأئمة يروي حديثاً في محضر جمع من الأئمة والحفاظ وأهل الدين، لا يعني بالضرورة ولا بالعادة أن هذا الحديث صحيح عنده، فضلاً عن أن يكون صحيحاً عند الجميع. وكون الحاضرين أو السامعين لا ينكرون روايته أو لا يطعنون في صحة مرويّه، لا يعني أنهم يصحّحونه، أو يقبلونه ويسلمون به. لما علم يقينا من أن أئمة الحديث وخصوصاً في زمن الرواية، وجمع الحديث، كانوا في تحملهم وأدائهم يروون ما يتيسر لهم عن شيوخهم، ثم يؤدون ذلك إلى طلبتهم، حرصاً

على جمع السنّة، وخوفاً من أن يفوتهم شيء منها، ولذلك لم يكونوا يلزمون أنفسهم أن لا يروون إلا الصحيح، أو أن لا يتحملون إلا الثابت. كما أنهم لم يلزموا أنفسهم بضرورة بيان مرتبة الحديث الذي يسمعون، أو به يحدثون. وقد عرف أيضاً عند المحدثين جميعاً أن الأمر يزداد فسحة وسعة وتساهلاً في مجالس المذاكرة.

والحاصل أن أهل الحديث وخصوصاً في زمن المتأخرين من أصحاب الكتب المسندة كالأئمة الذين ذكرهم ابن القيم، كانوا يحدثون كثيراً جداً ببعض الأحاديث الضعيفة، والمنكرة، والواهية، والموضوعة، من دون أن يبينوا علّتها، أو ينصوا على ضعفها، ولم نذهب بعيداً، فهذا هو ابن منده نفسه يفعل ذلك. فيروي الأحاديث الواهية الساقطة الموضوعة التي يعلم هو وغيره من الأئمة الحفاظ أهل العلم والدين أنها كذلك. ثم لا يبين حالها، ولا يتكلم في رجالها، ولا يطعن في سندها^(١).

قال الحافظ الذهبي في السير ما نصه: بلى ذنبه - يعني ابن منده - وذنب أبي نعيم أنهما يرويان الأحاديث الساقطة والموضوعة ولا يهتكانها. اهـ. وقد سبق ذكره وعزوه.

فهل يقال: إن ابن منده مقرّر بصحة تلك الأحاديث التي يشير إليها الحافظ الذهبي، والتي لا يشك الواقف عليها من أهل الحديث في بطلانها وضعف أسانيدها؟ فهذا الذي يقوله ابن منده و يوافقه عليه ابن القيم - رحمهما الله تعالى - غريب جداً أن يصدر منهما. وهما أعرف الناس أن هذا

(١) بل قد فعل ابن القيم نفسه ومن قبله شيخه ابن تيمية ما هو أشد من ذلك، إذ يوردان أحاديث باطلة في بعض كتبهما مورد الاستشهاد بها أو الاحتجاج، وسوف نذكر لك أيها القارئ الكريم في سلسلة كتابنا هذا أمثلة لذلك.

الاستدلال غير صحيح .

على أن في هذا الكلام الذي قاله ابن منده، وأقره عليه ابن القيم، نظر ظاهر من جهة أخرى هي: أن رواية أبي حاتم، وأبي زرعة، وأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري للحديث لا تعد بحالٍ من باب قبوله أو التسليم به. لأننا وجدنا للمذكورين كلاماً صريحاً في تضعيف بعض رواة هذا الحديث. أو وجدنا لهم موقفاً يدل على جهالة حال بعض الرواة عندهم. وقد تقدّم ذلك كله في كلامنا على رجال السند فلا داعي لإعادته. وارجع إليه أيها القارئ مشكوراً غير مأمور.

ثم نقل ابن القيم مسلماً مقراً كلام ابن منده حيث قال ما نصه: ولا ينكر هذا الحديث إلا جاحد أو جاهل أو مخالف للكتاب والسنة. اهـ.

وهذا لعمرى أمر يحتار فيه الإنسان، فكيف يرتضي ابن القيم كلاماً كهذا؟ يتساءل الإنسان أين كان عقل ابن القيم؟ أين كان حفظه ويقظته؟ أين كان تحقيقه؟ فهل يعقل أن من يرد حديثاً يعتقد ضعفه بسبب سنده المسلسل بالضعفاء والمجاهيل، وبسبب نكارة معناه، وبعده عن معاني التنزيه والتعظيم لله تعالى، هل يُعقل أن من يفعل ذلك يكون جاحداً أو جاهلاً أو مخالفاً للكتاب والسنة؟ فانظر يا من ترى أن كلام ابن القيم يوشك أن يكون في نفسك مقروناً بالصحة والصواب هل تجيز لنفسك أن تثبت لله تعالى صفة بحديث مسلسل بالضعفاء والمجاهيل؟ وهل تجيز لنفسك أن تثبت لله تعالى أنه: «أصبح يطوف في الأرض وخلت عليه البلاد»؟ هل ترضى أن تعتقد ذلك في ربك سبحانه وتعالى؟ أم هل هذا اعتقاد صحيح كان عليه سلف الأمة؟ أم هل هذا الباطل الذي لا يرتاب في بطلانه عاقل يكون حقاً وصواباً لأن ابن القيم

قد قاله؟ ثم يا هذا هل تظن أن رسول الله ﷺ يمكن أن يقول هذا الكلام الذي فيه التشبيه الصريح الواضح؟ أم أنك ستقول: إنك تثبت لله تعالى طوافاً في الأرض حال كون الأرض خالية عليه سبحانه، وذلك طواف يليق بذاته سبحانه! فأقول لك: دع عنك هذا الخطأ الذي يورثك معتقداً فاسداً في ربك عز شأنه حيث تقع في التشبيه والتجسيم الصريح!.

فَصِّلْ

في بيان اضطراب رواية هذا الحديث

قد اضطرب رواية هذا الحديث فيه اضطراباً شديداً فروي على خمسة أوجه مختلفة ، مع أن الحديث فرد لم يرو إلا من طريق واحد .

❖ الوجه الأول: عبد الرحمن بن المغيرة عن عبد الرحمن بن عيَّاش عن دلهم بن الأسود بن عبد الله بن حاجب عن أبيه (يعني الأسود) عن عمه لقيط بن عامر . أخرج من هذا الوجه عبد الله ابن الإمام أحمد في زوائد المسند ، وفي السنة ، وابن خزيمة في التوحيد . وكذا البخاري في تاريخه مختصراً . وأبو داود كذلك . وقد تقدم عزو هذه الروايات وبيان مواضعها .

❖ الوجه الثاني: عبد الرحمن بن المغيرة عن عبد الرحمن بن عيَّاش عن دلهم بن الأسود بن عبد الله بن حاجب بن عامر عن جده (عبد الله) عن عمه لقيط بن عامر . أخرج من هذا الوجه ابن أبي عاصم في موضعين . وقد تقدم أيضاً عزو هذه الرواية وبيان موضعها .

❖ الوجه الثالث: عبد الرحمن بن المغيرة عن عبد الرحمن بن عيَّاش عن دلهم حدثني أبي الأسود عن عاصم بن لقيط أن لقيطاً أخرج من هذا الوجه عبد الله في زوائد المسند ، وفي السنة وابن أبي عاصم في السنة . وكذا البخاري في تاريخه ، وأبو داود . وقد تقدم كذلك عزو ذلك وبيان موضعه .

❖ الوجه الرابع: عبد الرحمن بن المغيرة عن عبد الرحمن بن عيَّاش عن

دلهم بن الأسود عن عبد الله بن حاجب بن عامر عن أبيه (يعني حاجب بن عامر) عن عمه لقيط بن عامر. أخرجه من هذا الوجه الحاكم في مستدركه^(١). وقال هذا حديث جامع في الباب، صحيح الإسناد كلهم مدنيون ولم يخرجاه. اهـ.

وتعقبه الذهبي في التلخيص فقال: يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري ضعيف. اهـ.

قلت: يعقوب يروي هذا الحديث عن عبد الرحمن بن المغيرة عن عبد الرحمن بن عياش به. ويعقوب ليس هو علة الحديث الحقيقية، وسيأتي مزيد بيان لهذه المسألة حين يأتي الكلام على رواية الحاكم.

* الوجه الخامس: عبد الرحمن بن المغيرة عن عبد الرحمن بن عياش عن دلهم بن الأسود عن عاصم بن لقيط أن لقيط بن عامر أخرجه من هذا الوجه الطبراني في معجمه الكبير. وقد تقدم بيان موضعه.

فهذه خمسة وجوه تبين اضطراب هؤلاء الرواة الضعفاء في رواية هذا الحديث اضطراباً لا يمكن قبوله ولا التسليم به. ويقطع الواقف عليه إن كان من أهل الصنعة أنه من تخليط هؤلاء الرواة الضعفاء والمجاهيل.

*** ** *

فَضَّلْ

وإذ قد فرغت من الكلام على ما في سند الحديث من ضعف، وعلل قاذحة في صحته، مانعة من قبوله. فلنرجع لبيان بعض ما في ألفاظه من نكارة وشناعة وجراءة، تمنع من أن يكون هذا الكلام صادراً من مشكاة النبوة، خارجاً من فم أشرف الخلق، وحبيب الحق ﷺ، الذي حفظه الله تعالى من أن ينطق بغير الحق. وصدق الله تعالى العظيم ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ - ٤].

ولنبداً هذا الفصل بإعادة نقل كلام الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية حيث يقول ما نصه: هذا حديث غريب جداً، وألفاظه في بعضها نكارة. اهـ.

وإعادة نقل كلام الحافظ ابن حجر أيضاً في تهذيب التهذيب، حيث يقول ما نصه: رواه أبو القاسم الطبراني مطوّلاً. وهو حديث غريب جداً. اهـ.

ثم بعد هذا انظر إلى هذه اللفظة التي جاءت في هذا الحديث المزعوم الذي لا تجوز نسبته إلى سيدنا ومولانا رسول الله ﷺ. «ثم تلبثون ما لبثتم ثم تبعث الصائحة، لعمر إلهك ما تدع على ظهرها من شيء إلا مات، والملائكة الذين مع ربك عز وجل، فأصبح ربك عز وجل يطوف في الأرض وخلت عليه البلاد». اهـ.

فانظر إلى هذه الجملة البشعة، الشنيعة، البالغة حد الغاية في التشبيه والتجسيم - عياذاً بالله تعالى من ذلك - والتي لا تليق إلا بالمخلوق. فإذا كانت هذه الجملة وتلك الألفاظ والمعاني ليست منكورة، ولا مستشعنة حين

تضاف لله سبحانه وتعالى، وتحمل على ظواهرها، فلا يوجد إذاً في الدنيا لفظ منكر، أو عبارة مستثناة. وإذا كان هذا اللفظ ليس تجسيمياً إذا حمل على ظاهره، فليس في الدنيا إذاً تجسيم ولا تشبيه.

والأمر العجيب الذي يشيب له رأس الوليد، ويحتار في فهمه اللبيب ويعجز الإنسان عن إدراك حقيقته، ويُصدَم المرء من عظم تلك الجرأة على الله تبارك وتعالى، أن ابن القيم - سامحه الله تعالى وعفا عنه وغفر لنا وله - يحمل مثل هذه الألفاظ المنكرة الباطلة، المخالفة للنصوص المقطوع بصحتها، والعقول المتحقق سلامتها. أنه - أعني ابن القيم - يحملها على حقيقتها، ويجريها على ظواهرها. ثم يستدل على صحة ذلك بأمور لا تخطر على بال أحد، ولا تمر بذهن مسلم، ولا يقبل بها عقل عاقل!!.

فها هو يقول في حاشيته على سنن أبي داود^(١) ما نصه: وأما من نزع منهم بحديث عبد الله بن واقد الواسطي، بإسناده، عن ابن عباس: «الرحمن على العرش استوى». استولى على جميع بريته، فلا يخلو منه مكان.

فالجواب: أن هذا الحديث منكر، ونقلته مجهولون ضعفاء، وهم لا يقبلون أخبار الآحاد العدول، فكيف يسوغ لهم الاحتجاج بمثل هذا الحديث لو عقلوا أو أنصفوا؟^(٢).

(١) (٢١/١٣).

(٢) وهذا الذي تعيبه هو عين ما فعلته هنا، وما فعله في كثير من كتبك، تستدل وتحتج بالأحاديث الضعيفة الواهية المنكرة، التي يروها المجهولون والضعفاء، فتوردها وكأنها من أصح الصحيح، وقد فعل شيخك الشيخ ابن تيمية كل هذا من قبلك، والعهد بك أنك لا تفارق خطاه ولا تحيد عن طريقه!!
رحمكما الله تعالى وجمعنا بكما في دار كرامته إخوانا على سرر متقابلين.

أما سمعوا الله عز وجل يقول: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَكُنْ أَبْنِي صَرَخًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ ﴿٣٦﴾ أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧]. فدل على أن موسى - ﷺ - كان يقول: إلهي في السماء، وفرعون يظنه كاذباً. وقال أمية بن أبي الصلت:

فسبحان من لا يقدر الخلق قدره ومن هو فوق العرش فرد موحد
ملك على عرش السماء مهيمن لعزته تعنو الوجوه وتسجد

أه المراد.

وها هو أيضا يقول في كتابه: اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية^(١) بعد كلام له ما نصه: ودلّ على ما قدّمناه أنه على العرش، والعرش فوق السموات السبع. ودليل قولنا أيضا قول أمية بن أبي الصلت في وصف الملائكة.

وساجدهم لا يرفع الدهر رأسه يعظم ربه فوقه ويمجد
فسبحان من لا يقدر الخلق قدره ومن هو فوق العرش فرد موحد
ملك على عرش السماء مهيمن لعزته تعنو الوجوه وتسجد

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَكُنْ أَبْنِي صَرَخًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ ﴿٣٦﴾ أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾.

فدلّ على أن موسى - ﷺ - كان يقول: إلهي في السماء، وفرعون يظنه كاذباً.

فإن احتجّ أحد علينا فيما قدّمناه، وقال: لو كان كذلك لأشبهه المخلوقات،

لأن ما أحاطت به الأمكنة، واحتوته، فهو مخلوق. فشيء لا يلزم له، ولا معنى له. لأنه تعالى ليس كمثله شيء من خلقه، ولا يقاس بشيء من بريته، ولا يدرك بقياس، ولا يقاس بالناس. كان قبل الأمكنة، ثم يكون بعدها. لا إله إلا هو خالق كل شيء لا شريك له. وقد اتفق المسلمون وكل ذي لب أنه لا يعقل كائن إلا في مكان ما، وما ليس في مكان فهو عدم^(١). اهـ. المراد.

(١) وحاصل هذا الكلام الذي لا يستحق سماعه هو أن ابن القيم يرى أنه لا مانع من أن تحيط الأمكنة بالخالق وتحتويه، ومع ذلك لا يكون الخالق مشابهاً للمخلوق، لأن الخالق ليس كمثله شيء من خلقه، فهذا عين التناقض، ثم يمضي ابن القيم في هذيانه - سامحه الله تعالى وعفا عنه وغفر له - ليقول: وقد اتفق المسلمون وكل ذي لب أنه لا يعقل كائن إلا في مكان ما، وما ليس في مكان فهو عدم. اهـ. ليؤسس بذلك قاعدة من قواعد الضلال والتشبيه والتجسيم، والانحراف في العقيدة عن جادة الحق والصواب، كي يتلقاها ويتلقفها المفتونون به وبشيخه.

فابن القيم يثبت لله تعالى المكان، ويرى أن عقله لا يعقل كائناً إلا في مكان، وأن مالا مكان له، أو ما ليس في مكان كما يقول، فهو عدم، وهذا لو عقل ابن القيم ومن خلفه جيوش من المفتونين به، المخدوعين بخطئه، لو عقلوا لعلموا أن سبب عدم تصورهم موجوداً ليس في مكان، هو أنهم قاسوا الخالق سبحانه على المخلوق، ولذلك فهم، أعني ابن تيمية وابن القيم ومن قبلهم جماعة كابن خزيمة ومن بعدهم جماعات كشارح الطحاوية ابن أبي العز وأكثر الوهابية الذين يسمون أنفسهم سلفية، يشبهون الله تعالى بخلقه ثم يضيفون كلمة لا تغني من الحق شيئاً، فهم يثبتون مثلاً النزول الحقيقي، ثم يقولون: نزولاً يليق بذاته، وما دروا أن إثبات النزول الحقيقي الذي تقتضيه اللغة، هو عين التشبيه والتجسيم، وكلمة: يليق بذاته، كلمة قد أضل الشيطان بها القوم، لأن النزول أصلاً يختلف بين المخلوقين فالنزول من علو مثلاً يختلف من شخص لآخر فكلهم ينزل من أعلى السلم مثلاً، لكن نزول الشاب ليس كنزول الشيخ العجوز، والنزول بالمعنى اللغوي الحقيقي مستحيل على الله تعالى وإن رغم أنف من أجاز ذلك لأن ذلك من صفات المخلوقين تعالى الله سبحانه عن ذلك علواً كبيراً.

فهذه النصوص من كلام ابن القيم تفيد بوضوح أنه يرى حمل هذه المعاني على ظواهرها، وهو تابع في ذلك لشيخه الشيخ ابن تيمية. وتبعية ابن القيم لشيخه ابن تيمية أكثر وأشد من تبعية ظل الإنسان له، لأن ظل الإنسان قد يغيب أحياناً، وأما ابن القيم فلا يقوى على مفارقة آراء شيخه الشيخ ابن تيمية - رحمهما الله تعالى وسامحهما - .

ومن هنا يتبين بوضوح تام لا خفاء فيه بطلان هذا المعنى الذي يحمله ذلك الحديث المزعوم «فأصبح ربك يطوف في الأرض وقد خلت عليه البلاد». فأني عاقل، فضلاً عن مسلم، فضلاً عن عالم، يقبل أن يكون هذا المعنى الغارق في التشبيه والتجسيم، أن يكون صفة تنسب إلى الرب سبحانه وتعالى الذي أخبرنا عن نفسه أنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. والحق أنه إذا لم يكن هذا المعنى ليس باطلاً حين ينسب لله عز وجل، وتعالى عن هذا الهذيان، فلا يوجد في الدنيا شيء باطل، وإذا لم يكن هذا اللفظ منكراً، فأني شيء يكون منكراً إذاً؟

والعجيب أن ابن القيم يستدل على هذا الهراء والهذيان والباطل، بهراء وهذيان وباطل أيضاً. بل إن عجبي منه - رحمه الله تعالى وسامحه - لا ينقضي، ولست أدري أين يكون عقله؟ أو أين يغيب عنه تبصره؟ وهو يقول كلاماً، بل ويكتبه في عدة كتب له، من دون أن يستشعر ما فيه من إجحاف وبعد عن الصواب. وإليك مثلاً لذلك. وهو كلامه الذي تقدّم نقله قبل قليل ونصه:

أما سمعوا الله عز وجل يقول: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمَنُ ابْنُ لِي صَرَحًا لَعَلِّي أَتِلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (٣١) أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ

كَذِبًا»، فدل على أن موسى - ﷺ - كان يقول: إلهي في السماء وفرعون يظنه كاذباً. اهـ كلام ابن القيم بل تقوله على الله تبارك وتعالى وعلى كلمه عليه الصلاة والسلام^(١).

(١) لم يخف علي أن كثيراً من الذين لهم علاقة خاصة بالشيخين ابن تيمية وابن القيم، لن يستحسنوا كلامي وسيقول الكثير منهم عني الكثير، وأنا أخطب في هؤلاء الناس عقولهم دون عواطفهم، إذا كان غضبك وعصبيتك وحميتك لله تعالى، فانظر إلى أين يجب أن يكون ذلك؟ فهذا كلام ابن القيم - سامحه الله تعالى - وفيه ما ترى من نسبة أمور لله تعالى يجعل مقام الله سبحانه وتعالى عن ذلك، وهاك أيضاً كلاماً فيه إساءة مع سيدنا رسول الله وسيدنا داود صلى الله تعالى وسلم وبارك عليهما وحاشاهما من الباطل الذي نسبهما ابن القيم.

قال ابن القيم: في: الجواب الكافي ص ٣٢٠ ما نصه: وهذا سيد الأولين والآخرين ورسول رب العالمين ﷺ نظر إلى زينب بنت جحش رضي الله تعالى عنها فقال «سبحانه مقلب القلوب». إلخ ثم قال في نفس الصفحة ما نصه: وهذا داود نبي الله ﷺ كان تحته تسع وتسعون امرأة، ثم أحب تلك المرأة وتزوجها وأكمل بها المائة. اهـ. وأعاد هذا الكلام في ص ٣٣٤ بأسلوب أفحش من الذي قبله فقال ما نصه: وهذا كما أرشد المتحابين إلى النكاح كما في سنن ابن ماجه مرفوعاً «لم يرَ للمتحابين مثل النكاح» ونكاحه لمعشوقه هو دواء العشق الذي جعله الله دواءه شرعاً وقدرأً، وبه تداوى نبي الله داود ﷺ ولم يرتكب نبي الله محرمأً، وإنما تزوج المرأة وضمها إلى نسائه لمحبتة لها، وكانت توبته بحسب منزلته عند الله وعلو مرتبته، ولا يليق بنا المزيد على هذا.

وأما قضية زينب بنت جحش فزيد كان قد عزم على طلاقها ولم توافقه وكان يستشير رسول الله ﷺ في فراقها، وهو يأمره بإمسакها، فعلم رسول الله ﷺ أنه سيفارقها ولا بد، فأخفى في نفسه أن يتزوجها إذا فارقها زيد، وخشي مقالة الناس: أن رسول الله ﷺ تزوج زوجة ابنه. اهـ. فانظر يا أخي إلى هذه الكلمات في هذا السياق فهل ترتضي كلام ابن القيم؟ لا أظن ذلك، فهذا كلام ابن القيم وقد علمت ما فيه، وانظر إلى الحافظ ابن كثير ماذا يقول في مثل هذا الموضع، وقارن بين كلام الرجلين لتعلم الفرق. =

وأقول: أولاً: تمنيت لو أن ابن القيم حيّ لأسأله هل أنت صادق أنك هكذا فهمت الآية الكريمة؟ وإلى أي شيء استندت في هذا الفهم؟ أما والرجل قد لحق بربه، وأفضى إلى ما قدّم. فلا نملك إلا الدعاء له بالرحمة والعفو والمغفرة. لكننا نوجه السؤال ذاته إلى كل من قد يعتقد صحة قول ابن القيم المذكور.

ثانياً: من أين لك يا ابن القيم أن سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام كان يقول: إلهي في السماء، وفرعون يظنه كاذباً؟ هل وقفت عليه في حديث مرفوع صحيح، أو حسن أو ضعيف؟ أم أنك استنبطته استنباطاً، وألفته تأليفاً؟ وهل ينفع في هذا المقام الاستنباط والتأليف والتلفيق؟ ثم كيف استطعت أن تنسب إلى كريم الله تعالى ﷺ كلاماً لم يرد عنه، وأنت حافظ عالم تمام العلم بكيفية نسبة الأقوال إلى أصحابها، ووجوب الثبوت في ذلك؟ ثم أليس في نسبة هذا الهذيان إلى سيدنا موسى ﷺ كذب وتقول عليه ﷺ، بل إنه تقول على الله جلّ شأنه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً؟

= قال ابن كثير في تفسيره (٥١١/٣ - ٥١٢) عند قوله تعالى: «وتخفي في نفسك ما الله مبديه» ما نصه: ذكر ابن أبي حاتم وابن جرير هاهنا آثاراً عن بعض السلف رضي الله عنهم أحببنا أن نضرب عنها صفحاً لعدم صحتها، فلا نوردّها، وقد روى الإمام أحمد هاهنا أيضاً حديثاً من رواية حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه فيه غرابة تركنا سياقه أيضاً. اهـ.

وقال الحافظ ابن كثير أيضاً في تفسيره (٣٣/٤ - ٣٤) في تفسير سورة ص الآيات (٢١ - ٢٥) ما نصه: قد ذكر المفسرون هاهنا قصة أكثرها مأخوذة من الاسرائيليات، ولم يثبت فيها عن المعصوم حديث يجب اتباعه ولكن روى ابن أبي حاتم هنا حديثاً لا يصح سنده لأنه من رواية يزيد الرقاشي عن أنس رضي الله عنه ويزيد وإن كان من الصالحين، لكنه ضعيف الحديث عند الأئمة، فالأولى أن يقتصر على مجرد تلاوة هذه، وأن يرد علمها إلى الله عز وجل فإن القرآن حق وما تضمنه فهو حق أيضاً. اهـ.

ثالثاً: ألم تستشعر يا ابن القيم أن سياق النص القرآني العظيم يأبى هذا الفهم الخاطئ^(١)؟ وأنت الإمام المفسر المحقق بزعم المفتونين بك، الذين يرون كل كلامك صواباً وتحقيقاً!!

(١) ثم رأيت في الكتاب المسمى «التوحيد» لابن خزيمة، ما يمكن أن أعتبره جواباً على هذه التساؤلات. قال ابن خزيمة في: باب ذكر البيان أن الله عز وجل في السماء. ثم قال ص: ١١٤ - ١١٥. ما نصه: فاسمعوا يا ذوي الحجا دليلاً آخر من كتاب الله أن الله جلّ وعلا في السماء مع الدليل على أن فرعون مع كفره وطغيانه قد أعلمه موسى عليه السلام بذلك. وكأنه قد علم أن خالق البشر في السماء. ألا تسمع قول الله يحكي عن فرعون قوله: ﴿يَهْمَنُ ابْنُ لِي صَرَحًا لَعَلَّ أَتْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ ﴿أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾. فرعون عليه لعنة الله يأمر ببناء صرح فحسب أنه يطلع إلى إله موسى، وفي قوله: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ دلالة على أن موسى قد كان أعلمه أن ربه جلّ وعلا أعلا وفوق. وأحسب أن فرعون قال لقومه ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ استدراجاً منه لهم، كما خبرنا جلّ وعلا في قوله: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ فأخبرنا الله تعالى أن هذه الفرقة جحدت - يريد بالستهم - لما استيقنتها قلوبهم، فشبه أن يكون فرعون إنما قال لقومه ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ وقلبه أن كليم الله من الصادقين لا من الكاذبين. والله أعلم أكان فرعون مستيقناً بقلبه على ما أولت أم مكذباً بقلبه ظاناً غير صادق. اهـ.

وأقول: كلام ابن خزيمة هنا كلام متهاف بعيد عن الصواب، بعيد عن كلام العلماء الراسخين، ولا يزال في نفسي ما فيها من تسمية ابن خزيمة - رحمه الله تعالى وسامحنا معه - بإمام الأئمة. وكلامه هذا هو أصل لكلام ابن القيم. وقد تعالم وأبان عن جهل واضح الشيخ محمد خليل هراس في تعليقه على ما يسمّى كتاب التوحيد لابن خزيمة، فقال تعليقاً ص: ١١٥. ما نصه: فكأن فرعون سأل موسى أين إلهك الذي تدعو إليه؟ فقال: في السماء. فحينئذ أمر ببناء الصرح، وكذب موسى فيما أخبره به من أن ربه في السماء. اهـ.

وكلام هذا المسكين ككلام ابن خزيمة وابن القيم ومن نحا نحوهما كله كذب وتقول على الله تعالى وكليمه عليه السلام. وحين يصل الخطأ والتطاول والتقول على الله تعالى وصفاته، وعلى رسله هذا الحد، لا يبقى عندنا لمن فعل ذلك حرمة ولا يمنعا من بيان الحقيقة ما نحمل له من مكانة ومحبة وجلالة.

رابعاً: لست أُلوم شيخ شيوخوا العلامة المحقق المؤرخ الشيخ محمد العربي بن التَّبَّاني المغربي حين قال في كتابه النفيس، التعقب المفيد على هدي الزرعي الشديد^(١) ما نصه: وقال أيضاً في كتابه الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي^(٢). ما نصه: فداء التعطيل هو الداء العضال الذي لا دواء له. ولهذا حكى الله تعالى عن إمام المعطلة فرعون أنه أنكر على موسى عليه الصلاة والسلام ما أخبر به من أن ربه فوق السماوات ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَكُنْ أَبْنِي لِي صِرَاحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (٣٦) ﴿أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كُذِّبًا﴾، انتهى. فيا أيها الألباء وحملة القرآن هل سمعتم أو رأيتم افتراء على الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز، وعلى كليمه موسى عليه الصلاة والسلام أقبح من هذا؟ هل علمتم أن فرعون سأل موسى عليه الصلاة والسلام في هذه المحاورة التي جرت بينهما وكررت في مواضع من كتاب الله عز وجل بـ (أين ربك يا موسى؟) فأجابه موسى - ﷺ - بأن ربه فوق السماوات. أم قد تحققتم أن فرعون إنما سأل بـ (ما) الدالة على ماهية الرب. فأجابه كليم الله بآثار الرب تعالى، لأن ماهيته يستحيل معرفتها.

ومراده - يقصد ابن القيم - بالمعطلة - الذين إمامهم فرعون - الأشاعرة. وقد كان من الحق الواجب عليه - يقصد ابن القيم - الذي يدركه كل لبيب أن يعكس فيقول: ولهذا حكى الله تعالى عن إمام المجسمة فرعون أنه ظن أن رب موسى عليه الصلاة والسلام في السماء فقال: (يا هامان ابن لي صرحاً) الخ. والمفسرون متفقون على أن معنى قوله (وإني لأظنه كاذباً) أي في أن له

(١) ص: ٧.

(٢) ص ١٩٣.

إلهاً غيري . بدليل قوله ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾ . اهـ كلام شيخ شيوخنا .

وله أيضاً - رحمه الله تعالى ورفع قدره - كلام نفيس في نفس المسألة ، ذكره في كتابه النفيس الماتع المفيد ، براءة الأشعرين من عقائد المخالفين^(١) . تركت نقله لأن فيه شدة ، سببها فداحة هذيان الشيخ ابن القيم - عفا الله تعالى عنه وسامحه وغفر له - ، وغيره شيخ شيوخنا وغضبه الله تعالى وكتابه ورسله عليهم الصلاة والسلام .

وحتى لا أطيل في أمر واضح لا يحتاج إلى الإطالة ، أنقل كلام الحافظ ابن كثير وهو تلميذ للشيخ ابن تيمية وقد لحقه بسبب بعض آراء شيخه ما لحقه ، لكنه كان في مثل هذه المباحث أقل تأثراً بشيخه ابن تيمية من تأثر الشيخ ابن القيم الذي فنى في شخص شيخه وآرائه .

قال الحافظ ابن كثير - رحمه الله تعالى - في تفسيره^(٢) عند تفسير الآية (٣٨) من سورة القصص ما نصه :

﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَأْتِيهَا الْمَلَائِكَةُ لَعَلَّكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي يَهْمَنُنْ عَلَى الطِّينِ فَأَجْعَلَ لِي صَرْحًا لَعَلَّيْ أَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ .

يخبر تعالى عن كفر فرعون وطغيانه وافتراءه في دعواه الإلهية لنفسه القبيحة لعنه الله ، كما قال الله تعالى : ﴿فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ ، فَاطَاعُوهُ﴾ الآية ، وذلك لأنه دعاهم إلى الاعتراف له بالإلهية ، فأجابوه إلى ذلك بقلة عقولهم

(١) (٢٦٧/٢ - ٢٦٨) .

(٢) (٤٠٧/٣) .

وسخافة أذهانهم، ولهذا قال: ﴿يَتَأْتِيهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرِي﴾ وقال تعالى إخباراً عنه: ﴿فَحَشَرَ فَنَادَى﴾ ﴿٣٢﴾ فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى ﴿٣٣﴾ فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى ﴿٣٤﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾ يعني أنه جمع قومه، ونادى فيهم بصوته العالي مصرحاً لهم بذلك، فأجابوه سامعين مطيعين، ولهذا انتقم الله تعالى منه، فجعله عبرة لغيره في الدنيا والآخرة، وحتى إنه واجه موسى الكليم بذلك، فقال: ﴿لَئِنْ أَخَذْتُ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ وقوله: ﴿فَأَوْقَدْ لِي يَنْهَمْنُنْ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَلْ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَطْلُعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ يعني أمر وزيره هامان ومدير رعيته ومشير دولته أن يوقد له على الطين، يعني يتخذ له أجراً لبناء الصرح وهو القصر المنيف الرفيع العالي، كما قال في الآية الأخرى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَمْنُنْ أَبْنِي لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَاطْلُعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأُظَنُّهُ كَذِبًا وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ وذلك لأن فرعون بنى هذا الصرح الذي لم ير في الدنيا بناء أعلى منه، إنما أراد بهذا أن يظهر لرعيته تكذيب موسى فيما زعمه من دعوى إله غير فرعون، ولهذا قال: ﴿وَإِنِّي لَأُظَنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ أي في قوله: إن ثم رباً غيري، لا أنه كذبه في أن الله تعالى أرسله لأنه لم يكن يعترف بوجود الصانع جل وعلا، فإنه قال: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ وقال: ﴿لَئِنْ أَخَذْتُ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ وقال: ﴿يَتَأْتِيهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرِي﴾ وهذا قول ابن جرير. اهـ.

وقال الحافظ ابن كثير أيضاً في تفسيره عند تفسير الآيتين (٣٦ - ٣٧)

من سورة غافر، قوله تعالى:

﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَكُنْ أَبْنِي صَرَخًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿١٣﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَذِبًا ۖ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ ۖ وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ ۖ﴾

يقول تعالى مخبرا عن فرعون وعتوه وتمرده وافتراءه في تكذيبه موسى عليه الصلاة والسلام أنه أمر وزيره هامان أن يبني له صرحا وهو القصر العالي المنيف الشاهق وكان اتخاذه من الآجر المضروب من الطين المشوي كما قال تعالى: ﴿فَأَوْقَدَ لِي يَنْهَكُنْ عَلَى الطِّينِ فَأَجْعَلَ لِي صَرَخًا﴾ ولهذا قال إبراهيم النخعي كانوا يكرهون البناء بالآجر وأن يجعلوه في قبورهم رواه ابن أبي حاتم. وقوله ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿١٣﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ﴾ الخ قال سعيد بن جبير وأبو صالح: أبواب السماوات، وقيل: طرق السماوات ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾، وهذا من كفره وتمرده أنه كذب موسى عليه الصلاة والسلام في أن الله عز وجل أرسله إليه، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ ۖ وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ أي بصنعه هذا الذي أراد أن يوهم به الرعية، أنه يعمل شيئا يتوصل به إلى تكذيب موسى عليه الصلاة والسلام، ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ قال ابن عباس ومجاهد: يعني إلا في خسار. اهـ.

فانظر إلى الفرق الشاسع بين كلام الحافظ ابن كثير وكلام الشيخ ابن القيم. ولا يشك أحد ممن له علم ومعرفة أن ابن كثير أعرف بالتفسير وأمكن فيه بمراحل من ابن القيم.

ومن العجائب أيضا أن يستدل ابن القيم على هذه المعتقدات الباطلة الفاسدة، بشعر رجل كافر من أهل الجاهلية، فلست أدري والله ما أقول في



ابن القيم والأمر لله جلّ شأنه. فهذا هو يقول في كتابه: اجتماع الجيوش - كما تقدم نقله - ما نصه: ودل على ما قدّمناه أنه على العرش، والعرش فوق السماوات السبع. ودليل قولنا أيضاً قول أمية بن أبي الصلت في وصف الملائكة.

وساجدهم لا يرفع الدهر رأسه يعظم ربا فوقه ويمجد
فسبحان من لا يقدر الخلق قدره ومن هو فوق العرش فرد موحد
ملك على عرش السماء مهيمن لعزته تعنو الوجوه وتسجد

اهـ

وأقول: يريد ابن القيم أن يكون هذا من أدلة صحة قوله في أن الله تعالى على العرش يعني فوقه، والعرش فوق السماوات السبع. وهذا يعني إثبات المكان والحد لله تعالى، يعني القول الصريح بالتجسيم والتشبيه، وهو عين ما جاء في شعر أمية بن أبي الصلت، يعني أن شعر أمية يؤيد فعلا قول ابن القيم، هذه النتيجة التي يريد أن يصل إليها ابن القيم. لكن غاب عن ابن القيم نفسه أن قول أمية نفسه باطل متضمن القول الصريح بالتجسيم. وغاب عن ابن القيم أيضاً أن كلام أمية هنا لا قيمة له في إثبات صفات الله تعالى، لأنه كافر جاهلي جاهل بربنا سبحانه وتعالى، ولأنه لم يأخذ هذه الصفات من وحي معصوم، وإنما هي ظنون وأوهام، وهي لا تغني من الحق شيئاً، فكيف ثبت بها لله تعالى صفة. وأعلى ما يمكن أن يستند له ظن أمية الباطل، هو إخبار أو نقل عن بعض اليهود أو النصارى، فإن كان هذا هو المصدر الذي يستند إليه من يجيز نسبة هذه الأباطيل إلى رب العالمين. فبئس المصدر، وبئس المعتقد.



والحاصل أن ابن القيم - رحمه الله تعالى وسامحه - بسبب ما استقر في نفسه، وترسخ في عقله من آراء شيخه ابن تيمية - رحمه الله تعالى وسامحه - في هذا الباب صار يقول كلاماً بعيداً جداً عن الصواب، ولا يليق صدوره من عالم كبير مثله أو مثل شيخه. وليس قصدي الآن الرد على ابن القيم في آرائه وأقواله التي فيها التشبيه والتجسيم، وإنما عرضت لذلك لمناسبة الحال، وتوضيح المقال والمقام.

*** **

مناقشة الشيخ ابن تيمية في إيراد هذا الحديث وبيان خطئه

وإذ قد فرغت من مناقشة الشيخ ابن القيم في تصرفه مع هذا الحديث،
فليكن البحث الآن متوجهاً إلى مناقشة الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى -
وبيان ما في كلامه على هذا الحديث من أخطاء.

قال الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في مجموع الفتاوى^(١) ما نصه:
وأبين من هذا كله في أن الرؤية الأولى عامة لأهل الموقف: حديث أبي رزين
العقيلي - الحديث الطويل - قد رواه جماعة من العلماء، وتلقاه أكثر المحدثين
بالقبول، وقد رواه ابن خزيمة في كتاب التوحيد، وذكر أنه لم يحتج فيه إلا
بالأحاديث الثابتة.

قال فيه رسول الله ﷺ: «فتخرجون من الأصواء ومن مصارعكم،
فتنظرون إليه وينظر إليكم». قال قلت: يا رسول الله كيف وهو شخص واحد،
ونحن مليء الأرض، ننظر إليه وينظر إلينا؟ قال: «أنبئك بمثل ذلك في آلاء
الله، الشمس والقمر آية منه صغيرة ترونهما في ساعة واحدة، ويريانكم، ولا
تضامون في رؤيتهما. ولعمر إلهك لهو على أن يراكم وترونه أقدر، منهما على
أن يرياكم وتروهما».

قلت: يا رسول الله فما يفعل بنا ربنا إذا لقيناه؟ قال: «تعرضون عليه
بادية له صفحاتكم، ولا يخفى عليه منكم خافية، فيأخذ ربك بيده غرفة من

الماء فينضح بها قبلكم، فلعمر إلهك ما يخطئ وجه واحد منكم قطرة، فأما المؤمن فتدع وجهه مثل الريطة البيضاء، وأما الكافر فتخطمه مثل الحمم الأسود. ألا ثم ينصرف نبيكم ﷺ فيمر على إثره الصالحون، أو قال: ينصرف على إثره الصالحون». قال: «فيسلكون جسرا من النار». وذكر حديث الصراط.

وقد روى أهل السنن قطعة من حديث أبي رزين بإسناد جيد عن أبي رزين قال: قلت: يا رسول الله أكلنا يرى ربّه يوم القيامة؟ وما آية ذلك في خلقه؟ قال: «يا أبا رزين أليس كلكم يرى القمر مخليا به؟» قلت: بلى، قال: «فالله أعظم». اهـ كلام الشيخ ابن تيمية.

وأنا بحول الله تعالى وعونه أبين بعض ما فيه من المسائل التي ينبغي التنبّه إليها والكلام عليها، دون أن أطيل في ذلك فوق الحاجة.

✽ المسألة الأولى:

قال الشيخ ابن تيمية ما نصه: حديث أبي رزين العقيلي - الحديث الطويل - قد رواه جماعة من العلماء. اهـ.

وأقول: هذا الكلام من الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - ككلام تلميذه الشيخ ابن القيم الذي تقدّم رده. والشيخ ابن تيمية يعلم قبل غيره أن قوله: «قد رواه جماعة من العلماء». قول لا يغني من الحق شيئا في هذا الموضع، ولا يمت إلى تقوية المعنى المراد بصلة، لأنه كلام مرسل ذكره الشيخ ابن تيمية استرسالا على عادته في تطويل الكلام وتنميقة. وإلا فإن الشيخ ابن تيمية يعلم أن كثيرا من الأحاديث الموضوعة باتفاق الحفاظ والمحدثين، قد رواها جماعة من العلماء بل الحفاظ، ولم يبينوا أنها موضوعة. فلم يغن عنها

ذلك شيئاً، بل بقيت تلك الأحاديث في حيز الإهمال، محكوماً عليها بالبطلان، مقضياً عليها بالوضع.

ولعل من المناسب هنا أن ننقل من كلام الشيخ ابن تيمية نفسه ما يبين أن كلمته تلك لا معنى لها ولا التفات إليها، وأنها جاءت في غير موضعها، ولذلك لم تكن مؤدية غرض صاحبها.

قال ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في كتابه: إقامة الدليل على إبطال التحليل^(١) ما نصه:

أما المقام الأول فينبغي أن يعلم أن الأستاذ أبا القاسم لم يذكر هذا عن الشيخ أبي سليمان بإسناد، وإنما ذكره مرسلًا عنه، وما يذكره أبو القاسم في رسالته عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين والمشايخ وغيرهم، تارة يذكره بإسناد، وتارة يُذكر مرسلًا. وكثيراً ما يقول: وقيل كذا. ثم الذي يذكره بالإسناد، تارة يكون إسناده صحيحاً، وتارة يكون ضعيفاً، بل موضوعاً، وما يذكره مرسلًا ومحذوف القائل أولى.

وهذا كما يوجد ذلك في مصنفات الفقهاء، فإن فيها من الأحاديث والآثار ما هو صحيح، ومنها ما هو ضعيف، ومنها ما هو موضوع. فالموجود في كتب الرقائق والتصوف من الآثار المنقولة، فيها الصحيح، وفيها الضعيف، وفيها الموضوع. وهذا الأمر متفق عليه بين جميع المسلمين لا يتنازعون أن هذه الكتب فيها هذا وفيها هذا. بل نفس الكتب المصنفة في التفسير فيها هذا وهذا، مع أن أهل الحديث أقرب إلى معرفة المنقولات، وفي كتبهم هذا وهذا، فكيف غيرهم.

(١) (٢/٤٧٨ - ٤٧٩).

والمصنفون قد يكونون أئمة في الفقه أو التصوف أو الحديث، ويروون هذا تارة لأنهم لم يعلموا أنه كذب، وهو الغالب على أهل الدين، فإنهم لا يحتاجون بما يعلمون أنه كذب. وتارة يذكرونه وإن علموا أنه كذب، إذ قصدهم رواية ما روي في ذلك الباب.

ورواية الأحاديث المكذوبة مع بيان كونها كذباً جائز، وأما روايتها مع الإمساك عن ذلك، رواية عمل، فإنه حرام عند العلماء. كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «من حدّث عني حديثاً وهو يرى أنه كذبٌ فهو أحد الكاذبين». وقد فعل ذلك كثير من العلماء متأولين أنهم لم يكذبوا، وإنما نقلوا ما رواه غيرهم. وهذا سهل إذا رَوَّه لتعريف أنه رُوي، لا لأجل العمل به ولا الاعتماد عليه. والمقصود هنا أن ما يوجد في الرسالة وأمثالها من كتب الفقهاء والصوفية وأهل الحديث من المنقولات عن النبي ﷺ وغيره من السلف، فيه الصحيح والضعيف والموضوع. اهـ.

وقد كرر ابن تيمية كلامه هذا في كتابه: الاستقامة^(١).

وقال الشيخ ابن تيمية أيضاً في كتابه: الرد على البكري^(٢) ما نصه:

والذين جمعوا المنقولات فيهم من يمكنه التمييز بين الصحيح والضعيف في الغالب، كالدارقطني وأبي نعيم والخطيب والبيهقي وابن ناصر وابن عساكر وأبي موسى المديني وابن الجوزي، وأمثالهم. لكن قد يروون في كتبهم الغرائب المنكرات، والأحاديث الموضوعات للمعرفة بها. وكما يروى عن أحمد أنه قال: إذا سمعت أهل الحديث يقولون هذا الحديث فائدة. فاعلم أنه

(١) (٦٧/٢ - ٦٩).

(٢) (٧٨/١ - ٧٩).

غريب منكر. يعني أنهم يستفيدون غرائب الحديث كما يستفيد الفقهاء ونحوهم غرائب الأقوال والطرق والوجوه، وإن كانت وجوها سوداً.

وأبو نعيم يروي في الحلية في فضائل الصحابة، وفي الزهد أحاديث غرائب يعلم أنها موضوعة، وكذلك الخطيب وابن الجوزي وابن عساكر وابن ناصر، وأمثالهم.

والدارقطني صنف سننه ليذكر فيها غرائب السنن، وهو في الغالب يبين حال ما رواه، وهو من أعلم الناس بذلك.

والبيهقي يعزو ما رواه إلى الصحيح في الغالب، وهو من أقلهم استدلالاً بالموضوع. اهـ.

وقال الشيخ ابن تيمية أيضاً في: منهاج السنة^(١) ما نصه: والجواب من وجوه، الأول: المطالبة بصحة النقل. وما ادّعه من نقل الناس كافة من أظهر الكذب عند أهل العلم بالحديث، فإن هذا الحديث ليس في شيء من كتب المسلمين التي يستفيدون منها علم النقل، لا في الصحاح ولا في المساند والسنن والمغازي والتفسير التي يذكر فيها الإسناد الذي يحتج به. وإذا كان في بعض كتب التفسير التي ينقل منها الصحيح والضعيف، مثل تفسير الثعلبي والواحدي والبغوي، بل وابن جرير وابن أبي حاتم، لم يكن مجرد رواية واحد من هؤلاء دليلاً على صحته باتفاق أهل العلم، فإنه إذا عرف أن تلك المنقولات فيها صحيح وضعيف، فلا بد من بيان أن هذا المنقول من قسم الصحيح دون الضعيف. وهذا الحديث غايته أن يوجد في بعض كتب التفسير التي فيها الغث والسمين، وفيها أحاديث كثيرة موضوعة مكذوبة. مع أن كتب

التفسير التي يوجد فيها هذا مثل تفسير ابن جرير وابن أبي حاتم والشعبي والبخاري ينقل فيها بالأسانيد الصحيحة ما يناقض هذا. مثل بعض المفسرين الذين ذكروا هذا في سبب نزول الآية، فإنهم ذكروا مع ذلك بالأسانيد الصحيحة الثابتة باتفاق أهل العلم على صحتها ما يناقض ذلك. ولكن هؤلاء المفسرين ذكروا ذلك على عادتهم في أنهم ينقلون ما ذكر في سبب نزول الآية من المنقولات الصحيحة والضعيفة، ولهذا يذكر أحدهم في سبب نزول الآية عدة أقوال. اهـ.

ففي هذه النقول يبين الشيخ ابن تيمية أن الاعتماد في إثبات المنقولات إنما يكون على أسانيدها، كما يبين أيضا أن ما يقع تداوله وتناقله بين أهل العلم أو في كتبهم إذا لم يكن له سند صحيح يعتمد عليه في إثباته، فإنه يبقى عند أهل الحديث خصوصا وأهل العلم عموما في حيّز الضعيف وقد يكون موضوعا.

✽ المسألة الثانية:

قال الشيخ ابن تيمية ما نصه: وتلقاه أكثر المحدثين بالقبول. اهـ.

وأقول: هذه دعوى من الشيخ قد ادّعاها أيضا تلميذه الشيخ ابن القيم، وكلاهما لم يقم عليها الدليل. وقد ذكرت سابقا في المسألة الرابعة في مناقشة كلام ابن القيم ما يبطل هذه الدعوى.

وأزيد هنا كلمة أخرى مفادها، لو أن ابن تيمية قال: وتلقاه بعض المحدثين بالقبول. لكان كلامه مطابقا لحقيقة الحال، فإن هذا الحديث الباطل سندا ومنتنا، الذي لا تصح نسبته لسيدنا ومولانا رسول الله صلى الله تعالى عليه

وعلى آله وصحبه وسلم ، قد قبله بعض المحدثين الذين ابتلوا بالتشبيه والتجسيم ، ومنهم الشيخان ابن تيمية وابن القيم ومن قبلهم جماعة شاذة سلبت التوفيق في هذا الباب الأعظم ، مع أن لهم خدمات لا تنكر في جوانب أخرى من العلم والدين ، كابن خزيمة وابن منده وغيرهما .

وقد رددت على ابن منده مقالته التي حكاها ابن القيم مقراً لها ، إذ قال ما نصه: ولا ينكر هذا الحديث إلا جاحد أو جاهل أو مخالف للكتاب والسنة . اهـ . فارجع لذلك في موضعه من مناقشة كلام الشيخ ابن القيم .

✽ المسألة الثالثة:

قال الشيخ ابن تيمية ما نصه: وقد رواه ابن خزيمة في كتاب التوحيد ، وذكر أنه لم يحتج فيه إلا بالأحاديث الثابتة . اهـ .

وأقول: ابن تيمية كان معجبا بكتاب التوحيد لابن خزيمة - رحمهما الله تعالى وغفر لنا ولهما - مفتونا به ، وفي هذا الكتاب طامات ليس هذا موضع بسطها . فهذا الشيخ ابن تيمية يقول في مجموع الفتاوى^(١) ما نصه: فقلت: قد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في كتاب التوحيد الذي اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بما نقله العدل عن العدل موصولاً إلى النبي ﷺ . اهـ .

ويقول أيضاً في كتابه: بيان تلبيس الجهمية^(٢) مادحا كتاب التوحيد ، ما نصه: مع أن هذا الحديث وأمثاله وفيما يشبهه في اللفظ والمعنى لم يزل متداولاً بين أهل العلم خالفاً عن سالف ، ولم يزل سلف الأمة وأئمتها يروون

(١) (١٩٢/٣) .

(٢) (٥٧٠/١) .

ذلك رواية مصدق به، راد به على من خالفه من الجهميّة، متلقين لذلك بالقبول. حتى قد رواه الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة في كتابه في التوحيد، الذي اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بأحاديث الثقات المتصلة الإسناد. اهـ.

وهذا كله من الشيخ ابن تيمية تهويل وتفخيم في غير محله، لأن ابن تيمية باعتباره حافظاً من الحفاظ المشهود لهم في هذا الباب، يعلم يقيناً أن ابن خزيمة لم يوف بشرطه، وأنه أخرج أحاديث في كتابه التوحيد من طريق بعض الضعفاء والمجاهيل ونحوهم، وحديثنا هذا الذي ناقش فيه الشيخ ابن تيمية وتلميذه الشيخ ابن القيم واحد منها. بل هذا الحديث مسلسل برواية الضعفاء والمجاهيل كما بينت ذلك سابقاً في ردي لكلام الشيخ ابن القيم.

فكون ابن خزيمة - رحمه الله تعالى - ادّعى أنه لا يروي إلا من طريق الثقات، لا يمنعنا من الحكم على بعض مروياته بالضعف والبطلان إذا وجدنا في أسانيدنا أو متونها ما يقضي علم الحديث ومصطلحه بذلك. وهذا الأمر واضح لا يحتاج لزيادة بيان. لكن لا بأس أن نذكر بعض الشواهد لمن لم يكن له أهلية الوصول لذلك.

الحديث الأول: قال ابن خزيمة في كتاب التوحيد^(١) ما نصه: حدثنا أبو هاشم زياد بن أيوب قال ثنا إبراهيم يعني ابن المنذر الخزامي قال ثنا إبراهيم بن المهاجر بن مسمار قال ثنا عمر بن حفص بن ذكوان عن مولى الحرقة - وهو عبد الرحمن بن يعقوب بن العلاء بن عبد الرحمن - عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تبارك وتعالى قرأ طه ويس قبل أن يخلق آدم بألفي عام، فلما سمعت الملائكة القرآن، قالت: طوبى لأمة ينزل هذا عليهم،

(١) (٤٠٢/١) حديث (٢٣٦).



وطوبى لألسن تتكلم بهذا، وطوبى لأجواف تحمل هذا». اهـ.

فهذا حديث من كتاب التوحيد لابن خزيمة، وقد رواه جماعة غير ابن خزيمة، ولا أريد التطويل بتخريجه، ولكن سأنقل رأي جمع من الأئمة في هذا الحديث وبعض رجاله.

١ - قال العقيلي في الضعفاء^(١) ما نصه: إبراهيم بن المهاجر بن مسمار المدني حدثني آدم بن موسى قال سمعت البخاري يقول: إبراهيم بن المهاجر بن مسمار المدني منكر الحديث. اهـ. ثم روى العقيلي بسنده هذا الحديث.

٢ - قال ابن حبان في المجروحين^(٢) عن إبراهيم بن المهاجر: منكر الحديث جدا. ثم روى حديثه المذكور الذي نتكلم عليه، ثم قال: وهذا متن موضوع. اهـ.

٣ - أورد ابن الجوزي في كتابه النفيس: دفع شبه التشبيه بألف التنزيه^(٣) هذا الحديث، ثم قال ما نصه: وهذا حديث موضوع يرويه إبراهيم بن مهاجر عن عمر ابن حفص. وأما عمر بن حفص، فقال أحمد بن حنبل: حرقنا حديثه، وقال يحيى ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم بن حبان الحافظ: وهذا متن موضوع. اهـ.

وصرح ابن الجوزي أيضا بوضع هذا الحديث في كتابه: الموضوعات^(٤).

٤ - أورد الإمام ابن جماعة في كتابه: إيضاح الدليل في قطع حجج أهل

(١) (٦٦/١).

(٢) (١٠٨/١).

(٣) (ص: ٢٢٨).

(٤) (٧٨/١).

التعطيل^(١) هذا الحديث ثم قال ما نصه: هو حديث موضوع. قال أبو حاتم بن حبان وغيره: يرويه إبراهيم بن مهاجر عن عمر بن حفص. وهما لا شيء عند أئمة الحديث. اهـ.

٥ - أورد الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء^(٢) هذا الحديث ثم قال ما نصه: هذا حديث منكر، فابن مهاجر وشيخه ضعيفان. اهـ.

وقال أيضا في الميزان^(٣) ما نصه: وقال ابن حبان في حديث «قرأ طه ويس» هذا متن موضوع. اهـ.

٦ - وأورد الحافظ ابن كثير في تفسيره^(٤) في أول تفسير سورة طه، الحديث من عند ابن خزيمة في كتاب التوحيد ثم قال ما نصه: هذا حديث غريب وفيه نكارة، وإبراهيم بن مهاجر وشيخه تكلم فيهما. اهـ.

٧ - والحديث أورده الشيخ الألباني في سلسلته الضعيفة والموضوعة^(٥) وقال: منكر. وانظر بقية كلامه إن أردت، ولا بأس أن ننقل لإخواننا الذين لهم عُلقة بالشيخ الألباني كلمة له تبين موقفه من أحاديث ابن خزيمة، قال الشيخ الألباني في سلسلته الضعيفة بعد أن أورد الحديث (١٢٤٧) - أعني حديث الأوعال - والذي هو في كتاب التوحيد لابن خزيمة، قال ما نصه^(٦): وقد يكون من المفيد أن نذكر أمثلة أخرى من الأحاديث الضعيفة التي وردت في كتاب التوحيد لابن خزيمة مع بيان علتها ليكون القارئ على بينة مما ذكرنا من تساهل

(١) (ص ٢٢٣).

(٢) (٦٩١/١٠).

(٣) (١٩٤/١).

(٤) (١٤٢/٣).

(٥) (٤٠٣ - ٤٠٢/٣) حديث (١٢٤٨).

(٦) (٤٠٢/٣).

ابن خزيمة رحمه الله تعالى ثم ذكر الحديث (١٢٤٨) الذي هو حديثنا.

الحديث الثاني: روى ابن خزيمة في كتاب التوحيد بسنده حديث الأوعال الثمانية. وهو حديث باطل موضوع مكذوب في نقدي الذي يوافق رأي المحققين. غير أنني سأكتفي هنا من باب تطيب خاطر إخواني لنا، بنقل كلام الشيخ الألباني على هذا الحديث. قال الشيخ الألباني في سلسلته الضعيفة. حديث (١٢٤٧) ما نصه:

(هل تدرون بعد ما بين السماء والأرض؟ إن بعد ما بينهما إما واحدة، أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة، ثم السماء فوقها كذلك حتى عد سبع سموات، ثم فوق السابعة بحر بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم فوق ذلك ثمانية أوعال، بين أظلافهم وركبهم مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم الله تبارك وتعالى فوق ذلك)؛ ضعيف.

أخرجه أبو داود (٢٧٦/٢٠) [٢٣١/٤ - حديث ٤٧٢٣] وعنه البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٣٩٩ طبع السعادة) وابن ماجه (٨٣/١) وأحمد (٢٠٦/١) وابن خزيمة في «التوحيد» (ص ٦٩) وعثمان الدارمي في «النقض على بشر المريسي» (ص ٩٠ - ٩١) عن الوليد ابن أبي ثور، والترمذي (٤ - ٢٠٥ - تحفة) وابن خزيمة في «التوحيد» (ص ٦٨) عن عمرو بن أبي قيس، وأبو داود وعنه البيهقي عن إبراهيم بن طهمان ثلاثتهم عن سماك بن حرب عن عبد الله بن عميرة عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب قال: «كنت في البطحاء في عصابة فيهم رسول الله - ﷺ - فمرت بهم سحابة، فنظر إليها فقال: ما تسمون هذه؟ قالوا: السحاب، قال: «والمزن؟»، قالوا: والمزن، قال: «والعنان؟»، قالوا: والعنان، قال: «هل تدرون...». وخالفهم في الإسناد والمتن شعيب بن خالد، فقال: حدثني سماك بن حرب عن عبد الله

بن عميرة عن عباس به، فأسقط منه الأحنف، فهذه مخالفته في السند. وأما مخالفته في المتن، فقال: بينهما مسيرة خمسمائة سنة، ومن كل سماء إلى سماء مسيرة خمسمائة سنة». أخرجه الحاكم (٣٧٨/٢) وأحمد (٢٠٦/١) من طريق يحيى بن العلاء عن عمه شعيب بن خالد. قلت: وشعيب هذا ليس به بأس كما قال النسائي وغيره. فالعلة من ابن أخته يحيى بن العلاء، فإنه متروك متهم كما تقدم غير مرة، فلا يعتد بمخالفته، وقول الحاكم عقبه: «صحيح الإسناد»! فمن أوهامه، وليس ذلك غريباً منه، وإنما الغريب موافقة الذهبي إياه على تصحيحه، مع أنه قد أورد ابن العلاء هذا في «الميزان» وذكر نقولاً كثيرة عن الأئمة في توهينه، منها قول أحمد: «كذاب يضع الحديث». ويقابل هذا بعض الشيء إعلال الحافظ المنذري للحديث في «مختصر السنن» بقوله (٩٣/٧): «وفي إسناده الوليد بن أبي ثور، ولا يحتج بحديثه». وليس ذلك منه بجيد، فقد تابعه إبراهيم بن طهمان، وهو ثقة محتج به في «الصحيحين»، وهذه المتابعة في «سنن أبي داود» الذي اختصره المنذري فكيف خفيت عنه؟! ولذلك قال ابن القيم في «تهذيب السنن» (٩٢/٧): «أما رد الحديث بالوليد بن أبي ثور ففاسد، فإن الوليد لم ينفرده...». ثم ذكر متابعة ابن طهمان وعمرو بن أبي قيس، ثم قال: «فأي ذنب للوليد في هذا؟ وأي تعلق عليه؟! وإنما ذنبه روايته ما يخالف قول الجهمية، وهي عليته المؤثرة عند القوم». قلت: لا شك أنه لا ذنب للوليد في هذا الحديث بعد متابعة من ذكرنا له، ولكن الحديث لا يثبت بذلك حتى تتوفر فيمن فوقه شروط رواة الحديث الصحيح أو الحسن على الأقل، وذلك ما لم نجده، فإن عبد الله بن عميرة لم تثبت عدالته، فقال الذهبي في «كتاب العلو» (ص ١٠٩) عقب الحديث: «تفرد به سماك بن حرب عن عبد الله وعبد الله فيه جهالة، ويحيى بن العلاء

متروك، وقد رواه إبراهيم بن طهمان عن سماك، وإبراهيم ثقة». وقال في ترجمة ابن عميرة من «الميزان»: «فيه جهالة، قال البخاري: لا يعرف له سماع من الأحنف بن قيس». والبخاري بقوله هذا كأنه يشير إلى جهالته، وكذلك مسلم، فقال في «الوحدان»: «تفرد سماك بالرواية عنه». وصرح بذلك إبراهيم الحربي فقال: «لا أعرفه». وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» على قاعدته المعروفة وقال (١٠٩/١ - ١١٠): «عبد الله بن عميرة بن حصين القيسي من بني قيس بن ثعلبة، كنيته أبو المهاجر، عداؤه في أهل الكوفة، يروي عن عمر وحذيفة، وهو الذي روى عن الأحنف بن قيس، روى عنه سماك بن حرب، وهو الذي يقول فيه إسرائيل: عبد الله بن حصين العجلي». قلت: وأورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٢٤/٢ - ١٢٥) لكن جعلهم ثلاثة: «عبد الله بن عميرة، عن الأحنف. عبد الله بن عمير أبو المهاجر القيسي عن عمر. عبد الله بن عميرة بن حصين كوفي أبو سلامة، ويقال: عبد الله بن حصن العجلي، روى عن حذيفة؟ وذكر أن ثلاثتهم روى عنهم سماك بن حرب لا غير. وذهب الحافظ في «التقريب» إلى أن الصواب أنهم واحد كما قال ابن حبان، ويعكر عليه عندي أن ابن حصين كنيته أبو سلامة، بينما القيسي الذي روى عن عمر كنيته أبو المهاجر، فلعلهما اثنان، أحدهما عبد الله بن عميرة راوي هذا الحديث، والله أعلم.

وخلاصة القول أن ابن عميرة هذا غير معروف عند أئمة الحديث، ولذلك فقول الترمذي عقبه: «حديث حسن غريب». ينبغي أن يعد من تساهله الذي عرف به، حتى قال الذهبي من أجل مثل هذا التساهل: «ولذلك لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي».

وأما قول صاحب «تحفة الأحوذى» - رحمه الله - عقب قول الترمذي

المذكور: «وأخرجه أبو داود من ثلاث طرق، اثنان منهم قويان». فوهم محض، فإنه لا طريق له إلا هذا الطريق المجهول، كما صرح بذلك الذهبي رحمه الله فيما تقدم.

ومثل ذلك قول شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموعة فتاواه» (١٩٢/٣): «هذا الحديث مع أنه رواه أهل السنن كأبي داود وابن ماجه والترمذي وغيرهم، فهو مروي من طريقين مشهورين، فالقدح في أحدهما لا يقدح في الآخر». لكن هناك في كلامه قرينة تدل على أنه لم يرد الطريقين إلى النبي - ﷺ - كما هو المتبادر من الإطلاق، وإنما أراد طريقين إلى الراوي عن ابن عميرة، يفهم هذا من التخريج السابق وقوله بعدما تقدم: «فقال (يعنى بعض المعارضين له): أليس مداره على ابن عميرة، وقد قال البخاري: لا يعرف له سماع من الأحنف، فقلت: قد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في كتاب «التوحيد الذي اشترط فيه أنه لا يحتج به إلا بما نقله العدل عن العدل موصولاً إلى النبي - ﷺ -»، قلت: والإثبات مقدم على النفي، والبخاري إنما نفى معرفة سماعه من الأحنف، لم ينف معرفة الناس بهذا، فإذا عرف غيره كإمام الأئمة ابن خزيمة ما ثبت له الإسناد، كانت معرفته وإثباته مقدماً على نفي غيره، وعدم معرفته». قلت: وفي هذا الجواب ما لا يخفى، ومثله إنما يفيد مع المقلد الذي لا علم عنده بطرق إعلال الحديث والجرح والتعديل، أو من لم يقف على إسناده الذي به يتمكن من نقده إن كان من أهله، أو من لم يطلع على كلام أهل النقد في بعض رجاله، أما بعد أن عرف إسناد الحديث، وأنه تفرد به عبد الله بن عميرة، وتفرد سمالك بالرواية عنه، وقول الحربي فيه: لا أعرفه، وإشارة مسلم إلى جهالته، وتصريح الذهبي بذلك كما سبق، فلا يفيد بعد الاطلاع على هذا أن ابن خزيمة أخرجه، لا سيما وهو معروف عند

أهل المعرفة بهذا الفن أنه متساهل في التصحيح، على نحو تساهل تلميذه ابن حبان، الذي عرف عنه الإكثار من توثيق المجهولين ثم التخريج لأحاديثهم في كتابه «الصحيح»! وله تأسّي بشيخه في ذلك، غير أنه أخطأ في ذلك أكثر منه. اهـ. وكنت عزمت على ذكر مجموعة من الأمثلة ولكن عدلت عن ذلك. لأن العارف بصناعة الحديث لا يحتاج لتلك الأمثلة وغير العارف سيجد منها حاجته إذا رجع لنسخة كتاب التوحيد المخرجة.

✽ المسألة الرابعة:

قال الشيخ ابن تيمية ما نصه: وقد روى أهل السنن قطعة من حديث أبي رزين بإسناد جيّد عن أبي رزين. اهـ. المراد.

وأقول: هذا الكلام أيضاً من الشيخ ابن تيمية ليس بجيّد، لأن سند هذا الحديث الذي يتكلّم عنه ابن تيمية ضعيف، وإليك البيان.

حديث أبي رزين الذي ذكره ابن تيمية مجوّداً إسناده، رواه أحمد في المسند^(١). وأبو داود في سننه^(٢). وابن ماجه في سننه^(٣). وابن أبي عاصم في السنة^(٤). وعثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية^(٥). وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة^(٦). والآجري في الشريعة^(٧). والآجري أيضاً في

(١) (١١/٤) حديث (١٦٢٣١) وفي (١٢/٤) حديث (١٦٢٤٣).

(٢) (٢٣٤/٤) حديث (٤٧٣١).

(٣) (٦٤/١) حديث (١٨٠).

(٤) (٢٠٠/١) حديث (٤٦٠).

(٥) (ص ١٠٥)، حديث (١٧٦).

(٦) (٢٤٦/١) حديث (٤٥١).

(٧) (١٠١٢/٢ - ١٠١٤) حديث (٦٠٥).



التصديق بالنظر^(١). والدارقطني في كتاب رؤية الله^(٢). واللالكائي في اعتقاد أهل السنة، والبيهقي في الأسماء والصفات وغيرهم.

وكلهم يروي الحديث عن وكيع بن عدس ويقال: حدس، عن عمه أبي رزين العقيلي وهو لقيط بني عامر به.

ووكيع هذا مجهول لا تقوم بمثله حجة، ولا تساعد قواعد الجرح والتعديل على توثيقه، أو الاعتداد بروايته أو الاعتماد عليها.

قال الإمام البيهقي في الأسماء. (٢٣٦/٢). حديث (٨٠١). ما نصه: هذا حديث تفرد به يعلى بن عطاء عن وكيع بن حدس، ويقال: عدس. ولا نعلم لو كيع بن عدس، هذا راوياً غير يعلى بن عطاء. اهـ.

وقال ابن الجوزي في كتابه النفيس دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه ص: ١٨٩. ما نصه: الحديث الثامن عشر. رواه أبو رزين العقيلي قال: قلت: يا رسول الله أين كان ربنا قبل أن يخلق الخلق؟ قال: (كان في عماء، ما تحته هواء، وما فوقه هواء، ثم خلق عرشه على الماء).

قلت: - القائل ابن الجوزي -: هذا حديث تفرد به يعلى بن عطاء عن وكيع بن عدس، وليس لو كيع راو غير يعلى. اهـ.

وقال الحافظ ابن القطان الفاسي في كتابه بيان الوهم والإيهام حديث: ١٤٢٨. (٦١٧/٣). ما نصه: ووكيع بن حدس. هذا لا تعرف له حال. وهو يروي عن عمه ما يروي ولا يعرف عنه راو إلا يعلى بن عطاء. اهـ المراد.

(١) ص (٥٣) حديث (٣٧).

(٢) (ص ١٥١ - ١٥٢) حديث (٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨).



وقال الحافظ الذهبي في الميزان . (٣٣٥/٤) . ترجمة . (٩٣٥٥) . ما نصه :
وكيع بن عدس [عو] . عن عمّه . لا يعرف تفرد عنه يعلى بن عطاء . اهـ .

وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب . (١١٥/١١) . ما نصه : ٤ (الأربعة) :
وكيع بن عدس ويقال : حدس . أبو ومصعب العقيلي الطائفي . روى عن عمّه
أبي رزين العقيلي . وعنه يعلى بن عطاء العامري . قال الآجري عن أبي داود :
قال حماد بن سلمة وأبو عوانة وسفيان : ووكيع بن حدس . وقال شعبة وهشيم
ووكيع : ابن عدس . قال : وسمعت عيسى بن يونس يقول : رأيت رجلاً من ولد
وكيع ، فسألته عنه . فقال : ابن حدس . وذكره ابن حبان في الثقات .

قلت : - القائل الحافظ - : تتمه كلامه : أرجو أن يكون الصواب ، حدس
بالحاء . سمعت عبدان الجواليقي يقول ذلك .

وقال ابن قتيبة في اختلاف الحديث : غير معروف . وقال ابن القطان :
مجهول الحال . اهـ . ترجمة وكيع بحروفها .

فالرجل مجهول ، وحديثه ضعيف ، وقول الشيخ ابن تيمية ليس صحيحاً ،
وحكمه عليه غير مقبول ولا مسلم . فعلة هذا الحديث الذي جوده إسناده الشيخ
ابن تيمية ، هي وجود هذا الرجل لأنه مجهول لا تقوم بمثله حج . فكيف يجود
حديثه ؟

* * *

أقوال غير محررة

١ - أورد الحافظ الذهبي في كتابه - الذي ليته لم يؤلفه - المسمى العلو للعلي الغفار . ص: ١٢٨ - ١٢٧ . حديث «أين كان ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض» . من طريق يعلى بن عطاء عن وكيع بن حذس عن أبي رزين العقيلي ، ثم قال ما نصه: رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه ، وإسناده حسن . اهـ .

قلت: وهذا التحسين مردود ، والحديث ضعيف كما سبق بيان ذلك ، وعلته وكيع بن حذس . وقد علمت أيها القارئ الكريم حاله .

٢ - قال الإمام بدر الدين بن جماعة في كتابه النفيس المسمى ، إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل . ص: ١٩٩ . ما نصه: وأما حديث أبي رزين العقيلي: أين كان ربنا؟ قال: «كان في عماء» . فهو حديث ضعيف ، تفرد به يعلى بن عطاء عن وكيع بن عدس ، ويقال: حذس . وسيأتي تأويله بتقدير ثبوته في قسم الحديث الضعيف إن شاء الله تعالى . اهـ .

٣ - و قال الإمام بدر الدين بن جماعة في نفس الكتاب ص: ٢٠١ - ٢٠٢ . ما نصه: الحديث الأول: حديث أبي رزين العقيلي: قال: قلت: يا رسول الله أين كان ربنا قبل أن يخلق الخلق؟ قال: «كان في عماء ما فوقه هواء وما تحته هواء ثم خلق العرش على الماء» . هذا حديث تفرد به يعلى بن عطاء عن وكيع بن عدس ، ويقال: حذس . ولا يعرف لو كيع هذا راوٍ غير يعلى هذا ، وهما مجهولان . وقد رواه الترمذي وليس كل ما رواه حجة في الفروع فكيف في معرفة الله تعالى التي هي أصل الدين . اهـ .

قلت: أما وكيع، فمجهول كما قال هو وغيره، وكما بينته قبل قليل. وأما يعلى بن عطاء، فليس كما قال رحمه الله تعالى. وحسب يعلى قول الحافظ ابن حجر فيه: «ثقة». كما في كتابه التقريب. ص: ٦٠٩.

٤ - قال الشيخ ابن القيم في: إعلام الموقعين. (٢٦٧/٤). ما نصه وصح عنه رحمته الله أنه سئل: أين كان ربنا قبل أن تخلق السموات والأرض؟ فلم ينكر على السائل، وقال: «كان في عماء، ما فوقه هواء، وما تحته هواء». ذكره أحمد. اهـ.

قلت: كلا لم يصح هذا الحديث، وأنّى له الصحة وفي سنده وكيع المذكور الذي بينا للقارئ حاله.

٥ - قال الشيخ ابن القيم أيضاً في حاشيته على سنن أبي داود. (١٦/١٣). ما نصه: وقد روى الترمذي والبيهقي من حديث حماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء عن وكيع بن عدس عن أبي رزين العقيلي، قال: قلت: يا رسول الله أين كان ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض؟ قال: «كان في عماء ما فوقه هواء وما تحته هواء، ثم خلق العرش ثم استوى عليه». هذا لفظ البيهقي. وهذا الإسناد صحّحه الترمذي في موضع وحسنه في موضع. اهـ. المراد

قلت: أولاً. هذا الحديث قد بينا أنه ضعيف، ونقلنا في تضعيفه أقوال جماعة من الأئمة، وتركنا ذكر الكثيرين الذين حكموا بضعفه. وعلة الحديث عند الجميع وجود وكيع بن عدس. لأنه مجهول. وكون الإمام الكبير الحافظ الجليل الترمذي رحمه الله تعالى ورضى عنه صحّحه في موضع وحسنه في موضع. لا يعني ضرورة أن يكون الأمر هكذا. وإنما يعني أن الحديث في اجتهاد الإمام الترمذي هكذا. وهو اجتهاد من إمام كبير، غير أنه لم يوافق الصواب، كما تقضي بذلك قواعد الحديث وصناعته. وعليه فالتمسك بتصحيح



الإمام الترمذي أو غيره إذا تبين خطأ هذا التصحيح أو التحسين، ما هو إلا نوع من أنواع المكابرة للواقع وهو أمر لا يرتضيه المنصف لنفسه.

وثانياً: ساق ابن القيم رحمه الله تعالى - لفظ الحديث من عند البيهقي، لأن فيه لفظة. «ثم خلق العرش ثم استوى عليه». وهي لفظة تنسجم مع ما أشرب عليه فكره - سامحه الله تعالى وإيانا وغفر لنا وله - من التشبيه والتجسيم. وحقيقة الأمر أن البيهقي روى هذا الحديث في موضعين من كتابه، الأسماء والصفات. الأول في (٢/٢٣٦) حديث (٨٠١) والثاني في (٢/٣٠٣). حديث (٨٦٤). كلاهما من طريق: حماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء عن وكيع بن حذس عن أبي رزين العقيلي به.

واللفظ الذي ذكره ابن القيم هو في الموضع الثاني. وقد نبه الإمام البيهقي في الموضع الأول - كما نقلناه قبل قليل - على ضعف الحديث، وجهالة وكيع، فقال في (٢/٢٣٦) بعد روايته للحديث ما نصه: هذا حديث تفرد به يعلى بن عطاء عن وكيع بن حذس، ويقال عدس. ولا نعلم لو كيع بن عدس هذا راوياً غير يعلى بن عطاء. اهـ.

ونحن من باب حسن الظن بالشيخ ابن القيم سنقول: إنه ربّما لم يستحضر ساعة كتابته إلا الموضع الثاني. فإن قنع الباحث الواقف على كلامي بحسن ظني فذاك. وإلا فإن للباحث الحق في اختيار موقفه.

* تنبيه:

من باب الأمانة العلمية، وقياماً بواجبها، وأداء لحقها، نقول: إن الإمام الكبير ابن حبان - رحمه الله تعالى - ذكر وكيع بن عدس في كتابه الثقات (٤٩٦/٥). لكنه لم يبين أنه عرفه معرفة تزيل عنه الجهالة. ولم يذكر أيضاً ما

يبين أن معرفته له كانت أكثر من معرفة غيره من الأئمة .

فعلما من ذلك أن توثيق ابن حبان لو كيع جاء على قاعدته المعروفة في التوثيق ، والتي طالما وثق بها بعض المجهولين كصاحبنا هذا .

كما أن ابن حبان أيضاً قد ذكر وكيعاً هذا في كتابه . مشاهير علماء الأمصار . ص : ١٢٤ . فقال : ما نصه : وكيع بن عدس بن عامر بن أخي أبي رزين العقيلي لقيط بن عامر ، ويقال حدس . من الأثبات ، كنيته أبو مصعب . اهـ .

قلت : ابن حبان وإن صرح بتوثيق الرجل . إلا أن هذا يدل دلالة واضحة على صحة ما قلته من أنه إنما وثق وكيعاً جرياً منه على قاعدته التي تكون من باب تحسين الظن بالراوي . وإلا فأين الحجة في كلام ابن حبان كي نعتبر الرجل ثقة ، بل من مشاهير علماء الأمصار ؟!!

والحال أن غاية ما استطاع الإمام ابن حبان أن يذكر في تعريف الرجل ذكر اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، وروايته عن عمه أبي رزين ، وتفرد يعلى بن عطاء بالرواية عنه . وهذا هو ما يذكره باقي الأئمة ، ومنهم الذين حكموا بجهالة وكيع .

فبان من هذا الكلام أن من يحاول التمسك بتوثيق ابن حبان لو كيع بن عدس ، إنما يحاول مسك الماء بأصابعه ، وبأن أن كل من حسن أو جود أو صحح هذا السند ، فإنه لم يوافق الصواب .

وأخيراً نذكر لإخواننا محبي الشيخ الألباني ، أن الشيخ ضعف حديث وكيع هذا في عدة مواضع من كتبه ، وعلته عنده هو وكيع نفسه ، فأصاب فيما فعل . فلينظر من أراد ذلك ، السلسلة الضعيفة ، وضعيف الترمذي ، وضعيف ابن ماجه . وغيرها .

* تنبيه:

قال الامام ابن العربي المعافري في عارضة الأحوزي في شرحه لهذا الحديث. حديث (٣١٠٩). (١٩٤/٦). قال ما نصه: قد رويناه من طريقه، وهو صحيح سنداً، وامتناً، وأصوله أربع مسائل. اهـ المراد. ولم أرد نقل كلام الإمام ابن العربي كله طلباً للاختصار. لأن كلامه يتعلق بشرح الحديث وبيان معناه.

وأقول هذا الكلام من ابن العربي مردود، لأن شاهد العيان يرده ويرفضه. فإن الحديث من حيث السند فرد غريب، مع ما في رجاله من ضعف وجهالة، كما بينت ذلك بوضوح، كما أن متنه قد علمت أيها الموفق ما فيه إذا حمل على ظاهره.

غير أن الإمام ابن العربي قد قبل الحديث، وصحّح المتن، لأنه تؤوله. فلما كان ابن العربي ينظر للحديث بعين التأويل الصحيح المستند إلى القواطع من الأدلة والتي تحيل قيام صفات الحوادث بالقديم الخالق سبحانه وتعالى لم ير في الحديث ما يستشكل.

وابن العربي - رحمه الله تعالى - إمام كبير، وعلامة جليل، ومحقق متفنن، له نظرات ووقفات تدل على مقامه ورسوخه العلمي، فهو حافظ على طريقة الفقهاء أصحاب النظر والبصيرة. غير أنه في باب الرواية ليس بنفس القدر والقوة التي هو عليها في باب الدراية. ولذلك يؤخذ عليه تصحيح مالم يصح أو تضعيف ما هو صحيح.

* * *

تتمة

بقي أن أبحث ثلاثة أمور إتماماً للبحث ، واستيفاء له .

* الأول: هذا الحديث قد أخرجه الحاكم في المستدرك من طريق يعقوب بن عيسى (هو يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري) عن عبد الرحمن بن المغيرة عن عبد الرحمن بن عياش عن دلهم بن الأسود عن عبد الله بن حاجب بن عامر عن أبيه عن عمه لقيط بن عامر أنه خرج وافداً . . الحديث قال الحاكم هذا حديث جامع في الباب صحيح الإسناد كلهم مدنيون ولم يخرجاه . اهـ . وتعقبه الحافظ الذهبي في التلخيص فقال يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري ضعيف . اهـ . قلت علة الحديث الحقيقية ليست يعقوب بن محمد الزهري وإنما علته عبد الرحمن بن عياش فمن فوقه كما تقدم بيان ذلك وأما يعقوب هذا فقد قال عنه الحافظ في التقريب ما نصه: «صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء . اهـ . قلت وهو هنا يروي عن ضعيف وقد تقرر عند أئمة أهل الجرح والتعديل أنه إذا روى عن ضعيف فلا اعتبار لذلك . لكن روايته هنا متابعة وليست أصلاً . وأقول كأن ابن القيم لم يستحضر حين كتابته وجود الحديث في المستدرك وتصحيح الحاكم له . وظني أنه لو استحضر ذلك لمدح الحاكم وكتابه المستدرك وبالع في ذلك كما فعل مع الأئمة الذين ذكرهم وكتبهم فإن كتاب الحاكم باتفاق أرفع قدراً وأجل مكانة من الكتب التي ذكرها ابن القيم .

* الثاني: أورد الحافظ الهيثمي^(١) - رحمه الله تعالى - حديثنا الذي

(١) في كتابه: مجمع الزوائد: كتاب البعث - باب جامع في البعث - (١٠ / ٣٣٨ - ٣٤٠) .

عليه الكلام. ثم قال ما نصه: رواه عبد الله والطبراني بنحوه. وأحد طريقي عبد الله إسناده متصل، ورجالها ثقات. والإسناد الآخر، وإسناد الطبراني مرسل عن عاصم بن لقيط أن لقيطاً. اهـ.

الثالث: قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في كتابه: الإصابة في تمييز الصحابة^(١). في ترجمة: سيدنا كعب بن الخدارية الكلابي - رضي الله عنه - بعد أن ذكر قطعة من حديثنا، قال ما نصه: وسند الحديث حسن. اهـ.

قلت: ليعذرني هذان الإمامان الحافظان اللذان هما أحب إليّ من نفسي. فإن الحديث ضعيف سنداً باطل متناً. كما سبق بيان ذلك بدليله وحسبنا في ذلك أن نعيد قول سيدي إمام الحفاظ الحافظ ابن حجر نفسه في حق: عبد الله بن حاجب بن عامر بن المنتفق، العقيلي. ونصه: مجهول. اهـ. التقريب^(٢).

وقوله أيضاً في حق: دلهم بن الأسود بن عبد الله بن حاجب بن عامر بن المنتفق، العقيلي. ونصه: مقبول. اهـ. التقريب^(٣).

وقوله كذلك في حق: عبد الرحمن بن عيَّاش السمعاني، الأنصاري. ونصه: مقبول. اهـ. التقريب^(٤). فهذا هو قوله في هؤلاء الرجال، وذاك حكمه. فأني لمن هذا حاله، أن يكون حديثه حسناً. والحال أنه متفرد فيما رواه. لم يتابعه عليه أحد. مع ما انضاف إلى ذلك من كون مرويه منكراً شديداً النكارة. ولنعد لك قول الحافظ نفسه ونصه: «وهو حديث غريب جداً».

(١) (٣ / ٢٩٥).

(٢) ص: ٢٩٩.

(٣) ص: ٢٠١.

(٤) ص: ٣٤٨.

الحديث الثاني

قال الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في مجموع الفتاوى^(١) ما نصه:

والدليل الثامن: وهو أول الأحاديث، ما رواه حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «لزوال الدنيا على الله أهون من قتل رجل مؤمن، والمؤمن أكرم على الله من الملائكة الذين عنده».

وهذا نص في أن المؤمنين أكرم على الله من الملائكة المقربين. اهـ.
كلام الشيخ ابن تيمية.

قلت: هذا الحديث بهذا اللفظ، رواه الحافظ تمام الرازي (ت ٤١٤ هـ) في فوائده^(٢). قال: أخبرنا خيثمة بن سليمان ثنا أحمد بن محمد بن أبي الخناجر ثنا محمد بن مصعب ثنا حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة - ﷺ - عن النبي ﷺ قال: «لزوال الدنيا أهون على الله عز وجل من قتل رجل مؤمن، والمؤمن أكرم على الله عز وجل من الملائكة الذين عنده».

ورواه من طريق حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ، مختصراً جماعة.

فرواه ابن ماجه في: السنن^(٣). ولفظه: قال رسول الله ﷺ: «المؤمن

(١) (٣٦٨/٤).

(٢) (٣٣ - ٣٢/٢) حديث (١٠٥٦).

(٣) (١٣٠١/٢) حديث (٣٩٤٧).

أكرم على الله عز وجل من بعض ملائكته».

ورواه ابن حبان في المجروحين^(١). ولفظه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «المؤمن أكرم على الله من الملائكة الذين عنده».

ورواه الطبراني في: المعجم الأوسط^(٢). ولفظه: قال رسول الله ﷺ: «قال الله: عبدي المؤمن أحب إليَّ من بعض ملائكتي».

ورواه ابن عدي في الكامل^(٣). ولفظه: قال رسول الله ﷺ: «والله للمؤمن أكرم على الله من الملائكة الذين عنده».

ومدار الحديث على أبي المهزَّم بتشديد الزاي المكسورة، واسمه يزيد، وقيل: عبد الرحمن، ابن سفيان التميمي البصري. قال الحافظ في التقريب^(٤) ما نصه: متروك. اهـ.

ولهذا ضعف هذا الحديث جماعة من الحفاظ والعلماء. فهذا ابن حبان في المجروحين^(٥) يقول ما نصه: يزيد بن سفيان أبو المهزَّم، من أهل البصرة، يروي عن أبي هريرة. روى عنه حماد بن سلمة والبصريون. وكان شيخا صالحا لم يكن العلم صناعته. كان ممن يهم ويخطئ فيما يروي، فلما كثر في روايته مخالفة الأثبات، خرج عن حد العدالة. اهـ. ثم ذكر كلام الأئمة فيه.

وقال ابن عدي في: الكامل^(٦) بعد أن روى هذا الحديث، وحديثين

(١) ٩٩/٣.

(٢) (٣٧٦/٦) حديث (٦٦٣٤).

(٣) ٢٦٧/٧.

(٤) ص ٦٧٦ ترجمة (٨٣٩٧).

(٥) (٩٩/٣).

(٦) ٢٦٧/٧.

آخرين بنفس السند، قال ما نصه: وقد روى حمّاد بن سلمة عن أبي المهزّم عن أبي هريرة. هذه الأحاديث الثلاثة وغيرها بهذا الإسناد. كلها غير محفوظة. اهـ. المراد.

وختم ابن عدي ترجمة أبي المهزّم في كامله^(١) بقوله: ولأبي المهزّم عن أبي هريرة من الحديث غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه ليس بمحفوظ. اهـ.

وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني (٥٠٧ هـ) في كتابه: ذخيرة الحفاظ^(٢) ما نصه: رواه أبو المهزّم يزيد بن سفيان عن أبي هريرة. وأبو المهزّم متروك الحديث. اهـ.

وقال ابن القيسراني أيضا في كتابه الآخر: معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة^(٣) ما نصه: فيه يزيد بن سفيان أبو المهزّم كان شعبة يحمل عليه. اهـ.

وقال الحافظ العراقي في: المغني عن حمل الأسفار^(٤) ما نصه: وأبو المهزّم تركه شعبة، وضعفه ابن معين. اهـ. المراد.

وقال الحافظ الهيثمي في: مجمع الزوائد^(٥) ما نصه: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه أبو المهزّم، وهو متروك. اهـ.

وقال الحافظ البوصيري في: مصباح الزجاجة^(٦) ما نصه: هذا إسناد

(١) ٢٦٧/٧.

(٢) (٢٥٦٨/٥) حديث (٥٩٧٢).

(٣) ص ١٨٨ حديث ٧٤٨.

(٤) (١٠٥٥/٢).

(٥) (٨٢/١).

(٦) (١٦٨/٤).

ضعيف لضعف يزيد بن سنان . اهـ .

قلت: وعبارته في التضعيف فيها تسامح وتلطّف كبيران جدا .

فهذه أقوال جماعة من حفاظ الحديث في شأن هذا الحديث ، وبيان رتبته . وقد بان لك - أيها القارئ الكريم - أنه حديث وإٍ ساقط شديد الضعف ، إن لم نقل إنه موضوع . فمثله لا يصلح ذكره أو الاستدلال به في فضائل الأعمال ، فلك أن تستغرب من الشيخ ابن تيمية الحافظ الذي يذكره في مسائل الاعتقاد . ولك كل الحق بعد ذلك أن يبلغ بك العجب أقصاه ، فتساءل: كيف علّق الشيخ ابن تيمية بعد إيراد هذا الحديث الواهي بقوله: وهذا نص في أن المؤمنين أكرم على الله من الملائكة المقربين . اهـ .

لنقول للشيخ: نعم هو نص ، ولكنه غير ثابت عن النبي ﷺ المشرّع المبلغ عن ربه سبحانه وتعالى ، فيكون التمسك به والاعتماد عليه ابتعاداً عن سبيل الصواب في باب الاستدلال وقرع الحجج .

تنبيه :

روي هذا الحديث أيضا موقوفا على سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه . ولا يصح أيضا .

قال البيهقي في: شعب الإيمان^(١) ما نصه: أخبرنا أبو طاهر الفقيه ثنا أبو حامد بلال ثنا أبو الأزهر ثنا أبو قتيبة ثنا حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: المؤمن أكرم على الله من الملائكة .



كذا رواه أبو المهزّم عن أبي هريرة موقوفاً، وأبو المهزّم متروك. اهـ.

ولنختتم الكلام على هذا الحديث بنقل ترجمة أبي المهزّم من: ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي^(١) قال ما نصه: يزيد بن سفيان (د ت ق) أبو المهزّم صاحب أبي هريرة. ضعّفوه، عداؤه في أهل البصرة، وهو بكنيته أشهر. ويقال: اسمه عبد الرحمن بن سفيان. روى عنه شعبة ثم تركه. وروى عنه حسين المعلم وعبد الوارث، وجماعة. ضعّفه ابن معين. وقال النسائي: متروك.

مسلم بن إبراهيم: سمعت شعبة يقول: كان أبو المهزّم مطروحا في مسجد ثابت، لو أعطاه إنساناً فلساً لحدثه سبعين حديثاً.

وقال مسلم: سمعت شعبة يقول: رأيت أبا المهزّم ولو يعطى درهما لوضع حديثاً. حمّاد بن سلمة عن أبي المهزّم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ أمر أم سلمة أو فاطمة أن تجر ذيلها ذراعاً.

الوليد بن مسلم حدثنا حمّاد بن سلمة سمعت أبا المهزّم يزيد بن سفيان سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «المؤمن أكرم على الله من الملائكة الذين عنده».

وبه: «أول من يدخل النار من هذه الأمة السواطون».

عامة ما يرويه غير محفوظ. قاله ابن عدي اهـ.

*** ** *

الحديث الثالث

قال الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في «مجموع الفتاوى»^(١) . بعد أن أورد الحديث الذي أوردناه قبل هذا . قال ما نصّه:

ثم ذكر - قلت يريد به والله أعلم بعض الحنابلة ولعله ابن عقيل - ما رواه الخلال عن أبي هريرة: خطبنا رسول الله ﷺ ، وذكر كلاما قال في آخره: «ادنوا ووسّعوا لمن خلفكم» . فدنا الناس ، وانضم بعضهم إلى بعض ، فقال رجل: أنوسّع للملائكة أو للناس؟ قال: «للملائكة ، إنهم إذا كانوا معكم لم يكونوا من بين أيديكم ولا من خلفكم ، ولكن عن أيمنكم وشمالكم» . قالوا: ولم لا يكونون من بين أيدينا ومن خلفنا؟ أمن فضلنا عليهم أو من فضلهم علينا؟ قال: «نعم أنتم أفضل من الملائكة» . رواه الخلال ، وفيه القطع بفضل البشر على الملائكة ، لكن لا يعرف حال إسناده ، فهو موقوف على صحة إسناده . اهـ .

وقال الشيخ ابن القيم - رحمه الله تعالى - في «زاد المعاد»^(٢) . في الفصل الذي تحدث فيه عن الجماع والباه وما يتعلق بذلك ، قال بعد كلام له ما نصّه:

وفي مسند الحارث بن أبي أسامة من حديث أبي هريرة وابن عباس ، قالوا: خطبنا رسول الله ﷺ قبل وفاته ، وهي آخر خطبة خطبها بالمدينة حتى

(١) (٤/٣٦٨ - ٣٦٩) .

(٢) (٤/٢٦٠) .

لحق بالله عز وجل ، وعظنا فيها وقال: «من نكح امرأة في دبرها أو رجلاً أو صبيّاً، حشر يوم القيامة، وريحه أنتن من الجيفة يتأذى به الناس حتى يدخل النار، وأحبط الله أجره، ولا يقبل منه صرفاً ولا عدلاً، ويدخل في تابوت من النار، ويسد عليه بمسامير من نار». قال أبو هريرة: هذا لمن لم يتب. اهـ.

وذكره الشيخ ابن القيم أيضاً مرة ثانية بنفس اللفظ في كتابه «الطب النبوي»^(١).

وأقول: قبل الشروع في مناقشة الشيخين - ابن تيمية وابن القيم - فيما يتعلق بإيرادهما لهذا الحديث الباطل الموضوع، أجدني مضطراً لنقل كلمة للشيخ ابن تيمية - سامحنا الله تعالى وإياه وغفر لنا وللشيخين - قالها في كتابه «بيان تلبيس الجهمية»^(٢). وهو يرد حديثاً على من ذكره، وهذا نص كلامه: وهذا الحديث مما يعلم صبيان أهل الحديث أنه كذب مخلوق وأنه مفترى وأنه لم يروه قط عالم من علماء المسلمين المقتدى بهم في الحديث ولا دونوه في شيء من دواوين الإسلام ولا يستجيز أهل العلم والعدل منهم أن يورد مثل ذلك إلا على بيان أنه كذب. اهـ المراد.

وكلمة أخرى للشيخ ابن القيم، قالها في كتابه «المنار المنيف»^(٣) ونصها: وهذا وأمثاله مما لا يرتاب من له أدنى معرفة بالرسول ﷺ وكلامه، أنه موضوع مخلوق، وإفك مفترى عليه. اهـ.

وبعد هذا أقول: عجبت أشد العجب من إيراد الشيخين - ابن تيمية وابن

(١) ص: ٢٠١.

(٢) (١/٥٧١).

(٣) ص: ٤٥.



القيم - لهذا الحديث الموضوع الباطل المكذوب المفترى على سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم، والذي لا يخفى بطلانه على صبيان أهل الحديث، لأنهما حافظان وناقدان في كثير من الأحيان بغض النظر عن موافقة الصواب أو عدمه، فإن علل هذا الحديث سنداً ومتمناً ظاهرة تنادي عليه على رؤوس الأشهاد، فكيف يمكن أن تخفى على حافظين كابن تيمية وابن القيم؟! .

ولاشك أن العتب واللوم هنا متوجّه إلى الشيخ ابن القيم أكثر من توجّهه إلى الشيخ ابن تيمية، فإن ابن تيمية - رحمه الله تعالى - حين أورده، قال بعد عزوه للخلال ما نصه: لكن لا يعرف حال إسناده، فهو موقوف على صحة إسناده. اهـ

بخلاف الشيخ ابن القيم - رحمه الله تعالى - الذي أورده في كتابين من كتبه، مورد الاستدلال والاحتجاج به على إثبات حكم شرعي. ولنفضّل لك بعض ما يوضح حقيقة ما نقول.

فهذا الحديث رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده، كما في «بغية الباحث عن زوائد الحارث» للهيثمي^(١). وقد بوّب عليه الحافظ الهيثمي بقوله ما نصّه: باب في خطبة قد كذبها داود بن المحبّر على رسول الله ﷺ. اهـ، قال الحارث بن أبي أسامة رحمه الله تعالى ما نصه:

حدثنا داود بن المحبّر بن قذحم أبو سليمان البصري ثنا ميسرة بن عبد ربه عن أبي عائشة السعدي عن يزيد بن عمر بن عبد العزيز عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة وابن عباس قالا خطبنا رسول الله ﷺ خطبة قبل

(١) (٣٠٩/١ - ٣٢١) حديث (٢٠٥).

وفاته وهي آخر خطبة خطبها في المدينة حتى لحق بالله ، فوعظنا فيها موعظة ذرفت منها العيون ووجلّت منها القلوب واقشعرت منها الجلود وتقلّقت منها الأحشاء. أمر بلالا فنادى الصلاة جامعة قبل أن يتكلم، فاجتمع عليه الناس، فارتقى المنبر، فقال: «يا أيها الناس ادنوا وأوسعوا لمن خلفكم». ثلاث مرات. فدنا الناس واضطر بعضهم إلى بعض والتفتوا فلم يروا أحدا. ثم قال: «ادنوا وأوسعوا لمن خلفكم»، فدنا الناس واضطر بعضهم إلى بعض والتفتوا، فلم يروا أحدا. ثم قال: «ادنوا وأوسعوا لمن خلفكم» فدناوا واضطر بعضهم إلى بعض والتفتوا فلم يروا أحدا. فقام رجل فقال: لمن نوسع للملائكة؟ قال: «لا، إنهم إذا كانوا معكم لم يكونوا بين أيديكم ولا خلفكم، ولكن عن يمينكم وعن شمائلكم». فقال: ولم لا يكونون بين أيدينا ولا خلفنا، أهم أفضل منا؟ قال: «بل أنتم أفضل من الملائكة، اجلس»: فجلس، ثم خطب فقال: «الحمد لله أحمده ونستعينه ونستغفره ونؤمن به ونتوكل عليه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلّل فلا هادي له. أيها الناس إنه كائن في هذه الأمة ثلاثون كذاباً أولهم صاحب الإمامة وصاحب صنعاء، أيها الناس إنه من لقي الله وهو يشهد أن لا إله إلا الله مخلصاً لا يخلط معها دخل الجنة». فقام علي بن أبي طالب، فقال: بأبي أنت وأمي يا رسول الله كيف يخلص بها لا يخلط معها غيرها، بين لنا حتى نعرفه. فقال: «حرصاً على الدنيا وجمعاً لها من غير حلها ورضاً بها، وأقوام يقولون أقاويل الأخيار ويعملون عمل الفجار، فمن لقي الله وليس فيه شيء من هذه الخصال يقول لا إله إلا الله، دخل الجنة، ومن اختار الدنيا على الآخرة فله النار، ومن تولى خصومة قوم ظلمة أو أعانهم عليها نزل به ملك الموت يبشره بلعنة ونار

خالدًا فيها وبئس المصير. ومن خَفَّ لسلطان جائر في حاجة فهو قرينه في النار، ومن دل سلطاناً على جور، قرن مع هامان في النار وكان هو وذلك السلطان من أشد الناس عذاباً. ومن عَظَّم صاحب دنيا ومدحه طمعا في دنياه سخط الله عليه، وكان في درجة قارون في أسفل جهنم. ومن بنى بناء رياء وسمعة حملة يوم القيامة مع سبع أرضين يطوقه ناراً توقد في عنقه ثم يرمى به في النار».

فقليل كيف يبني بناء رياء وسمعة؟ فقال: «يبني فضلا عما يكفيه ويبنيه مباهاة، ومن ظلم أجيراً أجره حبط عمله وحرّم عليه ريح الجنة وريحها يؤخذ من مسيرة خمسمائة عام. ومن خان جاره شبراً من الأرض طوقه يوم القيامة إلى سبع أرضين ناراً حتى يدخله جهنم. ومن تعلم القرآن ثم نسيه متعمداً لقي الله مجذوماً مغلولاً وسلط الله عليه بكل آية حية تنهشه في النار. ومن تعلم القرآن فلم يعمل به وآثر عليه حطام الدنيا وزينتها استوجب سخط الله، وكان في درجة اليهود والنصارى الذين نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً. ومن نكح امرأة في دبرها أو رجلاً أو صبياً حشر يوم القيامة وهو أنتن من الجيفة يتأذى به الناس حتى يدخل جهنم، وأحبط الله أجره، ولا يقبل منه صرفاً ولا عدلاً. ويدخل في تابوت من نار وسد عليه بمسامير من حديد حتى تشتبك تلك المسامير في جوفه، فلو وضع عرق من عروقه على أربعمائة أمة لماتوا جميعاً، وهو من أشد أهل النار عذاباً يوم القيامة، ومن زنى بامرأة مسلمة أو غير مسلمة حرة أو أمة فتح عليه في قبره ثلاثمائة ألف باب من النار يخرج عليه منها حيات وعقارب وشهب من النار. فهو يعذب إلى يوم القيامة بتلك النار مع ما يلقي من تلك العقارب والحيات، ويبعث يوم القيامة يتأذى



الناس بتتن فرجه ويعرف بذلك حتى يدخل النار فيتأذى به أهل النار مع ما هم فيه من العذاب ، لأن الله حرم المحارم وليس أحد أغير من الله ومن غيرته حرم الفواحش وحد الحدود . ومن اطلع إلى بيت جاره ، فرأى عورة رجل أو شعر امرأة أو شيئاً من جسدها ، وكان حقاً على الله أن يدخله النار مع المنافقين الذين كانوا يتحينون عورات النساء ، ولا يخرج من الدنيا حتى يفضحه الله ويبيدي للناظرين عورته يوم القيامة . ومن سخط رزقه ، وبث شكواه ، لم يرفع له إلى الله حسنة ، ولقي الله وهو عليه ساخط . ومن لبس ثوباً ، فاختال فيه ، خسف به من شفير جهنم يتجلجل فيها ما دامت السماوات والأرض ، لأن قارون لبس حلة فاختال فيها فخسف به فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة . ومن نكح امرأة حلالاً بمال حلال يريد بذلك الفخر والرياء لم يزد الله بذلك إلا ذلاً وهواناً ، وأقامه الله بقدر ما استمتع منها على شفير جهنم ، ثم يهوي فيها سبعين خريفاً . ومن ظلم امرأة مهرها فهو عند الله زانٍ ، ويقول الله له يوم القيامة عبدي زوجتك على عهدي فلم توف بعهدي فيتولى الله طلب حقها فيستوعب حسناته كلها ، فما تفي منه ، فيأمر به إلى النار . . ومن رجع عن شهادة أو كتمها أطعمه الله لحمه على رؤوس الخلائق ويدخله النار وهو يلوك لسانه . ومن كانت له امرأتان فلم يعدل بينهما في القسم من نفسه وماله جاء يوم القيامة مغلولاً مائلاً شقه حتى يدخل النار . ومن آذى جاره من غير حق حرم الله عليه الجنة ومأواه النار ، ألا وإن الله يسأل الرجل عن جاره كما يسأله عن حق أهل بيته ، فمن ضيع حق جاره فليس منا . ومن أهان فقيراً مسلماً من أجل فقره ، فاستخف به ، فقد استخف بحق الله ، ولم يزل في مقت الله وسخطه حتى يرضيه . ومن أكرم فقيراً مسلماً لقي الله يوم القيامة وهو يضحك إليه . ومن



عرضت له الدنيا والآخرة فاختار الدنيا على الآخرة لقي الله وليست له حسنة يتقي بها النار، وإن اختار الآخرة على الدنيا لقي الله وهو عنه راض. ومن قدر على امرأة أو جارية حراماً فتركها لله مخافة منه آمنه الله من الفزع الأكبر وحرمه على النار وأدخله الجنة، وإن واقعها حراماً حرم الله عليه الجنة وأدخله النار، ومن كسب مالاً حراماً لم يقبل له صدقة ولا عتقاً ولا حجاً ولا عمرة، وكتب الله له بقدر ذلك أوزاراً، وما بقي عند موته كان زاده إلى النار. ومن أصاب من امرأة نظرة حراماً ملأ الله عينيه ناراً ثم أمر به إلى النار، فإن غض بصره عنها أدخل الله قلبه محبته ورحمته وأمر به إلى الجنة. ومن صافح امرأة حراماً جاء يوم القيامة مغلوله يده إلى عنقه، ثم يؤمر به إلى النار، وإن فاكهها حبس بكل كلمة كلمها في الدنيا ألف عام. والمرأة إذا طأعت الرجل حراماً فالتزمها أو قبلها أو باشرها أو فاكهها أو واقعها فعليها من الوزر مثل ما على الرجل، فإن غلبها الرجل على نفسها كان عليه وزره ووزرها. ومن غش مسلماً في بيع أو شراء فليس منا ويحشر يوم القيامة مع اليهود لأنهم أغش الناس للمسلمين. ومن منع الماعون جاره إذا احتاج إليه منعه الله فضله يوم القيامة، ووكله إلى نفسه ومن وكله إلى نفسه هلك آخر ما عليها ولا يقبل الله له عذراً، وأيما امرأة أذت زوجها لم تقبل صلاتها ولا حسنة من عملها حتى تعفّه وترضيه ولو صامت الدهر وقامت وأعتقت الرقاب وحملت على الجياد في سبيل الله لكانت أول من يرد النار إذا لم ترضه وتعفّه.

وقال: وعلى الرجل مثل ذلك من الوزر والعذاب إذا كان مؤذياً ظالماً، ومن لطم خد مسلم لكمة بدد الله عظامه يوم القيامة ثم سلط عليه النار ويبعث حين يبعث مغلولاً حتى يرد النار. ومن مات وفي قلبه غش لأخيه المسلم بات

وأصبح في سخط الله حتى يتوب ويراجع ، فإن مات على ذلك مات على غير الإسلام ثم قال: ألا إنه من غشنا فليس منا حتى قال ذلك ثلاثاً. ومن تعلق سوطاً بين يدي سلطان جائر جعله الله حية طولها سبعون ألف ذراع فتسلط عليه في نار جهنم خالداً مخلداً. ومن اغتاب مسلماً بطل صومه ونقض وضوؤه فإن مات وهو كذلك مات كالمستحل ما حرم الله. ومن مشى بالنميمة بين اثنين سلط الله عليه في قبره ناراً تحرقه إلى يوم القيامة ثم يدخله النار. ومن عفا عن أخيه المسلم وكظم غيظه أعطاه الله أجر شهيد. ومن بغى على أخيه وتناول عليه واستحققه حشره الله يوم القيامة في صورة الذرة يطؤها العباد بأقدامهم ثم يدخل النار ولم يزل في سخط الله حتى يموت. ومن يرد عن أخيه المسلم غيبة يسمعها تذكر عنه في مجلس رد الله عنه ألف باب من الشر في الدنيا والآخرة ، فإن هو لم يرد عنه وأعجبه ما قالوا كان عليه مثل وزرهم. ومن رمى محصنات أو محصنة حبط عمله وجلد يوم القيامة سبعين ألفاً من بين يديه ومن خلفه ثم يؤمر به إلى النار. ومن شرب الخمر في الدنيا سقاه الله من سم الأسود وسم العقارب شربة يتساقط لحم وجهه في الإناء قبل أن يشربها ، فإذا شربها تفسخ لحمه وجلده كالجيفة يتأذى به أهل الجمع ثم يؤمر به إلى النار ، ألا وشاربها وعاصرها ومعتصرها وبائعها ومبتاعها وحاملها والمحمولة إليه وأكل ثمنها سواء في إثمها وعارها ولا يقبل منه صياماً ولا حجاً ولا عمرة حتى يتوب ، فإن مات قبل أن يتوب منها كان حقاً على الله أن يسقيه بكل جرعة شربها في الدنيا شربة من صديد جهنم ، ألا وكل مسكر خمر وكل مسكر حرام. ومن أكل الربا ملأ الله بطنه ناراً بقدر ما أكل ، وإن اكتسب منه مالاً لم يقبل الله منه شيئاً من عمله ولم يزل في لعنة الله وملائكته ما دام عنده منه

قيراط . ومن خان أمانته في الدنيا ولم يؤدها إلى أربابها مات على غير دين الإسلام ولقي الله وهو عليه غضبان ، ثم يؤمر به إلى النار فيهوي من شفيرها أبد الآبدين .

ومن شهد شهادة زور على مسلم أو كافر علق بلسانه يوم القيامة ثم صير مع المنافقين في الدرك الأسفل من النار . ومن قال لمملوكه أو مملوك غيره أو لأحد من المسلمين لا لبيك ولا سعديك قال له يوم القيامة لا لبيك ولا سعديك أتعس في النار . ومن أضر بامرأة حتى تفتدي منه لم يرض الله له بعقوبة دون النار لأن الله عز وجل يغضب للمرأة كما يغضب لليتيم .

ومن سعى بأخيه إلى السلطان أحبط الله عمله كله فإن وصل إليه مكروه أو أذى جعله الله مع هامان في درجته في النار . ومن قرأ القرآن رياء وسمعة أو يريد به الدنيا لقي الله ووجهه ليس عليه لحم ، ودعَّ القرآن في قفاه حتى يقذفه في النار فيهوي فيها مع من هوى ومن قرأه ولم يعمل به حشره الله يوم القيامة أعمى ، فيقول رب لِمَ حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً ، فيقول كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى ثم يؤمر به إلى النار . ومن اشترى خيانة وهو يعلم أنها خيانة كان كمن خانها في عارها وإثمها . ومن قاود بين امرأة ورجل حراما حرم الله عليه الجنة ومأواه جهنم وساءت مصيراً . ومن غش أخاه المسلم نزع الله منه رزقه وأفسد عليه معيشته ووكله إلى نفسه . ومن اشترى سرقة وهو يعلم أنها سرقة كان كمن سرقها في عارها وإثمها . ومن ضار مسلماً فليس منا ولسنا منه في الدنيا والآخرة . ومن سمع بفاحشة فأفشأها كان كمن أتاها . ومن سمع بخير فأفشأه كان كمن عمله . ومن وصف امرأة لرجل فذكر جمالها وحسنها حتى افتتن بها فأصاب منها فاحشة خرج من الدنيا مغضوباً عليه .

ومن غضب الله عليه غضبت عليه السماوات السبع والأرضون السبع، وكان عليه من الوزر مثل وزر الذي أصابها. قلنا: فإن تابا وأصلحا، قال قبل منهما ولا يقبل من الذي وصفها.

ومن أظعم طعاماً رياءً وسمعةً أظعمه الله من صديد جهنم وكان ذلك الطعام ناراً في بطنه حتى يقضى بين الناس. ومن فجر بامرأة ذات بعل انفجر من فرجها واد من صديد مسيرته خمسمائة عام يتأذى به أهل النار من تنن ريحه وكان من أشد الناس عذاباً يوم القيامة، واشتد غضب الله على امرأة ذات بعل ملأت عينها من غير زوجها أو من غير ذي محرم منها، فإذا فعلت ذلك أحبط الله كل عمل عملته فإن وطأت فراش غيره كان حق على الله أن يحرقها بالنار من يوم تموت في قبرها. وأيما امرأة اختلعت من زوجها لم تنزل في لعنة الله وملائكته ورسله والناس أجمعين فإذا نزل بها ملك قال لها أبشري بالنار. فإذا كان يوم القيامة قيل لها ادخلي النار مع الداخلين ألا وإن الله ورسوله بريئان من المختلعات بغير حق ألا وإن الله ورسوله بريئان ممن أضرب بامرأة حتى تختلع منه. ومن أمّ قوماً بإذنهم وهم بهم راضون فاقتصد بهم في حضوره وقرآته وركوعه وسجوده وقعوده فله مثل أجورهم وإن لم يقتصد بهم في ذلك ردت عليه صلاته ولم تجاوز تراقيه وكان بمنزلة أمير جائر معتدٍ لم يصلح إلى رعيته ولم يقيم فيهم بأمر الله.

فقال علي بن أبي طالب عليه السلام: يا رسول الله بأبي أنت وأمي وما منزلة الأمير الجائر المعتدي الذي لم يصلح إلى رعيته ولم يقيم فيهم بأمر الله قال هو رابع أربعة وهو أشد الناس عذاباً يوم القيامة إبليس وفرعون وقابيل قاتل النفس والأمر الجائر رابعهم. ومن احتاج إليه أخوه المسلم في قرض فلم يقرضه وهو

عنده حرم الله عليه الجنة يوم يجزي المحسنين . ومن صبر على سوء خلق امرأته واحتسب الأجر من الله أعطاه الله عز وجل من الثواب مثل ما أعطى أيوب على بلائه ، وكان عليها من الوزر في كل يوم وليلة مثل رمل عالج ، فإن ماتت قبل أن تعينه وترضيه حشرت يوم القيامة منكوسة مع المنافقين في الدرك الاسفل من النار . ومن كانت له امرأة فلم توافقه ولم تصبر على ما رزقه الله وسعت عليه وحملته ما لا يقدر عليه لم يقبل لها حسنة . فإن ماتت على ذلك حشرت مع المغضوب عليهم . ومن أكرم أخاه المسلم فإنما يكرم ربه . فما ظنكم ومن تولى عرافة قوم حبس على شفير جهنم لكل يوم ألف سنة ويحشر ويده مغلولة إلى عنقه ، فإن كان أقام أمر الله فيهم أطلق ، وإن كان ظالماً هوى في جهنم سبعين خريفاً . ومن تحلم ما لم يحلم كان كمن شهد بالزور ويكلف يوم القيامة أن يعقد بين شعيرتين يعذب حتى يعقدها ولم يعقدها . ومن كان ذا وجهين ولسانين في الدنيا جعل الله له وجهين ولسانين في النار . ومن استنبط حديثاً باطلاً ، فهو كمن حدث به قيل وكيف يستنبطه قال هو الرجل يلقي الرجل فيقول أكان زيت وذيت فيفتحه فلا يكونن أحدكم مفتاح الشر والباطل . ومن مشى في صلح بين اثنين صلت عليه الملائكة حتى يرجع وأعطى أجر ليلة القدر ، ومن مشى في قطيعة بين اثنين كان عليه من الوزر بقدر ما أعطى من أصلح بين اثنين من الأجر ووجبت عليه اللعنة حتى يدخل جهنم فيضاعف عليه العذاب ، ومن مشى في عون أخيه المسلم ومنفعته كان له ثواب المجاهدين في سبيل الله ، ومن مشى في غيبته وبث عورته كانت أول قدم يحطها كأنما وضعها في جهنم تكشف عورته يوم القيامة على رؤوس الخلائق . ومن مشى إلى ذي قرابة أو ذي رحم يسأل به أو يسلم أعطاه الله أجر مائة

شهيد، وإن وصله وصلة مع ذلك كان له بكل خطوة أربعون ألف ألف حسنة وحطت عنه بها أربعون ألف ألف سيئة ويرفع له أربعون ألف ألف درجة وكأنما عبد الله مائة ألف سنة. ومن مشى في فساد بين القربات والقطيعة بينهم غضب الله عليه في الدنيا ولعنه وكان عليه كوزر من قطع الرحم. ومن مشى في تزويج رجل حلالاً حتى يجمع بينهما زوجه الله ألف امرأة من الحور العين كل امرأة في قصر من در وياقوت وكان له بكل خطوة خطاها أو كلمة تكلم بها في ذلك عبادة سنة قيام ليلها وصيام نهارها. ومن عمل في فرقة بين امرأة وزوجها كان عليه لعنة الله في الدنيا والآخرة وحرم الله عليه النظر إلى وجهه. ومن قاد ضريراً إلى المسجد أو إلى منزله أو إلى حاجة من حوائجه كتب الله له بكل قدم رفعها أو وضعها عتق رقبة وصلت عليه الملائكة حتى يفارقه. ومن مشى بضرير في حاجة حتى يقضيها أعطاه الله براءة من النار وبرائة من النفاق وقضى له سبعين ألف حاجة من حوائج الدنيا، ولم يزل يخوض في الرحمة حتى يرجع. ومن قام على مريض يوماً وليلة بعثه الله مع خليله إبراهيم حتى يجوز على الصراط كالبرق اللامع. ومن سعى لمريض في حاجة خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه فقال رجل من الأنصار فإن كان المريض قرابته أو بعض أهله قال رسول الله ﷺ ومن أعظم أجراً ممن سعى في حاجة أهله، ومن ضيع أهله وقطع رحمه حرمه الله حسن الجزاء يوم يجزي المحسنين وصيره مع الهالكين حتى يأتي بالمخرج وأنى له بالمخرج. ومن مشى لضعيف في حاجة أو منفعة أعطاه الله كتابه بيمينه. ومن أقرض ملهوفاً فأحسن طلبه فليستأنف العمل وله عند الله بكل درهم ألف قنطار في الجنة. ومن فرج عن أخيه كربة من كرب الدنيا والآخرة ونظر الله إليه نظرة رحمة ينال بها الجنة

ومن مشى في صلح امرأة وزوجها كان له أجر ألف شهيد قتلوا في سبيل الله حقاً وكان له بكل خطوة عبادة سنة صيامها وقيامها. ومن أقرض أخاه المسلم فله بكل درهم وزن جبل أحد وحراء وثبير وطور سيناء حسنات، فإن رفق به في طلبه بعد حله جرى له بكل يوم صدقة وجاز على الصراط كالبرق اللامع لا حساب عليه ولا عذاب. ومن مظل طالب وهو يقدر على قضائه فعليه خطيئة عشار فقام إليه عوف بن مالك الأشجعي فقال وما خطيئة عشار فقال رسول الله ﷺ: خطيئة العشار أن عليه في كل يوم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ومن يلعن الله فلن تجد له نصيراً ومن اصطنع إلى أخيه المسلم معروفا ثم من به عليه أحبط أجره وخيب سعيه ألا وإن الله جل ثناؤه حرم على المنان والبخل والمختال والقتات والجواظ والجعظري والعتل والزنيم ومدمن الخمر الجنة. ومن تصدق بصدقة أعطاه الله بوزن كل ذرة منها مثل جبل أحد من نعيم الجنة. ومن مشى بها إلى المسكين كان له مثل ذلك، ولو تداولها أربعون ألف إنسان حتى تصل إلى المسكين كان لكل واحد منها مثل ذلك الأجر كاملاً وما عند الله خير وأبقى للذين اتقوا وأحسنوا. ومن بنى لله مسجداً أعطاه الله بكل شبر أو قال بكل ذراع أربعين ألف ألف مدينة من ذهب وفضة ودر وياقوت ولؤلؤ في كل مدينة أربعين ألف ألف قصر في كل قصر سبعون ألف دار، في كل دار أربعون ألف بيت في كل بيت أربعون ألف ألف سرير وعلى كل سرير زوجة من الحور العين، وفي كل بيت أربعون ألف ألف وصيفة، وفي كل بيت أربعون ألف ألف مائدة على كل مائدة أربعون ألف ألف قصعة، وفي كل قصعة أربعون ألف ألف لون من الطعام، ويعطي الله وليه من القوة ما يأتي على الأزواج وذلك الطعام والشراب في يوم واحد.

ومن تولى أذان مسجد من مساجد الله يريد بذلك وجه الله أعطاه الله ثواب أربعين ألف ألف النبي وأربعين ألف ألف صديق وأربعين ألف ألف شهيد ويدخل في شفاعته أربعون ألف ألف أمة وفي كل أمة أربعون ألف ألف رجل وله في كل جنة من الجنان أربعون ألف ألف مدينة في كل مدينة أربعون ألف ألف قصر، في كل قصر أربعون ألف ألف دار في كل دار أربعون ألف ألف بيت، في كل بيت أربعون ألف ألف سرير على كل سرير زوجة من الحور العين سعة كل بيت منها سعة الدنيا أربعون ألف ألف مرة، بين يدي كل زوجة أربعون ألف ألف وصيفة في كل بيت أربعون ألف ألف مائدة على كل مائدة أربعون ألف ألف قصعة في كل قصعة أربعون ألف ألف لون، لو نزل به الثقلان لأدخلهم بأدنى بيت من بيوته بما شاءوا من الطعام والشراب واللباس والطيب والثمار وألوان التحف والطرائف والحلي والحلل كل بيت منها مكتف بما فيه من هذه الأشياء عن البيت الآخر، قال: فإذا قال المؤذن أشهد أن لا إله إلا الله اكتنفته سبعون ألف ملك كلهم يصلون عليه ويستغفرون له، وهو في ظل رحمة الله حتى يفرغ ويكتب ثوابه أربعون ألف ألف ملك، ثم يصعدون به إلى الله، ومن مشى إلى مسجد من المساجد فله بكل خطوة يخطوها عشر حسنات ومحا عنه بها عشر سيئات ويرفع له بها عشر درجات. ومن حافظ على الجماعة حيث كان ومع من كان مر على الصراط كالبرق اللامع في أول زمرة من السابقين ووجهه أضوأ من القمر ليلة البدر وكان له بكل يوم وليلة حافظ عليها ثواب شهيد. ومن حافظ على الصف المقدم، فأدرك أول تكبيرة من غير أن يؤذي مؤمناً أعطاه الله مثل ثواب المؤذن في الدنيا والآخرة. ومن بنى بناء على ظهر طريق يأوي عابري السبيل بعثه الله يوم القيامة على نجية

[illegible]

قال عمر بن الخطاب وكيف يؤدي فيه الأمانة يا رسول الله، قال ستر عورته ويكتم شينه وإن هو لم يستر عورته ولم يكتم شينه أبدى الله عورته على رؤوس الخلائق. ومن صلى على ميت صلى عليه جبريل ومعه سبعون ألف ملك وغفر له ما تقدم من ذنبه، فإذا أقام حتى يدفن حثا عليه من التراب انقلب وله بكل خطوة حتى يرجع إلى منزله قيراط من الأجر والقيراط مثل أحد. ومن ذرفت عيناه من خشية الله كان له بكل قطرة من دموعه مثل أحد في ميزانه وله

بكل قطرة عين في الجنة على حافتيها من المدائن والقصور ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر واصف .

ومن عاد مريضاً فله بكل خطوة خطاها حتى يرجع إلى منزله سبعين ألف حسنة ويمحو عنه سبعين ألف سيئة ويرفع له سبعين درجة ويوكل به سبعون ألف ملك يعودونه ويستغفرون له إلى يوم القيامة . ومن تبع جنازة فله بكل خطوة يخطوها حتى يرجع مائة ألف حسنة ويمحو مائة ألف سيئة ورفع مائة ألف درجة ، فإن صلى عليه وكل به سبعين ألف ملك يستغفرون له حتى يرجع وإن شهد دفنها استغفروا له حتى يبعث من قبره ومن خرج حاجاً أو معتمراً فله بكل خطوة حتى يرجع ألف ألف حسنة ومحو ألف ألف سيئة ورفع ألف ألف درجة وله عند ربه بكل درهم ينفقه ألف ألف درهم وبكل دينار ألف ألف دينار وبكل حسنة يعملها ألف ألف حسنة حتى يرجع وهو في ضمان الله ، فإن توفاه أدخله الجنة وإن رجع ، رجع مغفوراً له مستجاباً له ، فاعتنوا دعوته إذا قدم قبل أن تغلب الذنوب ، فإنه يشفع في مائة ألف رجل يوم القيامة ومن خلف حاجاً أو معتمراً في أهله بخير كان له مثل أجره كاملاً من غير أن ينقص من أجره شيئاً ، ومن رابط أو جاهد في سبيل الله كان له بكل خطوة حتى يرجع سبع مائة ألف حسنة ومحو سبع مائة ألف سيئة ورفع مائة ألف ألف درجة وكان في ضمان الله ، فإن توفاه بأي حذف كان أدخله الجنة وإن رجع رجع مغفوراً له مستجاباً له . ومن زار أخاه المسلم ، فله بكل خطوة حتى يرجع عتق مائة ألف رقبة ومحو مائة ألف سيئة ويكتب له بها مائة ألف درجة .

قال فقلنا لأبي هريرة أليس قد قال رسول الله ﷺ من أعتق رقبة فهي فداء من النار؟ قال نعم أو يرفع له سائرهما في كنوز العرش عند ربه . ومن تعلم



القرآن ابتغاء وجه الله وتفقهها في الدين كان له من الثواب مثل جميع ما أعطى الملائكة والأنبياء والرسل . ومن تعلم القرآن رياء وسمعة ليماري به السفهاء ويباري به العلماء ويطلب به الدنيا بدد الله عظامه يوم القيامة وكان من أشد أهل النار عذابا ولا يبقى فيها نوع من أنواع العذاب إلا عذب به لشدة غضب الله وسخطه عليه . ومن تعلم العلم وتواضع في العلم وعلمه عباد الله يريد بذلك ما عند الله لم يكن في الجنة أفضل ثوابا ولا أعظم منزلة منه ولم يكن في الجنة منزلة ولا درجة رفيعة نفيسة إلا وله فيها أوفر النصيب وأوفر المنازل ، ألا وإن العلم أفضل العبادة وملاك الدين الورع ، وإنما العالم من عمل بعلمه وإن كان قليل العلم ، فلا يحقرن من المعاصي شيئا وإن صغر في أعينكم فإنه لا صغير مع الإصرار ولا كبير مع الاستغفار ، ألا وإن الله سائلكم عن أعمالكم حتى عن مس أحدكم ثوب أخيه فاعلموا عباد الله أن العبد يبعث يوم القيامة على ما مات عليه ، وقد خلق الله الجنة والنار ، فمن اختار النار على الجنة فأبعده الله ألا وإن ربي عز وجل أمرني أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله ألا وإن الله لم يدع شيئا مما نهى عنه إلا وقد بينه لكم ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيا عن بينة ألا وإن الله جل ثناؤه لا يظلم ولا يجوز عليه ظلمه وهو بالمرصاد ليجزي الذين أساءوا بما عملوا ويجزي الذين أحسنوا بالحسنى ، فمن أحسن فلنفسه ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد . يا أيها الناس ، إنه قد كبرت سني ودق عظمي وانهد جسمي ونعيت إلي نفسي واقترب أجلي واشتقت إلى ربي . ألا وإن هذا آخر العهد مني ومنكم ، فما دمت حيا فقد تروني ، فإذا أنا مت فالله خليفتي على كل مسلم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ثم نزل فابتدره رهط من الأنصار قبل أن ينزل من المنبر، وقالوا أنفسنا فذاك يا رسول الله، من يقوم بهذه الشدائد وكيف العيش بعد هذا اليوم؟ فقال لهم: وأنتم فداكم أبي وأمي نازلت ربي عز وجل في أمتي، فقال لي باب التوبة مفتوح حتى ينفخ في الصور. ثم قال من تاب قبل موته بسنة تاب الله عليه. ثم قال سنة كثير من تاب قبل موته بشهر تاب الله عليه. ثم قال شهر كثير من تاب قبل موته بجمعة تاب الله عليه. ثم قال جمعة كثير من تاب قبل موته بيوم تاب الله عليه. ثم قال يوم كثير ثم قال من تاب قبل موته بساعة تاب الله عليه. ثم قال من تاب قبل أن يغرغر بالموت تاب الله عليه. ثم نزل فكانت آخر خطبة خطبها ﷺ تسليماً.

قلت هذا حديث موضوع وإن كان بعضه في أحاديث حسنة بغير هذا الإسناد، فإن داود بن المحبر كذاب.

فهذه الخطبة أعني هذا الحديث الطويل جداً المنطوي على هذه المجازفات والمبالغات، لا يمكن لطالب الحديث إلا أن يقطع بوضعه وكذبه على سيدنا رسول الله ﷺ.

فإن أمارات وعلامات الحديث الموضوع التي ذكرها أهل الحديث في معرفة الحديث الموضوع تنادي بعالي الصوت أنها هاهنا قائمة، ولذلك فقد اتفقت كلمة أكابر الحفاظ على وضع هذا الحديث. فلست أدري كيف يستجيز ابن القيم لنفسه أن يستدل بهذا الحديث؟ كما أنني لست أدري كيف ولم يتوقف ابن تيمية في الحكم على هذا الحديث؟

على كل حال لنذكر لك بعض الحفاظ الذين حكموا بوضع هذا الحديث.



١ - الحافظ الهيثمي بَوَّب في «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث»^(١)
هذا الحديث بقوله: (باب في خطبة قد كذبها داود بن المحبّر على رسول الله ﷺ). اهـ.

وقال أيضا في نفس الكتاب^(٢) بعد أن ساق الحديث بطوله، قال ما نصه: قلت: هذا حديث موضوع وإن كان بعضه في أحاديث حسنة بغير هذا الإسناد، فإن داود بن المحبّر كذاب. اهـ.

٢ - وهذا الحافظ ابن حجر يورد الحديث من مسند الحارث بن أبي أسامة في كتابه «المطالب العالية بزوائد مسانيد الثمانية»^(٣)، (باب فضل من أذن محتسباً). مقتصراً على جزء من الحديث. ثم يقول ما نصه: هذا موضوع اختلقه ميسرة بن عبد ربه، فقبحه الله فيما افترى. اهـ.

وأورده الحافظ ابن حجر من مسند الحارث أيضا في: «المطالب العالية»^(٤) (باب فضل من بنى مسجداً). مقتصراً على جزء من الحديث، ثم قال ما نصه: هذا حديث موضوع. اهـ.

وأورده الحافظ ابن حجر من مسند الحارث كذلك في «المطالب العالية»^(٥) (باب صلاة الجماعة)، مقتصراً على جزء من الحديث، ثم قال ما نصه: فذكر الحديث في ثواب المؤذنين، وقد مضى في الأذان، وهذا حديث موضوع ساقه الحارث في نحو خمس أوراق. اهـ.

(١) (٣٠٩/١).

(٢) (٣٢١/١).

(٣) (١٢٣/٣ - ١٢٤) حديث (٢٤٥).

(٤) (٤٩١/٣).

(٥) (٦٧١/٣).

وأورده الحافظ ابن حجر من مسند الحارث كذلك أيضا في «المطالب العالية»^(١) (باب إثم من لا يقتصد في إمامته)، مقتصرًا على جزء من الحديث، ثم قال ما نصه: هذا حديث موضوع. اهـ^(٢).

٣ - وقال الحافظ السيوطي في «اللائئ المصنوعة»^(٣) ما نصه: قال الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية»: هذا الحديث بطوله موضوع على رسول الله - ﷺ - والمتهم به ميسرة بن عبد ربه، لا بورك فيه. اهـ.

وقال الحافظ السيوطي أيضا في «الجبائك في أخبار الملائك»^(٤) ما نصه: أما حديث أبي هريرة الأول - قلت يريد حديثنا هذا -، فإنه موضوع لا تحل روايته فضلا عن الاحتجاج به، وممن حكم بوضعه الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية»، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات باختصار. اهـ.

٤ - وهذا الحافظ البوصيري يورد الحديث في كتابه «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»^(٥) في: (باب في خطبة كذبها داود بن المحبر

(١) (٧٣١/٣).

(٢) ويقول في: (٣٣٣/٤) ما نصه: هذا حديث موضوع. اهـ، وفي: (٥ - ٢٩٨) يقول ما نصه: هذا حديث موضوع اهـ، وفي: (٦٩١/٥) يقول: هذا حديث موضوع. اهـ.

وكذا في: (٤٥/٦)، (٢٦٦/٦) وفي (١٩٨/٧) يقول الحافظ ما نصه: وهو موضوع بهذا الإسناد، وقد روي آخره بإسناد آخر. اهـ، وفي: (٣٤١/٧) يقول ما نصه: هذا حديث موضوع. اهـ. وكذا في: (٣٩٩/٧)، (٤٠٥/٧)، وفي (٥٠/٩) يقول ما نصه: هذا حديث موضوع، والمتهم به ميسرة بن عبد ربه. اهـ. وفي: (٢٧٢/٩) يقول: هذا حديث موضوع. اهـ. وكذا في: (٢٥٩/١٠)، وفي: (٥٤٧/١٣) يقول ما نصه: داود وشيخه معروفان بالوضع. اهـ.

(٣) (٣١١/٢).

(٤) ص: ٢٤٤.

(٥) (٣٠٧ - ٢٩١/٢) حديث (١٥٤٣).

على رسول الله ﷺ وما جاء في تحية المسجد في أثناء الخطبة). اهـ.

٥ - وللحديث طريق آخر، رواه ابن حبان في «المجروحين»^(١) قال ما نصه: أبو إسحاق الحجازي شيخ يروي عن موسى بن أبي عائشة، المناكير الكثيرة التي لا يجوز الاحتجاج به معها.

روى عن موسى بن أبي عائشة عن أبي سلمة عن ابن عباس وأبي هريرة أنهما قالوا: خطب رسول الله ﷺ آخر خطبة خطبها حتى قضى الله عليه الموت فكان فيما قال: «من صلى الصلوات الخمس في جماعة حيث كان وأين كان أجاز الصراط كالبرق اللامع في أول زمرة السابقين، وجاء يوم القيامة ووجهه كالقدر ليلة القدر، وكان له بكل يوم ليلة حافظ عليهن كأجر ألف شهيد قتلوا في سبيل الله». فذكر حديثاً طويلاً.

أخبرني محمد بن إسحاق الثقفي، قال حدثنا أبو همام السكوني، قال حدثنا بقيّة عن أبي إسحاق رجل من أهل الحجاز عن موسى بن أبي عائشة. على أن بقيّة أيضاً قد تبرأنا من عهده في أول هذا الكتاب. اهـ.

ومن طريق بقيّة به، رواه أيضاً ابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك»^(٢)، مختصراً، فقال حدثنا عبد الله بن سليمان نا عيسى بن أحمد العسقلاني نا بقيّة يعني ابن الوليد حدثني أبو إسحاق الحجازي حدثني محمد - قلت: كذا وصوابها: موسى - ابن أبي عائشة عن أبي سلمة عن أبي هريرة وابن عباس، قالوا: خطبنا رسول الله ﷺ وكانت آخر خطبة خطبها حتى قبضه الله عز وجل، وكان فيما قال: «أيما رجل صلى الصلوات

(١) (١٥٤/٣ - ١٥٥).

(٢) (٧٩/١) حديث (٧٢).



الخمس في جماعة حيث كان وأين كان أجاز الصراط كالبرق اللامع في أول زمرة السابقين، وجاء يوم القيامة ووجهه كالقدر ليلة القدر، وكان له بكل يوم حافظ عليهن كأجر ألف شهيد قتلوا في سبيل الله عز وجل». اهـ.

٦ - ومن هذا الطريق حكم الحافظ الذهبي بوضع الحديث، فقال في «الميزان»^(١) ما نصه: أبو إسحاق شيخ حجازي روى عن موسى بن أبي عائشة مناكير، قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج بما روى أبو همام السكوني حدثنا بقیة عن أبي إسحاق رجل من أهل الحجاز عن موسى بن أبي عائشة عن أبي سلمة عن ابن عباس وأبي هريرة قالوا: خطب رسول الله ﷺ آخر خطبة خطبها، فقال: «من صلى الخمس في جماعة حيث كان وأين كان جاز الصراط كالبرق اللامع، وجاء ووجهه كالقمر، وكان له بكل يوم وليلة حافظ عليها كأجر ألف شهيد». فذكر خبرا طويلا موضوعاً. اهـ. وأقره موافقاً له الحافظ ابن حجر في لسان الميزان^(٢).

٧ - وللحديث طريق آخر أيضاً، رواه ابن الجوزي في «الموضوعات»^(٣) فقال ما نصه: (باب ثواب من سعى للجمع بين الزوجين وإثم من فرق بينهما).

أنبأنا محمد بن ناصر، أنبأنا أحمد بن الحسين بن قريش، أنبأنا إبراهيم بن عمر البرمكي، حدثنا أبو بكر محمد بن اسماعيل الوراق، حدثنا أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الفقيه، حدثني جامع بن سودة الحمراوي، حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وابن عباس، قالوا: آخر خطبة خطبها رسول الله ﷺ لم يخطب

(١) (٤/٤٨٨).

(٢) (٧/٨).

(٣) (٢/٢٧٩).

غيرها حتى خرج من الدنيا. فقال: «من مشى في تزويج بين اثنين حتى يجمع الله عز وجل أعطاه الله عز وجل بكل خطوة وبكل كلمة تكلم في ذلك عبادة سنة، صيام نهارها وقيام ليلها. ومن مشى في تعويق بين اثنين حتى يفرق بينهما كان حقا على الله عز وجل أن يضرب رأسه يوم القيامة بألف صخرة من نار جهنم».

هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، وجامع بن سودة مجهول. اهـ.
وقال الحافظ الذهبي في «الميزان»^(١) ما نصه: جامع بن سودة عن آدم بن أبي إياس بخبر باطل في الجمع بين الزوجين، كأنه آفته. اهـ. المراد. ثم ذكر الحديث.

وقال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»^(٢) ما نصه: جامع بن سودة عن آدم بن أبي إياس بخبر باطل في الجمع بين الزوجين كأنه آفته، قال حدثنا آدم ثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا:
«من مشى في تزويج بين اثنين أعطاه الله بكل خطوة وبكل كلمة عبادة سنة، ومن مشى في تفريق بين اثنين كان حقا على الله أن يضرب رأسه بألف صخرة من جهنم».

أخرج ابن الجوزي هذا الحديث في «الموضوعات» من طريق: محمد بن إسماعيل بن العباس الورّاق، وكان أحد الحفاظ الثقات عن علي بن محمد بن أحمد الفقيه عن جامع هذا. وما عرفت علي بن محمد. اهـ المراد.

فهذه نقول عن جهابذة الحفاظ المتأخرين ومعهم ابن حبان من المتقدمين

(١) (٣٨٧/١).

(٢) (٩٣/٢).

تفيد الحكم بوضع الحديث وكذبه .

بل دعني أنقل لك أيها القارئ من كلام الشيخ ابن القيم نفسه ما يبين بطلان هذا الحديث ووضعه .

قال ابن القيم في «المنار المنيف»^(١) ما نصه: وهذا باب واسع جداً، وإنما ذكرنا منه جزءاً يسيراً ليعرف به أن هذه الأحاديث وأمثالها، مما فيه هذه المجازفات القبيحة الباردة، كلها كذب على رسول الله ﷺ، فقد اعتنى بها كثير من الجهال بالحديث من المنتسبين إلى الزهد والفقر، وكثير من المنتسبين إلى الفقه. اهـ.

وقال الشيخ ابن القيم أيضاً في «المنار»^(٢) بعد كلامه السابق ما نصه: والأحاديث الموضوعة عليها ظلمة وركاكة، ومجازات باردة تنادي على وَضْعِهَا واختلاقها على رسول الله ﷺ، مثل حديث: «من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطي ثواب سبعين نبياً». وكأن هذا الكذاب الخبيث لم يعلم أن غير النبي لو صلى عمر نوح ﷺ لم يعط ثواب نبي واحد. اهـ.

وقال ابن القيم أيضاً في «المنار»^(٣) ما نصه: فصل: ونحن ننبه على أمور كلیّة، يعرف بها كون الحديث موضوعاً، فمنها:

١ - اشتماله على أمثال هذه المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ وهي كثيرة جداً، كقوله في الحديث المكذوب: «من قال لا إله إلا الله، خلق الله من تلك الكلمة طائراً له سبعون ألف لسان، لكل لسان سبعون ألف

(١) ص: ٥٠ .

(٢) ص: ٥٠ .

(٣) ص: ٥٠ - ٥١ .



لغة ، يستغفرون الله له . ومن فعل كذا وكذا أعطي في الجنة سبعين ألف مدينة ، في كل مدينة سبعون ألف قصر ، في كل قصر سبعون ألف حوراء» .

وأمثال هذه المجازفات الباردة التي لا يخلو حال واضعها من أحد أمرين: إما أن يكون في غاية الجهل والحمق ، وإما أن يكون زنديقاً قصد التنقيص بالرسول ﷺ بإضافة مثل هذه الكلمات . اهـ .

وقال الشيخ ابن القيم كذلك في «المنار»^(١) ما نصه: وحديث: «إن الرجل ليكون من أهل الصلاة والجهاد وما يجرى إلا على قدر عقله» .

قال الخطيب: حدثنا الصوري ، قال: سمعت الحافظ عبد الغني بن سعيد يقول: قال الدارقطني: إن كتاب العقل وضعه أربعة: أولهم ميسرة بن عبد ربه ، ثم سرقه منه داود بن المحبر ، فركبته بأسانيد غير أسانيد ميسرة . اهـ . المراد .

وأورد ابن القيم في «المنار»^(٢) حديث: عُوج بن عنق ثم قال ما نصه: وليس العجب من جرأة مثل هذا الكذاب على الله ، إنما العجب ممن يدخل هذا الحديث في كتب العلم من التفسير وغيره ، ولا يبين أمره . اهـ .

قلت: صدقت - رحمك الله تعالى - ولكن ما عبته على غيرك قد فعلته أنت ، كما فعله شيخك من قبلك . فإن هذه النقول من كلامك ، توجب علينا أن نقول: كيف استجزت لنفسك أن تحتج بذلك الحديث الباطل المكذوب الذي تجمعت فيه كل علامات الكذب والبطلان؟ كما أن هذا السؤال نفسه موجّه إلى الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - فنقول له: كيف توقفت عن الحكم ببطلان ووضع هذا الحديث؟

(١) ص: ٦٦ .

(٢) ص: ٧٦ - ٧٧ .

وعلى كل حال فليس قصدي تنقّص الشيخين - ابن تيمية وابن القيم - ،
ولا تنقّص غيرهما ، وأين أنا بضعفي وانكساري وتقصيري منهما بعلمهما
وفضلهما؟! ولكن قصدي خدمة حديث سيدنا ومولانا رسول الله ﷺ ، عساي
أن أنال شفاعته ومجاورته .

والحاصل يا إخواننا الذين لكم علاقة خاصة بالشيخين وكتبهما ، هذا
حديث يعلم صبيان أهل الحديث أنه موضوع تجدونه في بعض كتب الشيخين .
فتنبهوا لذلك رزقنا الله تعالى وإياكم العلم النافع والإنصاف .

*** **

الحديث الرابع

قال الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في مجموع الفتاوى ^(١) بعد كلام له ما نصه:

وقد يكون الخبير بحروبهم أقدر على حربهم ممن ليس كذلك ، لا لفضل قوته وشجاعته ، ولكن لمجانسته لهم ، كما يكون الأعجمي المتشبه بالعرب - وهم خيار العجم - أعلم بمخاطبة قومه الأعاجم من العربي ، وكما يكون العربي المتشبه بالعجم - وهم أدنى العرب - أعلم بمخاطبة العرب من العجمي .

فقد جاء في الحديث: «خيار عجمكم: المتشبهون بعربكم ، وشرار عربكم المتشبهون بعجمكم». اهـ. المراد من كلام الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - .

وأقول: كنت قد قلت في مقدمة كتابي هذا ما نصه:

وثانيا: بيان أن الشيخين - ابن تيمية وابن القيم - كانا في كثير من الأوقات يندفعان في تقرير ما يريان أو يعتقدان ، وتقوية ذلك ، فيستدلان بالحديث الضعيف أو شديد الضعف ، بل والمنكر والواهي ، وأحيانا بالموضوع . اهـ.

وهذا ما عمله الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - هنا في هذا الحديث .

فإنه قد سئل بما لفظه: ما قولكم في مذهب السلف في الاعتقاد، ومذهب غيرهم من المتأخرين؟ ما الصواب منهما؟ وما تنتحلونه أنتم من المذهبيين؟ وفي أهل الحديث، هل هم أولى بالصواب من غيرهم؟ وهل هم المرادون بالفرقة الناجية؟ وهل حدث بعدهم علوم جهلوها وعلمهما غيرهم؟ اهـ .

فأجاب الشيخ بقوله: الحمد لله . هذه المسائل بسطها يحتمل مجلدات، لكن نشير إلى المهم منها والله الموفق . اهـ المراد .

ثم انطلق الشيخ مسترسلاً في جوابه الذي استغرق من الصفحة (١) إلى الصفحة (١٩٠) من المجلد الرابع .

وفي أثناء هذا الاسترسال والاندفاع أعاد الشيخ الكلام وكرّره، وتعرّض لمن تعرّض من العلماء، ولكن الذي يهمننا الآن في بحثنا هذا أنه استدل بالحديث الضعيف، ونحوه مما ليس له أصل، أو لم يرو في شيء من كتب الحديث، كحديثنا هذا الذي نتكلم عليه . فإنه لا يعرف له أصل ولا مخرج، بل لعله لا يوجد في شيء من الكتب الموثوق بها والمعتبرة عند أهل العلم عموماً، ولا أقول في كتب أهل الحديث على وجه الخصوص فقط، بل الأعجب أن المراجع لكتب الشيخ ابن تيمية نفسه لا يجده كرر الحديث في أي منها بحسب مراجعتي وبحثي فيها .

ولذلك فهذا الحديث الذي ذكره الشيخ - رحمه الله تعالى - مقررّاً به

مسألة جاءت عرضاً في أثناء جوابه عن مسائل مندرجة تحت مسائل في العقيدة، أقول:

هذا الحديث حديث لا أصل له، يعني لا يعرف له سند، ولم يوقف له على مخرج، وهذا النوع من الحديث من أسوأ وأضعف أنواع الحديث الضعيف عند أهل الحديث، لأنه في معنى الحديث الموضوع، وقريب منه بل مثله في عدم اعتباره وعدم الالتفات إليه، أو التعويل في شيء عليه. غير أن أهل الحديث لدقة منهجهم وقوة تقعيدهم فرقوا في التسمية بينه وبين الموضوع.

بأن الحديث الموضوع عرف مخرجه، وعرف من رواه، وعرف المتهم به، وبانت علته. أما الحديث الذي لا أصل له فهو ما بيناه لك أيها القارئ الكريم^(١). ومن هنا نعلم أن هذا الحديث الذي بنى عليه الشيخ ابن تيمية حكماً، حديث يعلم الشيخ ابن تيمية - رحمه الله - باعتباره أحد الحفاظ المشهود لهم بالتبحر في هذا الباب، أنه حديث ليس ثابتاً. ولذلك فحين ذكره في جوابه، أطلقه إطلاقاً، وأرسله إرسالاً، فقال ما نصه: فقد جاء في الحديث. اهـ. فذكره.

والشيخ ابن تيمية يعرف أن مثله من الحفاظ لا يستخدم هذا اللفظ في الغالب الأعم، إلا حيث يعرف ضعف الحديث، وعدم ثبوته.

فهذا حديث لا أصل له يعتمد عليه الشيخ ابن تيمية في تقريره وبحثه. وهو

(١) وهذا الثاني يطلقون عليه إطلاقات منها: لا أصل له أو ليس له أصل، أو لا إسناد له، أو ليس له سند، أو لا يعرف إسناده، أو ليس في شيء من دواوين الإسلام، أو ربما أطلقوا عليه: لا يعرف أو غريب أو نحو هذه الألفاظ التي تشعر ببطلان صحة نسبة الكلام إلى سيدنا رسول الله ﷺ.

أمر لا يجوز كما هو معلوم مسلم عند أهل الحديث والأصول وكافة أهل العلم. ولننقل لك أيها القارئ الكريم في هذا الموضوع من كتب الشيخ ابن تيمية نفسه ما يدل على صحة قلبي.

فهذا الشيخ ابن تيمية يقول في: منهاج السنة^(١) بعد كلام له ما نصه:

فيقال أولاً: أما هذان الحديثان فلا يستريب أهل المعرفة بالحديث أنهما حديثان موضوعان مكذوبان على النبي ﷺ، ولم يرو واحد منهما في شيء من كتب العلم المعتمدة، ولا لواحد منهما إسناد معروف.

ويقال ثانياً: من احتج في مسألة فرعية بحديث، فلا بد له أن يسنده. فكيف في مسائل أصول الدين؟ وإلا فمجرد قول القائل: قال رسول الله ﷺ. ليس حجة باتفاق أهل العلم، ولو كان حجة لكان كل حديث قال فيه واحد من أهل السنة قال رسول الله ﷺ، حجة. ونحن نقنع في هذا الباب بأن يروى الحديث بإسناد معروفين بالصدق من أي طائفة كانوا. لكن إذا لم يكن الحديث له إسناد فهذا الناقل له وإن كان لم يكذبه، بل نقله من كتاب غيره فذلك الناقل لم يعرف عمن نقله، ومن المعروف كثرة الكذب في هذا الباب وغيره. فكيف يجوز لأحد أن يشهد على رسول الله ﷺ بما لم يعرف إسناده. اه كلام الشيخ ابن تيمية.

وقال الشيخ ابن تيمية في: الاستقامة^(٢) ما نصه: هذا الحديث موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث، لا أصل له، وليس هو في شيء من دواوين الإسلام، وليس له إسناد. اه.

(١) (٢٨٦/٤ - ٢٨٧).

(٢) (٢٩٦/١).

وقال الشيخ ابن تيمية أيضا في: أحاديث القصاص^(١) ما نصه: ومنها (من أكل مع مغفور له غفر له). هذا ليس له إسناد عند أهل العلم، ولا هو في شيء من كتب المسلمين. اهـ.

وقال الحافظ السيوطي في: تدريب الراوي^(٢) ما نصه: الثالثة: قولهم هذا الحديث ليس له أصل، أو لا أصل له. قال ابن تيمية: معناه ليس له إسناد. اهـ.

وقال الحافظ ابن كثير في: البداية والنهاية^(٣) ما نصه: فأما ما يلهج به كثير من الفقهاء وعلماء الأصول من إيراد حديث «خذوا شطر دينكم عن هذه الحميراء» فإنه ليس له أصل، ولا هو مثبت في شيء من أصول الإسلام. وسألت عنه شيخنا أبا الحجاج المزي. فقال: لا أصل له. اهـ.

قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية^(٤) ما نصه: وأما الحديث الذي يورده من لا يعلم عن النبي ﷺ أنه قال: «ما ترك القاتل على المقتول من ذنب» فلا أصل له ولا يعرف في شيء من كتب الحديث بسند صحيح ولا حسن ولا ضعيف أيضاً. اهـ.

وقال الحافظ السخاوي في: المقاصد الحسنة^(٥) ما نصه: حديث (حكمي على الواحد حكمي على الجماعة). ليس له أصل كما قاله العراقي في

(١) ص: ٩٢.

(٢) (٢٩٧/١).

(٣) (٩٢/٨).

(٤) (١٠٤/١).

(٥) ص: ٣١٤.

تخريجه . وسئل عنه المزني والذهبي فأنكراه . اهـ .

وأقول: لا شك أن إخواننا أصحاب الفضيلة العلماء والمشايخ الذين لهم علاقة خاصة بالشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - ، الذين يعتمدون كتبه وبحوثه ، ويتابعونه في آرائه وفتاواه ، لا شك أنهم أو كثير منهم على الأقل ، قد رأوا هذا الحديث وأمثاله في كتب الشيخ . ولا شك أيضاً أنه سوف يتبين بإذن الله تعالى لهم ولغيرهم من العلماء أهل العدل والإنصاف من طريق كتابي هذا ، أن اعتماد الشيخ ابن تيمية في مسائل كثيرة ومباحث متفرقة متنوعة كان على مثل هذه الأحاديث .

وهذا يجعلنا نوجه لهم - باعتبارهم إخواننا - السؤال الآتي: لماذا يشنع الكثير من الناس على بعض الفقهاء أو غيرهم إيرادهم الأحاديث الضعيفة والمنكرة والموضوعة وما لا أصل لها ، في حين يغض طرفه عن ذلك إذا جاءت في كتب أحد الشيخين ابن تيمية أو ابن القيم؟ لماذا يكثر بعض الناس الدندنة على أن الإمام الغزالي أورد في كتابه الإحياء الأحاديث الضعيفة والمنكرة والموضوعة وما لا أصل لها ، ولا نسمع من أولئك نصف كلمة في إنكار ذلك على الشيخ ابن تيمية أو تلميذه الشيخ ابن القيم؟

علماً أن قواعد العدل والإنصاف تقضي بأن يتوجه اللوم والعتب إلى الشيخين ابن تيمية وابن القيم أكثر من توجيهه إلى الإمام الغزالي ، باعتبار ابن تيمية وابن القيم من حفاظ الحديث وأهل الصنعة ، والغزالي ليس من صنعة الحديث ولا ادعى ذلك ، وبالله تعالى التوفيق والهداية .

*** ** *

الحديث الخامس

قال الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في مجموع الفتاوى^(١) بعد كلام له ما نصه:

وحصول العلم في القلب كحصول الطعام في الجسم، فالجسم يحس بالطعام والشراب، وكذلك القلوب تحس بما يتنزل إليها من العلوم التي هي طعامها وشرابها. كما قال النبي ﷺ: «إن كل آدب يحب أن تؤتى مآدبته، وإن مآدبة الله هي القرآن». اهـ. كلام الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى -.

وأقول: هذا الحديث أورده الشيخ - رحمه الله تعالى - في تسعة مواضع من كتبه، ولم يعزه في أي موضع منها. وهو يفعل ذلك كثيراً جداً، فإن من عادته التي تتكرر كثيراً أن يورد الحديث من غير عزو، فيكون في ذلك الصحيح والحسن والضعيف انتهاءً إلى الموضوع. وهكذا فعل في هذا الحديث.

فقد أورده في: مجموع الفتاوى^(٢) كما تقدم، مرفوعاً بصيغة الجزم، حيث قال: كما قال النبي ﷺ. فذكره.

وفعل مثل ذلك أيضاً في: مجموع الفتاوى^(٣) حيث أورده مرفوعاً بصيغة

(١) (٤١/٤).

(٢) (٤١/٤).

(٣) (١٠/١٤٦ - ١٤٧).

الجزم. فقال ما نصه: ولهذا كان تمام الدين بالفطرة المكملة بالشريعة المنزلة، وهي مأدبة الله كما قال النبي ﷺ في حديث ابن مسعود: «إن كل آدب يحب أن تؤتى مأدبته، وإن مأدبة الله هي القرآن». اهـ.

وفي كتابه: أمراض القلوب^(١). قال ما نصه: ولهذا كان تمام الدين بالفطرة المكملة بالشريعة المنزلة، وهي مأدبة الله كما قال النبي ﷺ في حديث ابن مسعود: «إن كل آدب يحب أن تؤتى مأدبته، وإن مأدبة الله هي القرآن». اهـ.

وفي كتابه: قاعدة في المحبة^(٢). قال ما نصه: قال النبي ﷺ: «إن كل أحد يحب أن تؤتى مأدبته، وإن مأدبة الله هي القرآن». اهـ.

وفي: جامع الرسائل^(٣) قال ما نصه: الثالث اللذة العقلية: والجنس الثالث أن يكون ما يعلمه بقلبه وروحه وبقله كذلك كالتذاذة بذكر الله ومعرفته ومعرفة الحق، وتألمه بالجهل إما البسيط وهو عدم الكلام والذكر، وإما المركب وهو اعتقاد الباطل. كما يتألم الجسد بعدم غذائه تارة، وبالتغذي بالمضار أخرى.

كذلك النفس تتألم بعدم غذائها وهو موافقة الناس وإكرامهم تارة، وبالتغذي بالضد وهو مخالفتهم وإهانتهم. فكذلك القلب يتألم بعدم غذائه وهو العلم الحق وذكر الله تارة، والتغذي بالضد وهو ذكر الباطل واعتقاده أخرى. قال النبي ﷺ: «إن كل أحد يحب أن تؤتى مأدبته، وإن مأدبة الله هي القرآن». اهـ.

ففي كل هذه المواضع الخمسة أورده مرفوعا بصيغة الجزم.

(١) ص: ٣٢.

(٢) ص: ٦١.

(٣) (٢٤٧/٢).

وأورده في موضع واحد في: مجموع الفتاوى.^(١) موقوفا على سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه بصيغة الجزم، قال بعد كلام له ما نصه: فإن الأكل يلوك ما يدخله في جوفه من الغذاء، والكلام والعلم ما يدخل في الباطن ويغذى به صاحبه، قال عبد الله بن مسعود: «إن كل آدب يحب أن تؤتى مآدبته، وإن مآدبة الله القرآن». اهـ.

وأورده في: مجموع الفتاوى^(٢). مشيرا إلى وروده مرفوعا وموقوفا. فقال ما نصه: وهو ما يورث القلب إيمانا من العلم النافع والعمل الصالح، فتلك أغذية له، كما في حديث ابن مسعود مرفوعا وموقوفا. «إن كل آدب يحب أن تؤتى مآدبته، وإن مآدبة الله هي القرآن». اهـ.

وهكذا فعل أيضا في: اقتضاء الصراط المستقيم^(٣). حيث قال ما نصه: والشرائع هي غذاء القلوب، كما قال ابن مسعود رضي الله عنه، - ويروى مرفوعا -: «إن كل آدب يحب أن تؤتى مآدبته، وإن مآدبة الله هي القرآن». اهـ.

وفي: أمراض القلوب^(٤). قال ما نصه: فتلك أغذية له، كما في حديث ابن مسعود - مرفوعا وموقوفا -: «إن كل آدب يحب أن تؤتى مآدبته، وإن مآدبة الله هي القرآن». اهـ.

ولي على صنيع الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - وتصرفه في إيراد هذا الحديث ملاحظات أذكرها بإيجاز.

(١) (٥٢٧/١٧).

(٢) (١٣٦/١٠).

(٣) ص: ٢١٧.

(٤) ص: ٢٧.

انظر هذه النقول، وترجمة غياث في: الميزان للذهبي^(١)، ولسان الميزان للحافظ^(٢)، والتاريخ الكبير للبخاري^(٣)، والضعفاء للنسائي^(٤)، والضعفاء للعقيلي^(٥). وغيرها من كتب الضعفاء.

وحتى لا يتهمني بالتحامل أحد من إخواننا المفتونين بالشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى -، أنقل هنا كلاماً للشيخ الألباني يبين فيه رأيه في هذا الحديث.

قال الألباني في: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة^(٦). ما نصه: «كل مؤدب يحب أن تؤتى مآدبه، ومآدبه الله القرآن، فلا تهجروه».

موضوع. أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»^(٧) من طريق أبي علي إسماعيل بن محمد الصفار حدثنا الحسن بن مكرم حدثنا غياث حدثنا مطرف بن سمرة بن جندب عن أبيه مرفوعاً.

قلت (القاتل الألباني): وهذا موضوع، آفته غياث، وهو: ابن إبراهيم النخعي، وهو كذاب خبيث كما قال ابن معين وغيره. وهو الذي حدث (المهدي) بخبر: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر» وزاد فيه: «أو جناح»، إرضاء للمهدي. فلما قام قال المهدي: «أشهد أن قفاك قفى كذاب»،

(١) (٤٠٧/٥).

(٢) (٤٢٢/٤).

(٣) (١٠٩/٧).

(٤) ص: ٨٦.

(٥) (٤٤١/٣).

(٦) (٧٨/٥ - ٧٩) حديث (٢٠٥٨).

(٧) (٢٠١٢/٣٥٢/٢).

كما في «موضوعات ابن الجوزي»^(١) وغيره.

وشيخه مطرف بن سمرة، لم أجد له ترجمة.

ثم إنه يغلب على ظني أن في الإسناد سقطا بين الحسن بن مكرم وغيث، فإن بينهما نحو قرن من الزمان، فإن الأول مات سنة (٢٧٤)، والآخر - وإن كنت لم أقف على سنة وفاته، فهو - كان في زمان (المهدي)، وقد توفي سنة (١٦٩) كما في «السير» وغيره.

والحسن بن مكرم والصفار الراوي عنه وثقهما الخطيب في «التاريخ». والله سبحانه وتعالى أعلم. اه كلام الشيخ الألباني.

فهذا يا إخواننا حديث موضوع يستدل به الشيخ ابن تيمية على مسائل علمية. فماذا أنتم قائلون؟!

وحكم الشيخ الألباني على الحديث بالوضع حكم صحيح. وقد نقلته لإخواننا كي تطيب به نفوسهم. وإلا فإنني لست بالذي يقلد الشيخ الألباني في أحكامه على الأحاديث. لكن حين يكون كلامه صحيحاً وحكمه صواباً، فإن الصحيح والصواب مقبول من كل أحد، والحق أحق أن يتبع.

تنبيه:

كنت قد قلت في مقدمة كتابي هذا بعد كلام لي ما نصه: وصار كلام الشيخ ابن تيمية أو كلام تلميذه الشيخ ابن القيم عند كثير من المنتسبين للعلم، فاصلاً في كل نزاع، حكماً في كل خلاف، بل بلغ الأمر عند البعض

(١) (١/٤٢ و ٣/٧٨).

أنه إذا ذكر كلاماً لأحد الشيخين، فكأنما ذكر دليلاً لا يمكن دفعه، أو استدلال بشيء لا سبيل إلى نقضه، ولا حيلة في رده. اهـ.

وهذا الذي قلته صحيح لا مبالغة فيه، ولذلك رأينا البعض ينقل هذا الحديث الموضوع باطمئنان نفس لأنه رآه في كتب الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى. وقد أوتي هؤلاء من قِبَل أمرين. الأول: ثقتهم الكبيرة في علم الشيخ ابن تيمية واطمئنانهم إلى ما ينقله وظنهم أن الشيخ لا يذكر في كتبه في معرض الاحتجاج شيئاً من الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة، ونحو ذلك.

الثاني: جهلهم بعلم الحديث ومناهج أهله، وأحوال الأحاديث، ومعرفة الصحيح من الضعيف والموضوع.

فأول من علمته فعل ذلك، هو الشيخ محمد بن عبد الوهاب التيمي النجدي في كتابه المسمى: مسائل لخصها الشيخ محمد بن عبد الوهاب من كلام ابن تيمية^(١). حيث قال ما نصه:

تنزيه كل منهما عما دخل فيهما من الباطل، وذلك باتباع الرسل. وقد بسطنا الكلام في هذا في غير هذا الموضوع، وبيننا ما جاءت به الشريعة من الطريقة الكاملة الجامعة، والمقصود هنا أن الإنسان يحس بأنه عالم كما يحس الطعام والشراب، كذلك العلم طعام القلب وشرابه كما في الحديث: «إن كل مؤدب يحب أن تؤتى مآدبته، وإن مآدبة الله هي القرآن». اهـ المراد.

فانظر كيف نقل الشيخ محمد بن عبد الوهاب الحديث الموضوع تقليداً للشيخ ابن تيمية، واستروحاً لنقله. وذلك أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب كان

مفتوناً بكتب الشيخين ابن تيمية وابن القيم مولعاً بها أشد الولع. قال شيخ الحنابلة ومفتيهم بمكة المكرمة العلامة الشيخ محمد بن عبد الله بن حميد النجدي الحنبلي (ت ١٢٩٥هـ) في كتابه: السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة^(١). في ترجمة: عبد الوهاب بن سليمان والد الشيخ محمد ما نصه: وكذلك ابنه سليمان أخو الشيخ محمد كان منافياً له في دعوته، ورد عليه رداً جيداً بالآيات والآثار، لكون المردود عليه لا يقبل سواهما ولا يلتفت إلى كلام عالم متقدماً أو متأخراً كائناً من كان غير الشيخ تقي الدين ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، فإنه يرى كلامهما نصاً لا يقبل التأويل ويصوب به على الناس. وإن كان كلامهما على غير ما يفهم. اهـ.

وهذا الأخ الشيخ عبد العزيز بن محمد السلمان المدرس في معهد إمام الدعوة بالرياض - سابقاً - يقول في كتابه: موارد الظمان لدروس الزمان^(٢). في طبعته الثلاثين. ما نصه: وقال شيخ الإسلام رحمه الله عليه: والشرائع هي غذاء القلوب وقوتها، كما قال ابن مسعود رضي الله عنه، ويروى مرفوعاً: «إن كل أدب يحب أن تؤتى مآدبته، وأن مآدبة الله هي القرآن». اهـ.

والعجيب أن الشيخ عبد العزيز السلمان يعنون لهذا الكلام في فهرس كتابه المذكور ب: كلام نفيس لشيخ الإسلام.

وقد كرر الشيخ عبد العزيز السلمان نقل الحديث في كتابه الآخر مفتاح الأفكار للتأهب لدار القرار^(٣).

(١) ص: ٢٧٥.

(٢) (١٧٩/٥).

(٣) (٣١٠/٢ - ٣١١).

وهكذا أيضا فعل الأخ الباحث الشيخ علي بن نايف الشحود في كتابه: المفصل في أحكام الهجرة^(١). وفي كتابه الآخر: المفصل في شرح آية الولاء والبراء^(٢).

وهكذا فعل أيضا القائمون على ما يسمى بـ: موسوعة الرد على الصوفية. - وهي فيما أظن كتاب رقمي يوجد في بعض الموسوعات والمواقع الإلكترونية - . وجدنا القائمين على هذه الموسوعة ينقلون هذا الحديث الموضوع فيما يسمونه رداً. فأنعم إذا بهذا الرد!!! وأحسن الله تعالى عزاء العلم والعلماء حين يكون الراد بهذا القدر من العلم والعبرية. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

فكل هؤلاء المذكورين وغيرهم ممن يتناقلون هذا الحديث الموضوع ويردون به - في زعمهم - على الغير، إنما أوقعهم في ذلك. ثقتهم في الشيخ ابن تيمية وعلمه، وجهلهم بالحديث وعلومه. وبالله تعالى التوفيق.

فائدة:

هذا الحديث أخرجه الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه: فضائل القرآن^(٣). موقفاً على سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه. ولفظه: «إن كل مؤدب يحب أن يؤتى أدبه، وإن أدب الله القرآن». ورواه أبو عبيد أيضاً بنفس السند والمتن في موضع ثانٍ من كتابه^(٤).

(١) (١٧٧/٤).

(٢) ص: ٢٤٠.

(٣) (٩/١).

(٤) (١٠٢/١).



ورواه الإمام أحمد في كتابه: الزهد^(١). بإسناد آخر، وبنفس اللفظ.

وعلى كل حال ففي هذا الأثر بحث ينبغي أن يلتفت إليه طالب علم الحديث، وهو الخلاف في ألفاظه: «كل مُؤدِّب» «مؤدِّب»، «كل آدب»، «تؤتى مأدبته»، «مآدبه»، «يؤتى أدبه». وليستعن طالب العلم على هذا بكتب غريب الحديث، واللغة، وتصحيفات المحدثين. ولم أرد التعرض لذلك لأنه يجبر لشيء من الطول الذي قد لا يحتاجه طالب العلم النابه.

** ** **

الحديث السادس

قال الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في: مجموع الفتاوى^(١). بعد كلام له في إجابته على سؤال عن: الجان المؤمنين هل هم مخاطبون بفروع الإسلام كالصوم والصلاة، وغير ذلك من العبادات؟ أو هم مخاطبون بنفس التصديق لا غير؟

فقال في جوابه ما نصه: وكذلك لم يتنازعوا أن أهل الكفر والفسوق والعصيان منهم يستحقون لعذاب النار، كما يدخلها من الآدميين، لكن تنازعوا في أهل الإيمان منهم، فذهب الجمهور من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد، إلى أنهم يدخلون الجنة. وروي في حديث رواه الطبراني «أنهم يكونون في ربض الجنة، يراهم الإنس من حيث لا يرونهم». اهـ.

وقال أيضا في: مجموع الفتاوى^(٢). ما نصه: وكافرهم معذب في الآخرة باتفاق العلماء، وأما مؤمنهم فجمهور العلماء على أنه في الجنة، وقد روي: «أنهم يكونون في ربض الجنة تراهم الإنس من حيث لا يرونهم». وهذا القول مأثور عن مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد. وقيل: إن ثوابهم النجاة من النار. وهو مأثور عن أبي حنيفة.

(١) (٢٣٣/٤).

(٢) (٣٨/١٩ - ٣٩).



وقد احتج الجمهور بقوله ﴿لَمْ يَطْمِئُنْ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٥٦]. قالوا: فدل ذلك على تأتي الطمث منهم. لأن طمث الحور العين إنما يكون في الجنة. اهـ.

وقال أيضا - رحمه الله تعالى - في: مجموع الفتاوى^(١). ما نصه: وأما مؤمنوهم ففيهم قولان، وأكثر العلماء على أنهم يثابون أيضا ويدخلون الجنة. وقد روي: «أنهم يكونون في ربضها يراهم الإنس من حيث لا يرون الإنس». عكس الحال في الدنيا. وهو حديث رواه الطبراني في معجمه الصغير. يحتاج إلى النظر في إسناده. اهـ.

وقال أيضا في: دقائق التفسير^(٢). ما نصه: وأما مؤمنوهم ففيهم قولان، وأكثر العلماء على أنهم يثابون أيضا ويدخلون الجنة. وقد روي «أنهم يكونون في ربضها يراهم الإنس من حيث لا يرون الإنس». عكس الحال في الدنيا. وهو حديث رواه الطبراني في معجمه الصغير، يحتاج النظر في إسناده. اهـ.

أقول: هذا الحديث أورده الشيخ ابن تيمية في أربعة مواضع كما رأيت. ففي موضع^(٣) أورده بصيغة التمرض - روي - من دون أن يعزوه لأحد. وفي موضع آخر^(٤) أورده بصيغة التمرض معزوا إلى الطبراني في المعجم الصغير. وأورده في الموضعين الآخرين الفتاوى^(٥)، وفي دقائق التفسير^(٦) معزوا

(١) (١٣/٨٦).

(٢) (٢/١٣٨ - ١٣٩).

(٣) (١٩/٣٨).

(٤) (٤/٢٣٣).

(٥) (١٣/٨٦).

(٦) (٢/١٣٨).



للطبراني في المعجم الصغير، مع التنقيص على الحاجة إلى النظر في إسناده.

فتطلّبت الحديث عند الطبراني في معاجمه بل والمطبوع من كتبه، أو كتب غيره من الأئمة قصد الوقوف على سنده والنظر فيه ومعرفة حاله. لكنني لم أظفر بالحديث مرفوعاً عند أحد أصلاً، لا مسنداً ولا غير مسند. بل لم أقف على إشارة تشير لورود ذلك مرفوعاً.

قال ابن القيم في: مفتاح دار السعادة^(١). بعد كلام له ما نصه:

وقد ثبت بنص القرآن وإجماع الأمة أن مسيء الجن في النار بعدل الله، وبما كانوا يكسبون، فمحسنهم في الجنة بفضل الله بما كانوا يعملون.

لكن قيل: إنهم يكونون في ربض الجنة يراهم أهل الجنة ولا يرونهم، كما كانوا في الدنيا يرون بني آدم من حيث لا يرونهم.

ومثل هذا لا يعلم إلا بتوقيف تنقطع الحجة عنده. فإن ثبتت حجة يجب اتباعها، وإلا فهو مما يحكى ليعلم وصحته موقوفة على الدليل. والله أعلم. اهـ.

وقال ابن القيم أيضاً في: طريق الهجرتين^(٢). ما نصه:

وقد ذهب جمهور الناس إلى أن مؤمنينهم في الجنة، وحكي عن أبي حنيفة وغيره أن ثوابهم نجاتهم من النار. واحتج لهذا بقوله تعالى حكاية عنهم ﴿يَقَوْمًا أٰجِبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ الآية [الأحقاف: ٣١]. فجعل غاية ثوابهم إيجارهم من العذاب الأليم.

(١) (٣٩/١).

(٢) ص: ٦١٨ - ٦١٩.

وأما الجمهور فقالوا: مؤمنهم في الجنة كما أن كافرهم في النار. ثم اختلفوا فأطلق أكثر الناس دخول الجنة ولم يقيدوه. وقال سهل بن عبد الله: يكونون في ربض الجنة يراهم المؤمنون من حيث لا يرونهم. اهـ.

وقال الحافظ ابن كثير في: تفسيره: في سورة الأحقاف^(١). ما نصه:

وقد حكي فيهم أقوال غريبة، فعن عمر بن عبد العزيز: أنهم لا يدخلون بحبوة الجنة، وإنما يكونون في ربضها وحولها وفي أرجائها.

ومن الناس من زعم أنهم في الجنة يراهم بنو آدم، ولا يرون بني آدم. عكس ما كانوا عليه في الدار الدنيا.

ومن الناس من قال: لا يأكلون في الجنة ولا يشربون، وإنما يلهمون التسبيح والتحميد والتقديس، عوضا عن الطعام والشراب كالملائكة لأنهم من جنسهم.

وكل هذه الأقوال فيها نظر، ولا دليل عليها. اهـ.

وقال العلامة العيني في: عمدة القاري شرح صحيح البخاري^(٢).

ما نصه:

واففق العلماء على أن كافر الجن يعذب في الآخرة لقوله تعالى: ﴿النَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٨]. واختلفوا في مؤمني الجن، هل يدخلون الجنة؟ على أربعة أقوال. والجمهور على أنهم يدخلونها، حكاه ابن حزم في الملل عن ابن أبي ليلى، وأبي يوسف، وجمهور الناس. قال: وبه نقول.

(١) (٣٠٤/٧).

(٢) (١٨٤/١٥).

ثم اختلفوا هل يأكلون ويشربون؟ فروى سفيان الثوري في تفسيره عن جوير عن الضحاك أنهم يأكلون ويشربون. وعن مجاهد أنهم يدخلونها ولكن لا يأكلون ولا يشربون، ويلهمون من التسبيح والتكديس ما يجده أهل الجنة من لذة الطعام والشراب.

وذهب الحارث المحاسبي إلى أنهم يدخلون الجنة، نراهم يوم القيامة ولا يروننا، عكس ما كانوا عليه في الدنيا.

❖ القول الثاني: أنهم لا يدخلون الجنة، بل يكونون في ربضها يراهم الإنس من حيث لا يرونهم. وهذا القول مأثور عن مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد. حكاه ابن تيمية. وهو خلاف ما حكاه ابن حزم. - قلت: يعني عن أبي يوسف كما نبّه عليه الشبلي في آكام المرجان -.

❖ القول الثالث: أنهم على الأعراف.

❖ القول الرابع: الوقف.

وروى الحافظ أبو سعيد عن محمد بن عبد الرحمن الكنجري في: أماليه، بإسناده إلى الحسن عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن مؤمني الجن لهم ثواب وعليهم عقاب». فسألنا عن ثوابهم، فقال: «على الأعراف، وليسوا في الجنة». فقالوا: ما الأعراف؟ قال: «حائط الجنة تجري منه الأنهار، وتنبت فيه الأشجار والثمار».

قال الحافظ الذهبي: هذا حديث منكر جداً. اهـ.

وانظر إن شئت هذا المبحث مفصلاً في كتاب: آكام المرجان في أحكام الجن^(١). للعلامة بدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الشبلي. الباب الرابع

والعشرون. في دخول مؤمنهم الجنة. تجد هناك الأقوال الأربعة وما يتبعها من مباحث علمية، كما تجد حديث الأعراف مسندا، وكلام الذهبي عليه.

وقال الحافظ ابن حجر في: فتح الباري^(١). ما نصه:

واختلف هل يثابون. فروى الطبري وابن أبي حاتم من طريق أبي الزناد موقوفا، قال: إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار. قال الله لمؤمن الجن وسائر الأمم - أي من غير الإنس -: كونوا ترابا. فحينئذ يقول الكافر: يا ليتني كنت ترابا.

وروى ابن أبي الدنيا عن ليث بن أبي سليم قال: ثواب الجن أن يجاروا من النار، ثم يقال لهم: كونوا ترابا. وروي عن أبي حنيفة نحو هذا القول.

وذهب الجمهور إلى أنهم يثابون على الطاعة، وهو قول الأئمة الثلاثة والأوزاعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وغيرهم. ثم اختلفوا هل يدخلون مدخل الإنس على أربعة أقوال.

أحدها: نعم، وهو قول الأكثر.

وثانيها: يكونون في ربض الجنة، وهو منقول عن مالك وطائفة.

وثالثها: أنهم أصحاب الأعراف.

ورابعها: التوقف عن الجواب في هذا.

وروى ابن أبي حاتم من طريق أبي يوسف قال: قال ابن أبي ليلى في هذا: لهم ثواب. قال: فوجدنا مصداق ذلك في كتاب الله تعالى. ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ مِمَّا عَمِلُوا﴾ [الأنعام: ١٣٢]. قلت: وإلى هذا أشار المصنف بقوله قبلها:



﴿يَمْعَشَرِ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]. فإن قوله ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَتٌ مِّمَّا عَمِلُوا﴾ [الأنعام: ١٣٢]. يلي الآية التي بعد هذه الآية.

واستدل بهذه الآية أيضا ابن عبد الحكم. واستدل ابن وهب بمثل ذلك بقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمْرِ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ﴾ الآية. [الأحقاف: ١٨] فإن الآية بعدها أيضا ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَتٌ مِّمَّا عَمِلُوا﴾ [الأحقاف: ١٩].

وروى أبو الشيخ في تفسيره عن مغيث بن سمي أحد التابعين قال: ما من شيء إلا وهو يسمع زفير جهنم إلا الثقلين الذين عليهم الحساب والعقاب. ونقل عن مالك أنه استدل على أن عليهم العقاب ولهم الثواب بقوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن: ٤٦]. ثم قال: ﴿فِي أَيِّ أَلَاءٍ رَّبِّكُمَا تُكْذِبَانِ﴾ [الرحمن: ٤٧]. والخطاب للإنس والجن. فإذا ثبت أن فيهم مؤمنين، والمؤمن من شأنه أن يخاف مقام ربه ثبت المطلوب. والله أعلم. اهـ.

فهذه أقوال كبار أئمة أهل العلم في المسألة نقلناها عن أكثر من إمام وحافظ، وعن أكثر من مصدر. فلم نر أحداً منهم نقل حرفاً فيه نسبة هذا القول للنبي ﷺ. فدلنا هذا على حصول الوهم - ربما - في نسبة الحديث للنبي ﷺ، ثم في عزو الحديث للطبراني.

ولا ينبغي للباحث النزيه المتجرد عن الهوى أن يتشبث بخيوط بيت العنكبوت مكابرة، فإننا قد وقفنا من خلال تتبعنا لكتب الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - على أحاديث يرفعها للنبي ﷺ، وليس لها مخرج أصلاً لا صحيحاً ولا ضعيفاً، بل ولا حتى من طريق الوضاعين. والأمر والعلم مردهما إلى الله تبارك وتعالى.

الحديث السابع

قال الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في مجموع الفتاوى^(١) ما نصه: وقوله ﷺ في رقية المريض: «ربنا الله الذي في السماء تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء، اجعل رحمتك في الأرض. اغفر لنا حَوْبَنَا وخطايانا، أنت رب الطيبين، أنزل رحمة من رحمتك، وشفاء من شفائك على هذا الوجع فيبرأ». حديث حسن. اهـ.

قلت: هذا الحديث قد أورده الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في أكثر من موضع من كتبه، تارة يحسنه وتارة يسكت عنه. فأورده في مجموع الفتاوى^(٢) مع جملة أحاديث، قال قبل إيرادها ما نصه: وفي الأحاديث الصحاح والحسان ما لا يحصى إلا بالكلفة مثل قصة معراج الرسول ﷺ إلى ربه،، إلى أن قال -: وفي حديث الرقية الذي رواه أبو داود وغيره: «ربنا الله الذي في السماء تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء، اجعل رحمتك في الأرض، اغفر لنا حَوْبَنَا وخطايانا، أنت رب الطيبين، أنزل رحمة من رحمتك، وشفاء من شفائك على هذا الوجع». قال الرسول ﷺ: «إذا اشتكى أحد منكم، أو اشتكى أخ له فليقل: ربنا الذي في السماء». وذكره. اهـ.

(١) (١٣٩/٣).

(٢) (١٣/٥).

وأورد في مجموع الفتاوي أيضاً^(١). في معرض جوابه على سؤال عن علو الله على سائر مخلوقاته. حيث أورد عدة آيات نزع بها في غير منزعتها متأثراً في فهمها بمنهج المعروف، ثم قال، بعد إيراد ثلاثة أحاديث ما نصه: وفي حديث الرقية: «ربنا الله الذي في السماء تقدّس اسمك». اهـ.

وأورده في العقيدة الواسطية. ص: ١٠. فقال ما نصه: وقوله في رقية المريض: «ربنا الله الذي في السماء تقدّس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء، اجعل رحمتك في الأرض، اغفر لنا حَوْبَنَا وخطايانا، أنت ربّ الطيبين، أنزل رحمةً من رحمتك، وشفاءً من شفائك على هذا الوجع فيبرأ». حديث حسن رواه أبو داود وغيره. اهـ.

وأورده كذلك أيضاً في الفتاوى الحموية الكبرى^(٢). في جملة أحاديث قال قبل إيرادها ما نصه: وفي الأحاديث الصحاح والحسان ما لا يحصى. ثم ذكر بعض الأحاديث، ثم قال ما نصه: وفي حديث الرقية الذي رواه أبوداود وغيره: «ربنا الله الذي في السماء تقدّس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء، اجعل رحمتك في الأرض، اغفر لنا حَوْبَنَا وخطايانا، أنت ربّ الطيبين، أنزل رحمةً من رحمتك، وشفاءً من شفائك على هذا الوجع». قال الرسول ﷺ: «إذا اشتكى أحدٌ منكم، أو اشتكى أخٌ له فليقل: ربنا الذي في السماء...». وذكره. اهـ.

وعلى نسق وطريق الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - سار تلميذه البار الفاني فيه الشيخ ابن القيم - رحمه الله تعالى - فأورد الحديث في عدة كتب له،

(١) (١٣٧/٠٥).

(٢) ٢٠٥ - ٢٠٦.

مورد الاحتجاج والاستدلال. فقد أورده في كتابه. اجتماع الجيوش الإسلامية. تحت عنوان: إثبات استوائه جل وعلا بالأحاديث الصحيحة. الذي جمع فيه أحاديث صحيحة نزع بها كشيخه في غير منزعها، وأحاديث ضعيفة واهية منكورة. قال ابن القيم في ص ٥٠ من هذا الكتاب. ما نصه: وفي سنن أبي داود أيضاً عن فضالة بن عبيد عن أبي الدرداء رضى الله عنه قال: سمعت رسول الله يقول: «من اشتكى منكم، أو اشتكى أخٌ له فليقل: ربنا الذي في السماء تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء، اجعل رحمتك في الأرض، اغفر لنا حَوْبَنَا وخطايانا، أنت ربّ الطيبين، أنزل رحمةً من رحمتك، وشفاءً من شفائك على هذا الوجع فيبرأ». اهـ.

وأورده ابن القيم أيضاً في كتابه الوابل الصيب. ص: ١٦٨. فقال ما نصه: وفي سنن أبي داود والنسائي عن أبي الدرداء قال: سمعت رسول الله يقول: «من اشتكى منكم، أو اشتكى أخٌ له فليقل: ربنا الذي في السماء تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء، فاجعل رحمتك في الأرض، اغفر لنا حَوْبَنَا وخطايانا، أنت ربّ الطيبين، أنزل رحمةً من رحمتك، وشفاءً من شفائك على هذا الوجع فيبرأ». اهـ.

وقال ابن القيم - رحمه الله تعالى - في زاد المعاد^(١) ما نصه: فصل: في هديه ﷺ في العلاج العام لكل شكوى بالرقية الإلهية. روى أبو داود في سننه من حديث أبي الدرداء قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من اشتكى منكم، أو اشتكى أخٌ له فليقل: ربنا الذي في السماء تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء، فاجعل رحمتك في الأرض، واغفر لنا

حَوَّنَا وَخَطَايَانَا، أَنْتَ رَبُّ الطَّيِّبِينَ، أَنْزِلْ رَحْمَةً مِنْ رَحْمَتِكَ، وَشِفَاءً مِنْ شِفَائِكَ عَلَى هَذَا الْوَجَعِ فَيَرَأَى». اهـ.

كما ذكره ابن القيم في حاشيته على سنن أبي داود^(١).

وأقول: هذا الحديث الذي يكرره الشيخان - ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى وسامحهما - في مواضع كثيرة من كتبهما، في معرض الاستدلال والاحتجاج، وتحت غطاء التعميم بإيراده تحت عناوين تشير إلى أن ما يذكرانه من الأحاديث دأثر بين الصحة والحسن. أو بالتصريح بأنه حديث حسن كما فعل الشيخ ابن تيمية في مجموع الفتاوى^(٢)، وفي عقيدته الواسطية^(٣).

أقول: هذا الحديث، حديث ضعيف عند قوم، وشديد الضعف عند آخرين، ومنكر عند جماعة. وأما عند الفقير كاتب هذه السطور فهو حديث باطل موضوع مكذوب على النبي ﷺ. وسوف نبين للقارئ الكريم حقيقة ذلك.

اعلم وفقك الله تعالى أن هذا الحديث رواه أبو داود في سننه: كتاب الطب - باب كيف الرُّقَى. حديث (٣٨٩٢)^(٤) قال: حدثنا يزيد بن خالد حدثنا بن موهب الرملي حدثنا الليث عن زيادة بن محمد عن محمد بن كعب القرظي عن فضالة بن عبيد عن أبي الدرداء رضى الله تعالى عنه - قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من اشتكى منكم، أو اشتكاه أخٌ له فليقل: ربنا الذي في السماء تقدّس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء، فاجعل

(١) (١٦/١٣).

(٢) (١٣٩/٣).

(٣) ص: ١٠.

(٤) (١٢/٤).



رحمتك في الأرض، اغفر لنا حَوْبَنَا وخطايانا، أنت ربّ الطيبين، أنزل رحمةً من رحمتك، وشفاءً من شفائك على هذا الوجع فيراً».

ورواه من طريق أبي داود البيهقي في: الدعوات الكبير^(١). ورواه من طريق الليث بن سعد عن زيادة بن محمد الأنصاري عن محمد بن كعب القرظي عن فضالة بن عبيد عن أبي الدرداء رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جماعة، منهم: الدارمي في: الرد على الجهمية^(٢). والبزار في مسنده «البحر الزاخر»^(٣). والطبراني في: المعجم الأوسط^(٤). وكذا رواه الطبراني أيضاً في كتاب: الدعاء^(٥). والحاكم في المستدرک^(٦)، ومن طريق الحاكم البيهقي في الأسماء والصفات^(٧). وفي الدعوات الكبير^(٨)، وابن حبان في المجروحين^(٩)، وابن عدي في الكامل^(١٠)، كلهم من طريق الليث بن سعد عن زيادة بن محمد الأنصاري عن محمد بن كعب القرظي عن فضالة بن عبيد عن أبي الدرداء - رضي الله تعالى عنه - عن النبي ﷺ به.

قال البزار بعد روايته للحديث ما نصه: وهذا الحديث لا نعلم أنه يروى

(١) حديث (٥٨٦). (٢٢٤/٢).

(٢) حديث (٧٠) ص (٤٨).

(٣) حديث (٤٠٨٠) (١٨/١٠).

(٤) حديث (٨٦٣٦) (٢٨٠/٨).

(٥) حديث. (١٠٨٢) (٣٢٧/١).

(٦) (٣٤٤/١) و(٢١٨/٤).

(٧) حديث (٨٩٢) (٣٢٧/٢).

(٨) حديث (٥٨٦، ٥٨٧) (٢٢٤/٢).

(٩) (٣٠٨/١).

(١٠) (١٤٥/٤)، (١٤٦/٤).

عن الرسول ﷺ بهذا اللفظ، إلا من هذا الوجه. وزيادة بن محمد قد تقدم ذكرنا له. وفضالة بن عبيد إنما روى عن أبي الدرداء هذين الحديثين. وذكرناهما على ما فيهما من علة لأننا لم نحفظهما من الرسول ﷺ إلا بهذا الوجه. اهـ.

وقال الطبراني بعد روايته لهذا الحديث، والذي قبله^(١) بنفس السند، قال ما نصه: لا يروى هذان الحديثان عن أبي الدرداء إلا بهذا الإسناد، تفرد بهما الليث بن سعد. اهـ.

وقال ابن حبان في المجروحين في صدر ترجمة زيادة^(٢). ما نصه: زيادة بن محمد شيخ يروي عن محمد بن كعب القرظي عن فضالة بن عبيد. روى عنه الليث بن سعد. منكر الحديث جداً يروي المناكير عن المشاهير، فاستحق اللفظ. اهـ. قلت: يعني الترك.

وقال ابن عدي في الكامل^(٣) ما نصه: وزيادة بن محمد لا أعرف له إلا مقدار حديثين أو ثلاثة. روى عنه الليث و ابن لهيعة ومقدار ما له لا يتابع عليه. اهـ.

قلت: وفي هذا السند زيادة بن محمد الأنصاري. أورده الحافظ ابن حجر في: التهذيب^(٤) فيمن اسمه زياد، فقال ما نصه: دس (أبو داود والنسائي) زياد بن محمد الأنصاري. روى عن محمد بن كعب القرظي، وعبدالله بن أنس بن مالك. وعنه الليث وابن لهيعة. قال البخاري والنسائي وأبو حاتم: منكر

(١) (١٦٣٥).

(٢) (٣٠٨/١).

(٣) (١٦٤/٤).

(٤) (٣٣٩/٣).

الحديث. وقال ابن عدي: أظنه مدنياً، لا أعلم له إلا حديثين أو ثلاثة. ومقدار ما له لا يتابع عليه.

روى له أبوداود والنسائي - قلت يريد في الكبرى - حديثاً واحداً في الرقية من حصاة البول.

قلت: - القائل الحافظ ابن حجر -: وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي المناكير عن المشاهير. فاستحق الترك.

وقال الحاكم في المستدرک: هو شيخ من أهل مصر، قليل الحديث. اهـ. كلام الحافظ ابن حجر.

ولخص الحافظ ابن حجر رأيه فيه، فقال في التقريب ص: ٢٢١. ما نصه: زيادة - بكسر أوله وهاء في آخره - بن محمد الأنصاري، منكر الحديث من السادسة. دس. اهـ.

ومن قبله قال الحافظ الذهبي في الميزان^(١) في ترجمة زيادة بن محمد الأنصاري هذا، بعد ذكر رواية حديث النزول. ما نصه: فهذه ألفاظ منكراً لم يأت بها غير زيادة. وقد انفرد بحديث الرقية: «ربنا الذي في السماء». بالإسناد. اهـ.

وقال العقيلي في الضعفاء الكبير^(٢) في ترجمة زياد بعد أن ذكر مقولة البخاري فيه: منكر الحديث. قال العقيلي ما نصه: وهذا الحديث حدثناه يحيى بن عثمان بن صالح قال حدثنا أبو صالح حدثني الليث قال حدثني زيادة بن

(١) (٩٨/٢).

(٢) (٩٣/٢).

محمد الأنصاري عن محمد بن كعب القرظي عن فضالة بن عبيد عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «ينزل الله تبارك وتعالى في آخر ثلاث ساعات يبقين من الليل، فينظر في الساعة الأولى منهن في الكتاب الذي لا ينظر فيه أحد غيره، فيمحو ما يشاء ويثبت، وينظر في الساعة الثانية في عدن وهي مسكنه التي يسكن، لا يكون معه فيها إلا الأنبياء والشهداء والصديقون، وفيها ما لم يره أحد أو يخطر على قلب بشر، ثم يهبط في آخر ساعة من الليل فيقول: ألا مستغفر يستغفرني فأغفر له، ألا سائل يسألني فأعطيه، ألا داع يدعوني فأستجيب له، حتى يطلع الفجر».

قال أبو جعفر: والحديث في نزول الله عز وجل إلى السماء الدنيا ثابت فيه أحاديث صحاح. إلا أن زيادة هذا جاء في حديثه بألفاظ لم يأت بها الناس، ولا يتابعه عليها منهم أحد. اهـ.

وترجم ابن عدي في الكامل^(١): زيادة فقال ما نصه: زياد بن محمد الأنصاري. أظنه مديني. سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: زياد بن محمد عن محمد بن كعب القرظي. روى عنه الليث بن سعد. منكر الحديث. اهـ.

ثم ختم ابن عدي ترجمته بقوله^(٢) ما نصه: وزيادة بن محمد لا أعرف له إلا مقدار حديثين أو ثلاثة. روى عنه الليث وابن لهيعة ومقدار ما له لا يتابع عليه. اهـ.

فهذا إسناد ضعيف جداً ومتن منكر لا يتابع عليه راويه المعروف برواية المنكرات عن الثقات بشهادة أئمة من أهل الجرح والتعديل. ولقد أصاب الإمام

(١) (١٤٥/٤ - ١٤٦).

(٢) (١٤٦/٤).

ابن حبان كبد الحقيقة حين قال في ترجمة زيادة بن محمد هذا في كتابه المجروحين^(١) ما نصه: منكر الحديث جداً، يروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك. اهـ.

قلت: زيادة، ويقال زياد، بن محمد الأنصاري قد وقفنا له على حديثين اثنين فقط ولم نجد له حتى الآن ثالثاً. وكلاهما منكر عند الأئمة، وهما عند هذا الفقير كاتب هذه السطور باطلان موضوعان على مولانا رسول الله ﷺ. فالأول حديث الرقية وهو الحديث الذي ذكرناه والذي ناقش فيه الشيخ ابن تيمية ونؤاخذة على إيراد بل تحسينه ومعه تلميذه الشيخ ابن القيم.

والثاني: وهو حديث النزول كالأول أيضاً باطل موضوع مكذوب رواه جماعة لن أطيل بذكرهم لكني أثرت أن أوردته من عند جماعة ممن ألف بزعمه - الذي لم يصادف الحقيقة - كتباً في التوحيد أو العقيدة، وهي في الحقيقة كتب في التشبيه والتجسيم، والسبب في إيرادى للحديث من هذه الكتب أن الشيخين ابن تيمية وابن القيم ومن هو على منهجها يعتمدون عليها ويلتزمون ما فيها. وهي كتب مملوءة بالأحاديث الضعيفة والمنكرة بل الواهية والموضوعة.

فمنهم أبوسعيد عثمان بن سعيد الدارمي، المبتدع، - سامحه الله تعالى وإيانا - صاحب كتاب الرد على الجهمية، والذي ملأه بالعقائد التي تناقض القرآن والسنة وتمجّجها العقول السليمة من البدع والضلال. فقد روى أبو سعيد الدارمي هذا في كتابه المذكور^(٢). قال: حدثنا سعيد بن الحكم بن أبي مريم المصري أنبأنا الليث يعني ابن سعد قال: حدثني زيادة بن محمد عن محمد بن

(١) (٣٠٨/١) ترجمة (٣٦٨).

(٢) (٨٨/٨٧) حديث (٥٥).

كعب القرظي عن فضالة بن عبيد عن أبي الدرداء رضى الله عنه عن الرسول ﷺ قال: «إن الله تبارك وتعالى ينزل في ثلاث ساعات من الليل يفتح الذكر، فينظر الله في الساعة الأولى منهن في الكتاب الذي لم يره غيره، فيمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء، ثم ينزل في الساعة الثانية إلى جنة عدن وهي داره التي لم ترها عين، ولم تخطر على قلب بشر وهي مسكنه، ولا يسكنها معه من بني آدم غير ثلاثة، النبيين، والصديقين والشهداء، ثم يقول طوبى لمن دخلك. ثم ينزل في الساعة الثالثة إلى السماء الدنيا بروحه وملائكته، فتنتفض، فيقول: قومي بعزتي، ثم يطلع على عبادته فيقول: هل من مستغفر فأغفر له؟ هل من داع أجيب؟ حتى تكون صلاة الفجر. ولذلك يقول: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ يشهده الله وملائكة الليل والنهار. اهـ.

ومنهم أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة في كتابه: العرش^(١). قال: حدثنا الحسن بن صالح حدثنا عبدالله بن صالح حدثنا الليث قال حدثني زيادة بن محمد الأنصاري عن محمد بن كعب القرظي عن فضالة بن عبيد الأنصاري رضى الله عنه عن أبي الدرداء رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إن الله ينزل في ثلاث ساعات بقين من الليل، فيفتح الذكر، في الساعة الأولى الذي لم يره أحد غيره، فيمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء. ثم ينزل من الساعة الثانية إلى جنة عدن وهي داره التي لم يسكنها غيره، ولم تخطر على قلب بشر، وهي مسكنه، ولا يسكنها معه من بني آدم غير ثلاثة، النبيين، والصديقين والشهداء، ثم يقول: طوبى لمن دخلك. ثم ينزل في الساعة الثالثة إلى السماء الدنيا بروحه وملائكته، فتنتفض، فيقول: قومي بعزتي، ثم يطلع على عبادته فيقول: هل من مستغفر فأغفر له، هل من داع أجيبه، حتى تكون صلاة الفجر. وكذلك قوله

(١) ص: ٤٨٢. حديث (٨٦).

تعالى: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ فيشهد الله وملائكة الليل والنهار». اهـ.

ومنهم ابن خزيمة في كتابه: التوحيد^(١). قال ما نصه: وروى الليث بن سعد قال حدثني زياد بن محمد عن محمد بن كعب القرظي عن فضالة بن عبيد عن أبي الدرداء عن رسول الله ﷺ قال «إن الله ينزل في ثلاث ساعات بقين من الليل، يفتح الذكر في الساعة الأولى لم يره أحد غيره، فيمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء. ثم ينزل في الساعة الثانية إلى جنة عدن التي لم ترها عين، ولم تخطر على قلب بشر، ولا يسكنها من بني آدم غير ثلاث، النبيين، والصديقين والشهداء، ثم يقول: طوبى لمن دخلك. ثم ينزل في الساعة الثالثة إلى سماء الدنيا بروحه وملائكته، فتنتفض. فيقول: قومي بعزتي. ثم يطلع إلى عبادته فيقول: هل من مستغفر أغفر له، هل من داع أجيبه، حتى تكون صلاة الفجر. وكذلك يقول: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ فيشهد الله وملائكة الليل والنهار». حدثناه الإمام محمد بن يحيى قال حدثنا سعيد بن أبي مريم المصري قال حدثنا الليث بن سعد. وحدثناه علي بن داود القنطري قال ثنا عبدالله بن صالح قال ثنا الليث بن سعد بهذا الحديث بتمامه.

قال لنا علي بن داود: قال ابن بكير في هذا الحديث «ثم ينزل الله إلى السماء الدنيا فينتفض فيقول: قيومي؟؟ بعزتي».

ولفظ متن خبر أبي صالح قال: «إذا كان في آخر ثلاث ساعات بقين من الليل، ينظر الله في الساعة الأولى في الكتاب الذي لا ينظر فيه غيره، فيمحو ما شاء ويثبت، ثم ينظر الثانية في عدن وهي مسكنه لا يكون معه فيها إلا النبيون

(١) ص: ٣٢٢ حديث (٤٦).

والشهداء، وفيها مالم تره عين ولم يخطر على قلب بشر، ثم يهبط في الساعة الثالثة إلى السماء الدنيا فيقول: من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟ من يدعوني فأجيبه؟ حتى يطلع الفجر. ثم قرأ ﴿وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ يشهده الله وملائكته». اهـ.

ونحن الآن لن نتكلم في ضعف سعيد بن أبي مريم، ولا عبدالله بن صالح كاتب الليث بن سعد. لأن وجود زيادة بن محمد الأنصاري المتفرد برواية الحديث والذي قد بينا لك أيها القارئ أنه ضعيف جداً بل وإيه يكفي، إذ لا عبرة به ولا بروايته لأنه معروف برواية المنكرات عن الثقات. ومصدق ذلك أن الحديثين الذين رواهما كلاهما منكر بل باطل لا يمكن أن يكونا مما صدر من مشكاة النبوة ولسان الرسالة. وسوف أقدم الآن كلمة مختصرة في بيان بطلان الحديث الثاني - حديث النزول - وأما الأول - حديث الرقية - فسأتكلم عليه لاحقاً.

هذا الحديث إذا أردنا أن نتأمل في متنه فسوف نجد متناً منكراً متناقضاً يقطع العارف بالصنعة والمتأمل في نظره، أنه مركب مصنوع موضوع على مولانا رسول الله ﷺ. فهذا الحديث المكذوب الموضوع المفترى يجعل:

١ - النزول ثلاث مرات مع أن الثابت في حديث النزول أنه مرة واحدة. ونحن نؤمن بصفة النزول على ما تقرر عند أهل الحق من أنها صفة فعل الله تعالى لا نعلم كنهها ولا ندرك حقيقتها، ولكننا نقطع يقيناً لا شك فيه أنه ليس بمعنى الحركة لأن الحركة، والانتقال، والنزول، ونحوها مما هو من لوازم المخلوقين مستحيلة على الله تعالى. فإن لم يستطع القارئ تصور ذلك وإدراكه، فليصر إلى ما صار إليه أهل الحق أيضاً من تأويل النزول ويرتاح بذلك الجميع^(١).

(١) على أن هذا التأويل الذي يتعين على عموم الناس سلوكه حفاظاً على معتقداتهم من التدنس =

وقد أشار إلى هذا المعنى الإمام أبو جعفر العقيلي^(١) بعد روايته لهذا الحديث الموضوع فقال ما نصه: والحديث في نزول الله عز وجل إلى السماء الدنيا ثابت، فيه أحاديث صحاح. إلا أن زيادة هذا جاء في حديثه بألفاظ لم يأت بها الناس ولا يتابعه عليها منهم أحد. اهـ.

قلت: وهذه الألفاظ كثيرة شنيعة لا يجوز اعتقادها في حق الله تعالى ولا نسبتها إليه جلّ شأنه وعظم سلطانه.

٢ - هذا الحديث المكذوب الموضوع على مولانا رسول الله ﷺ، يُفصّل ويعدد ما يحصل في كل مرة من مرات النزول - المزعومة كذباً -، فيقول: «ينزل الله تبارك وتعالى في آخر ثلاث ساعات يبقين من الليل، فينظر في الساعة الأولى منهن في الكتاب الذي لا ينظر فيه أحد غيره، فيمحو ما يشاء ويثبت». اهـ. كما في رواية العقيلي. في حين نرى رواية الدارمي تقول: «إن الله تبارك وتعالى ينزل في ثلاث ساعات من الليل يفتح الذكر، فينظر الله في الساعة الأولى منهن في الكتاب الذي لم يره غيره، فيمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء». اهـ.

وهو تفصيل لم يأت به الثقات، وإنما تفرد به محمد الأنصاري الذي قال عنه ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك. اهـ.

٣ - ويفصّل ما يحدث في الساعة الثانية، فنجد الأمر عند العقيلي هكذا.

= يشبه أهل التجسيم هو منهج علمي رصين سلكه سلف الأمة وخلفها وليس هذا موضع بسط ذلك وذكر أمثله. فلا ينبغي لسالكه أن يستوحش بسبب ما يسمع من أصوات أهل العصر الناشئة.

«وينظر في الساعة الثانية في عدن وهي مسكنه التي يسكن، لا يكون معه فيها إلا الأنبياء والشهداء والصديقون، وفيها مالم يره أحد أو يخطر على قلب بشر». اهـ. وعند الدارمي هكذا: «ثم ينزل في الساعة الثانية إلى جنة عدن وهي داره التي لم ترها عين، ولم تخطر على قلب بشر وهي مسكنه، ولا يسكنها معه من بني آدم غير ثلاثة، النبيين، والصديقين والشهداء، ثم يقول: طوبى لمن دخلك». اهـ.

٤ - ونجد عند العقيلي في روايته. «ثم يهبط في آخر ساعة من الليل فيقول: ألا مستغفر يستغفري فأغفر له، ألا سائل يسألني فأعطيه، ألا داع يدعوني فأستجيب له، حتى يطلع الفجر». اهـ. في حين نجد أن رواية الدارمي تقول: «ثم ينزل في الساعة الثالثة إلى السماء الدنيا بروحه وملائكته، فتتنفض، فيقول: قومي بعزتي، ثم يطلع على عبادہ فيقول: هل من مستغفر فأغفر له؟ هل من داع أجيب؟ حتى تكون صلاة الفجر. ولذلك يقول: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ يشهده الله وملائكة الليل والنهار. اهـ. ومثلها رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وابن خزيمة.

فأنت ترى أيها الموفق أن فرقاً كبيراً بين الروایتين فرواية العقيلي. «ثم يهبط في آخر ساعة من الليل فيقول: ألا مستغفر يستغفري فأغفر له، ألا سائل يسألني فأعطيه، ألا داع يدعوني فأستجيب له، حتى يطلع الفجر».

وأما رواية الدارمي ومن معه فترى فيها. «ثم ينزل في الساعة الثالثة إلى السماء الدنيا بروحه وملائكته، فتتنفض، فيقول: قومي بعزتي، ثم يطلع على عبادہ فيقول: هل من مستغفر فأغفر له؟ هل من داع أجيب؟ حتى تكون صلاة الفجر. ولذلك يقول ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ يشهده الله

وملائكة الليل والنهار . اهـ .

فأنت ترى أيها الموفق الزيادة التي تقول: ينزل إلى السماء الدنيا بروحه وملائكته، فتنتفض الملائكة، ويقول لها الرب، سبحانه قومي بعزتي . وترى الزيادة التي تقول: إن قرآن الفجر أي صلاة الفجر كان مشهوداً، يشهده الله - تعالى الله سبحانه عما يقول الظالمون - وملائكة الليل والنهار .

فكيف تتأتى كل هذه الزيادات مع اتحاد السند؟ لا يمكن أن يتأتى ذلك إلا بسبب ذلك الضعف والتخليط .

وحديث شهود صلاة الفجر يجده من أراد معناه الصحيح في صحيح البخاري في عدة مواضع منها في: كتاب تفسير القرآن . باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾^(١) . بسنده عن سيدنا أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «فضل صلاة الجميع على صلاة الواحد خمس وعشرون درجة، وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الصبح» . يقول أبو هريرة: اقرءوا إن شئتم: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ اهـ . وهو في صحيح مسلم أيضاً^(٢) . ولفظه عند الترمذي في سننه^(٣) . أصرح: عن أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ . قال: «تشهده ملائكة الليل وملائكة النهار» . قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح . اهـ . وعلى كل حال هذا حديث زياد أو زيادة بن محمد الأنصاري وقد رأينا ما فيه من الألفاظ المنكرة التي يتفرد بروايتها عن الثقات ،

(١) [الإسراء: ٧٨] . حديث . (٤٧١٧) (٨٦١٦) .

(٢) حديث . (٦٤٩) . (٤٥٠/١) .

(٣) (١٥٣/٥) . حديث . (٣١٣٥) .

والتي تدل دلالة واضحة على أنه كما قال إمام الأئمة وجبل الحفظ في الأمة البخاري: منكر الحديث. اهـ. وهكذا قال عنه الإمامان الكبيران أبو حاتم الرازي والنسائي.

وقبل أن نطوي صفحة هذا الحديث أذكر لكل مسترشد أمراً يمعن نظره فيه حتى يعلم الحق. فهذا الحديث الباطل يجعل جنة طوبى مسكن رب العالمين ومسكن النبيين والصديقين والشهداء. تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وإذ قد فرغت من الكلام على الحديث الثاني لزيادة بن محمد الأنصاري - وهو حديث النزول -، فلنرجع للكلام على حديثه الأول - وهو حديث الرقية - الذي ناقش فيه الشيخين ابن تيمية وابن القيم ونتعقبهما في إيرادهم.

قد تكلمنا فيما تقدم على تضعيف الحديث وبيان بطلانه من حيث السند بما فيه كفاية وغنية. ونأتي الآن لبيان بطلان هذا الحديث من حيث متنه، وما انطوى عليه من معان وألفاظ لا تتصل بمشكاة النبوة المحمدية.

فأولاً من حيث الإجمال: هذا الحديث نظمه وسياق ألفاظه، لا يجد المتأمل فيهما ما يجده في الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ. وإنما يجد الإنسان في صياغة هذا الحديث ألفاظاً تشبه مشابهة تامة لما عند النصارى في إنجيلهم المحرّف. حتى أن بعض النصارى المعاصرين صار يعيب على المسلمين أنهم يأخذون من الإنجيل. بل بالغ بعض من لا يعرف قدر نفسه فضلاً عن قدر غيره. فرأينا مثلاً المعتوه المفتون الكاذب الحاقد المدعو زكريا بطرس وأتباعه المفتونين بضلاله المعاندين للحق مكابرة يقولون: إن النبي ﷺ اقتبس من الإنجيل الصلاة الربانية.

وقد رأيت في منتديات شبكة الفرقان الدعوية. موضوعاً بعنوان: كذب اقتباس النبي ﷺ الصلاة الربانية من الإنجيل. وصاحب الموضوع رمز لنفسه بـ: ابن تاشفين. رد فيه على هذه الدعوة، بما يعلم من مراجعة كلامه، لكن الذي يهمني من كلامه قوله:

والصلاة الربانية صيغتها كما يزعم النصارى: أبانا الذي في السموات، ليتقدس اسمك، ليأت ملكوتك، لتكن مشيئتك، كما في السماء كذلك على الأرض، أعطنا خبزنا.

فمثل هذه العبارات: - مثل: «ربنا الذي في السموات تقدّس اسمك»، «أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء، اجعل رحمتك في الأرض»، «أنت ربّ الطيبين». وإن حملها بعض علمائنا على وجه من وجوه القبول والتسليم، مستعيناً باللغة العربية وما تحمل من مجاز ودلالة ألفاظ. إما لأنه لم يمحّص فيها النظر من حيث ثبوت هذا اللفظ أو عدم ثبوته - أعني ثبوت إسناده - أو أنه أمضاها على سبيل التنزل والحيطة. فكأنه يقول على سبيل التسليم بصحة النسبة، يكون معناها كذا وكذا. إلا أننا نقول: حيث تبين لنا ومن دون شك، ضعف الإسناد وبطلانه. فإن المتن الذي فيه ما فيه إذا جاء من طريق الضعاف والمجاهيل، فإن هذا مما يزيد النفس طمأنينة في حكمها. ولو شرعت في مناقشة هذه الألفاظ، لطال النقاش كثيراً لأن النقاش يتفرع و تشعب مسالكه. فمثلاً: «ربنا الذي في السموات تقدّس اسمك» هذه الجملة «ربنا الذي في السموات تقدّس اسمك» إن جعلناها جملتين الأولى: «ربنا الذي في السموات» والثانية: «تقدّس اسمك». كانت الجملة الأولى مما لا يمكن قبولها إلا إذا قلنا بتأويلها بما يخرجها عن ظاهر اللفظ الذي هو ممنوع شرعاً إذ لا

يجوز أن يكون الله تعالى حالاً في مكان، لأنه خالق الزمان والمكان إذ كيف يمكن أن نجيز على الخالق القديم القدير الذي كان موجوداً متصفاً بجميع كمالات ربوبيته وألوهيته التي منها عدم احتياجه للمكان، ثم ندعي أنه بعد خلق السموات صارت مكاناً له، وصار حالاً فيها. يعني محتاجاً لها. إن هذا المعنى لو تأمل فيه إخواننا المخالفون لما بقيت عندهم أدنى شبهة. لكن القوم يرفضون التأويل ويرونه ضلالاً. ويصرون على حمل الألفاظ على ظاهر ما دلت عليه. فعندهم الله تعالى مكان، وعندهم الله تعالى نزول وحركة وعندهم الله تعالى قدم يضعها في النار، وهكذا. كل ذلك محمول على الحقيقة. ومع ذلك لا يكون تشبيهاً ولا تجسيماً؟؟؟! فسيحان قاسم العقول والفهوم.

فالحاصل إن أهل الحق ونعني بهم من وفق للصواب في فهم هذه المسألة لا يمكن أن يوافقوا على دعوى أن الله سبحانه وتعالى مكاناً. لأنهم يؤمنون إيماناً قاطعاً بوجوب تنزيه الله تعالى عن قيام الحوادث بذاته العلية، كما يؤمنون إيماناً قاطعاً بوجوب استحالة مشابته لخلقه، أو افتقاره إلى شيء من ذلك.

وهكذا الشأن في هذه الجملة، وباقي الجمل. كلما قدرنا تقديراً كان هناك اعتراض. وهو أمر يطول الكلام في تفصيله وضرب المثل ربما يكون كافياً كما أظن.

والحاصل أن متن الحديث منكر لا عبرة به. وقد بينا ما في سنده وبعض ما في متنه والله تعالى يتولى هدايتنا جميعاً بمنه وكرمه.

وأختم هذا الحديث بتعقب بعض الأئمة للشيخ ابن تيمية على إيراد هذا الحديث وفهمه له.

قال: العلامة شهاب الدين أحمد بن جهل الحلبي في كتابه النفيس.

الحقائق الجلية في الرد على ابن تيمية فيما أورده في الفتوى الحموية^(١) ما نصه: ثم ذكر حديث الرقية: «ربنا الله الذي في السماء تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رزقك في السماء». الحديث. وهذا الحديث بتقدير ثبوته، فالذي ذكره النبي ﷺ فيه: «ربنا الله الذي في السماء تقدس اسمك» ماسكت النبي ﷺ على «في السماء» فلاي معنى نقف نحن عليه؟! «ونجعل تقدس اسمك» كلاماً مستأنفاً؟ هل فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا أو أمر به؟

وعند ذلك لا يجد المدعي مخلصاً إلا أن يقول: الله تقدس اسمه في السماء والأرض. فلم خصصت السماء بالذكر؟

فنقول له: ما معنى «تقدس»؟ إن كان المراد به التنزيه من حيث هو تنزيه فذلك ليس في سماء ولا أرض، إذ التنزيه نفي النقائص، وذلك لا تعلق له بجرباء ولا غبراء. فإن المراد أن المخلوقات تقدس وتعترف بالتنزيه، فلاشك أن أهل السماء مطبقون على تنزيهه تعالى، كما أنه لا شك أن في أهل الأرض من لم ينزهه، وجعل له نداً، ووصفه بما لا يليق بجلاله، فيكون تخصيص السماء بذكر التقديس فيها لانفراد أهلها بالإطباق على التنزيه، كما أنه سبحانه لما انفرد في الملك في يوم الدين عمن يتوهم ملكه خصصه بقوله تعالى: «مالك يوم الدين» وكما قال سبحانه وتعالى بعد دمار الملك: «لمن الملك اليوم لله الواحد القهار».

وأعاد هذا المدعي الحديث من أوله، ووصل إلى أن قال: فليقل: «ربنا الذي في السماء».

قال: وذكر ووقف على قوله «في السماء» فليت شعري هل جَوَّز أحد من العلماء أن يفعل مثل هذا؟ وهل هذا إلا مجرد إيهام أن سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم وعليهم. قال «ربنا الله الذي في السماء»؟. اهـ. كلام العلامة ابن جهيل رحمه الله تعالى.

*** **

الحديث الثامن

قال الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في مجموع الفتاوى^(١) بعد كلام له، ما نصه: ثم هب أن هذا في الدنيا فكيف تصنعون في الآخرة؟ وقد جاء في الأثر: «يا عبدي أنا أقول للشيء كن فيكون، أطعني أجعلك تقول للشيء كن فيكون، يا عبدي أنا الحي الذي لا يموت، أطعني أجعلك حيا لا تموت»، وفي أثر: «أن المؤمن تأتيه التحف من الله: من الحي الذي لا يموت إلى الحي الذي لا يموت». فهذه غاية ليس وراءها مرمى، كيف لا وهو بالله يسمع وبه يبصر وبه يبطلش وبه يمشي؟ فلا يقوم لقوته قوة. اهـ.

وأقول: هذا مثال واضح وصريح لما كنت قد قلته في مقدمة كتابي هذا/ ونصه: وثانيا: بيان أن الشيخين - ابن تيمية وابن القيم - كانا في كثير من الأوقات يندفعان في تقرير ما يريان أو يعتقدان، وتقوية ذلك، فيستدلان بالحديث الضعيف أو شديد الضعف، بل والمنكر والواهي، وأحيانا بالموضوع. اهـ.

وفي كلام وتصرف الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - وقفات لا بد منها:

* الوقفة الأولى: أن الشيخ قال: جاء في الأثر، وقال: وفي أثر. وهذا تصرف لا يخلو من ذكاء وإيجاد مجال وفسحة للتخلص من المسألة العلمية،

فهو لم يجزم أن هذا الكلام حديث، وأثر استخدام كلمة «الأثر» التي قد تطلق ويراد بها كلام رسول الله ﷺ، وقد تطلق ويراد بها كلام غير رسول الله ﷺ. فكأنه بهذا قد ضيق الدائرة على من يتعقبه، ووسعها على من يريد أن يدافع عنه. بحيث يقول الثاني: إن الشيخ لم يصرح بنسبة الكلام لرسول الله ﷺ فلا ينبغي التعقب عليه. وسوف نبطل هذا الدفع فيما يأتي.

❖ الوقفة الثانية: أن الشيخ - رحمه الله تعالى - قد استدل في كلامه على ما ذهب إليه في هذه المسألة بهذا الأثر الذي أرسله إرسالا بحيث لم يذكر له مخرجا، ولم يبين له حكما من حيث ثبوته أو عدمه، وقد نقلنا لك من كلام الشيخ ابن تيمية نفسه ضرورة المطالبة بصحة النقل وأن هذا الأمر متفق عليه لا ينازع فيه أحد من العلماء. لكن الشيخ هنا قد زاد في عمله على ما ينكره هو وغيره من العلماء، حيث وعّر الطريق أكثر إذ لم يبين هنا أصلا هل هذا المنقول - الذي يستدل به - من كلام النبي ﷺ أم من كلام غيره عليه الصلاة والسلام؟

❖ الوقفة الثالثة: إن قلنا إن الشيخ أراد بكلمة الأثر هنا أن الكلام ليس من كلام النبي ﷺ وإنما هو مما أثر عن غيره صلوات الله تعالى وسلامه عليه وعلى آله وصحبه. فحينئذ نقول للشيخ وللمدافعين عن موقفه: من هذا الغير؟ وهل ثبت عنه هذا الكلام بما يثبت به نقل الخبر؟ وهل من المنهج الصحيح في الاستدلال على المسائل العلمية وتبني المواقف وإصدار الأحكام الشرعية، أن يقال: «جاء في الأثر» من دون بيان صحة هذا الأثر، أو بيان ذات المأثور عنه هذا الكلام؟ ثم أخيرا هل هذا عمل الأئمة المحققين... الخ الأوصاف!!

* الوقفة الرابعة: أن هذا الكلام الذي ذكره الشيخ ابن تيمية واستدل به على صحة ما ذهب إليه . كلام يحتاج إلى سند يشده ويصل حبله بصاحبه ، حتى نعلم بعد ذلك أين موقعه من الأدلة المعتبرة شرعا . يعني لا بد لنا أن نعرف قائله حتى نعرف بعد ذلك هل هو ممن يقبل قوله أم لا ؟

* الوقفة الخامسة: أن هذا الأثر ليس له أصل عن رسول الله ﷺ ، وظني بل أجزم أن الشيخ ابن تيمية وهو حافظ من الحفاظ لا شك في ذلك ولا ريب ، واختلاف الآراء وتباين المواقف ، ليس معناه غمط الناس حقهم وفضلهم ، وليس قصدي انتقاص أي من الشيخين - ابن تيمية أو ابن القيم كما قلت سابقا وأؤكد هنا - فإذا سلمنا بذلك واتفقنا على أن هذا الأثر لا يوجد له أصل عن المشرع ﷺ المبلغ عن ربه سبحانه وتعالى ، نقول: إن استخدام كلمة الأثر هنا توهم بعض من لم يحسن صناعة العلم والحديث - خاصة - أن هذا الكلام المنقول دليل شرعي معتبر ، خصوصا وأنه صادر من عالم كبير وحافظ شهير ، وهذا فعلا ما حصل لبعض المنتسبين للشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - المتعلقين بكتبه العاكفين عليها المؤثرين لها على غيرها ، فقد وقع هؤلاء في هذا الخطأ نتيجة لخطأ الشيخ .

ولا بأس هنا أن أنقل للقارئ صورة من صور انخداع بعض شبابنا بمثل هذا الكلام من الشيخ ابن تيمية ، وجدت فيما يسمى: أرشيف ملتقى أهل الحديث^(١) ما نصه:

السلام عليكم ورحمة الله

هل هو صحيح أن ابن تيمية رحمه الله تعالى قال ما يلي: وقد جاء في

الأثر: «يا عبدي أنا أقول للشيء كن فيكون أطعني أجعلك تقول للشيء كن فيكون، يا عبدي أنا الحي الذي لا يموت أطعني أجعلك حيا لا تموت» وفي أثر: «إن المؤمن تأتيه التحف من الله: من الحي الذي لا يموت إلى الحي الذي لا يموت» فهذه غاية ليس وراءها مرمى كيف لا وهو بالله يسمع وبه يبصر وبه يبطش وبه يمشي؟ فلا يقوم لقوته قوة.

لقد تحيرت أمام هذا القول ربما لم أفهمه. جزاكم الله خيرا على توضيح [هكذا كُتبت].

وجاء الجواب بما صورته:

فهذه الآثار التي احتج بها هذا الرجل على ما زعم أن الولي يقول للشيء كن فيكون. «يا عبدي أنا أقول للشيء كن فيكون أطعني أجعلك تقول للشيء كن فيكون، يا عبدي أنا الحي الذي لا يموت أطعني أجعلك حيا لا تموت». وهذه الآثار حتى لا يحتج الرجل ويتعلق بكلام ابن تيمية، فإني أقول: الكلام على المسألة من وجهين. الأولى: من جهة تعلقه باحتجاج ابن تيمية فلا حجة له في كلام ابن تيمية وذلك لأمرين.

الأول: أن ابن تيمية ساق هذه الآثار اعتضادا لا اعتماداً على تفضيل أهل الجنة على الملائكة في الآخرة.

الثاني: أن ابن تيمية خالفهم فيما تدل عليه الآثار، وفي فهمها وتفسيرها، فبين أن هذه الآثار في الآخرة، وبهذا يتضح أنه لا مجال لتعلق الخرافة الصوفية كلام ابن تيمية [كذا كُتبت].

الوجه الثاني: من جهة الاحتجاج بهذه الآثار على ما زعم هذا المبطل أن الولي يقول للشيء كن فيكون.

فالجواب:

أولاً: أيها الخرافي الصوفي من قواعدكم أيها الخرافية: أنكم تحتجون بما هب ودب بالمكذوب والموضوع والقصص المخترعة وغيرها من الأمور، أما عند أهل السنة، فالقاعدة «إن كنت ناقلًا فالصحة» فإيها الخرافي أين صحة هذا الأثر وما درجته من القبول والرد ومن أخرجه؟؟؟ وهل تظن أنه بذكر ابن تيمية له اعتضادا لا اعتمادا صار حجة، وهل تظن أن مجموع الفتاوى لابن تيمية، مع أن ابن تيمية لم يعزه للرسول ﷺ، ومع ذلك جاء هذا الخرافي وجعل هذا الأثر حجة له على أن الولي خالق مع الله!!!! ألا هذا عقل، وأما تقليد ابن تيمية فلا ينفعه كما قدمت في الوجه الأول، فأثر لا يعرف من أخرجه ولا درجته، يأتي هذا الخرافي فيحتج فالحمد لله على نعمة العقل.

أما من جهة تفسير الأثر فقد قدمت أن هذا في الآخرة لا في الدنيا (يا عبدي أنا أقول للشيء كن فيكون أطعني أجعلك تقول للشيء كن فيكون يا عبدي أنا الحي الذي لا يموت أطعني أجعلك حيا لا تموت) وذلك أن الله كتب الموت على كل أحد قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٥].

فلم يكتب الله الحياة لأحد في الدنيا وقال ﷺ: «أَنَّهُ مَا مِنْ نَفْسٍ مِّنْفُوسَةٍ الْيَوْمَ تَأْتِي عَلَيْهَا مِائَةُ سَنَةٍ وَهِيَ حَيَّةٌ يَوْمَئِذٍ» أخرجه الإمام مسلم في صحيحه من حديث جابر بن عبد الله. فالحمد لله سبحانه وتعالى يقول أطعني يا ابن آدم أدخلك الجنة فتكون فيها حيا بلا موت كما قال سبحانه وتعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ وَوَقَّعَهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [الدخان: ٥٦]. بخلاف أهل النار الذين قال الله فيهم ﴿إِنَّهُمْ مِّن يَّأْتِ رَبَّهُمْ جُحْرًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ

لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى ﴿٧٤﴾ [طه: ٧٤] وتقول للشيء كن فيكون في الجنة فإنه لا يشتهي المؤمن شيئاً في الجنة إلا كان فضلاً من الله ونعمة نسأل الله فضله.

ولذلك أورد ابن تيمية أثراً آخر حذفه هذا الخرافي مقاله المستقل [كذا] وكان قد أوردته قبل ذلك فلما علم أنه حجة عليه قام بحذفه وهذا الأثر هو: (أن المؤمن تأتية التحف من الله من الحي الذي لا يموت إلى الحي الذي لا يموت) ومعلوم أن هذا في الجنة أي تأتية الهدايا من الله الحي الذي لا يموت إلى المخلوق [كذا وصوابها المخلوق] الذي في الجنة الحي الذي لا يموت). اهـ. كلام أصحاب ذلك الأرشيف.

وأقول: هو كلام تضحك منه الثكلى وتتجدد به مآسي النفوس وتنكأ به جروحها، وأنا في كتابي هذا أحاول أن لا أشتغل بنقاش من لا علم عنده، ولكنني أضطر إلى ذلك أحيانا كهذه الحالة التي أنا فيها، ولذلك سأنبّه سريعا على بعض الأمور.

١ - وجدنا من كتب هذا الجواب، يشتد كثيرا وبأسلوب قوي شديد على ذلك الشخص الذي يختلف معه لأنه استدل بنقل ابن تيمية لهذه الآثار أو لنقل إنه نقلها من عند ابن تيمية وبنى عليها رأيا واعتمدها في ذلك. في حين إنه ذهب يلتمس تأويلا لكلام الشيخ ابن تيمية حين أوردها.

٢ - وجدنا كاتب الجواب يقول: ... أن ابن تيمية ساق هذه الآثار اعتضادا لا اعتمادا. اهـ. ما يشعرك بصحة ما نقوله من أن البعض يرى ويعتقد أن احتجاج الشيخ ابن تيمية بحديث واعتماده عليه في استنباط حكم يعني ذلك أن ذلك الحديث صحيح. ولعل مما يؤيد هذا، ما قاله أخونا صاحب الجواب، ونصه: فيا أيها الخرافي أين صحة هذا الأثر وما درجته من القبول

والرد ومن أخرجه؟؟؟ وهل تظن أنه بذكر ابن تيمية له اعتضادا لا اعتمادا صار حجة. اهـ. المراد. فانظر كيف أنه وجّه سؤالاً صحيحاً علمياً لمن يرد عليه يطالبه فيه بوجوب معرفة صحة ذلك الخبر أو عدم صحته، ووجوب معرفة من أخرجه. لكنه للأسف توقف في طرح هذا السؤال عند هذا الذي يختلف معه. ولم يكن منصفاً ولا سالكا سبيل العدل والعلم، اللذان يقضيان بتوجيه ذلك السؤال إلى الشيخ ابن تيمية أصالة.

وخذ بعد ذلك من هذا الألمعي الفذ الذي ابتلي الحديث به وبأمثاله المتطفلين على حماه وموائده، خذ من بنات أفكاره قاعدة جديدة في التصحيح والتضعيف لم يهتد إليها السابقون ولن يدركه فيها اللاحقون مفادها أن ما يذكره الشيخ ابن تيمية من أحاديث وآثار معتمدا عليها فإنها صحيحة.

٣ - نحن نعتقد أنه لا يوجد عاقل في هذا الكون يظن أن أحداً أياً كان يستطيع أن يخلق، فكيف يظن بمسلم ثم يكون فوق ذلك منتسباً للعلم كيف يظن بمثل هذا أن يقول: إن الولي خالق مع الله، ومن يقل مثل هذا فهو كافر ونحن أول من يبرأ إلى الله تعالى منه ومن قوله.

٤ - وجدنا صاحب الجواب يقول متهما بغير علم ولا دليل ما نصه: أيها الخرافي الصوفي من قواعدكم أيها الخرافية: أنكم تحتاجون بما هب ودب بالمكذوب والموضوع والقصص المخترعة وغيرها من الأمور. اهـ. وأقول: لم تصدق في هذا. وهل يجوز ذكر الموضوعات اعتضادا لا اعتمادا؟؟!!

وعلى كل حال لست بصدد الرد على الأخ صاحب الجواب، لأنه ليس بالذي ينبغي أن يضاع الوقت بالاشتغال به. وإنما قصدي بهذا الكتاب تصحيح منهج وإيقاظ نائم وتنبيه غافل.

فهذا حال الأثر الأول، أثر لا أصل له. وكذلك الشأن في الأثر الثاني: «أن المؤمن تأتيه التحف من الله من الحي الذي لا يموت إلى الحي الذي لا يموت». فهذا أثر أيضا لا أصل له ولا سند. وقد عجبت هنا عجبا شديدا من الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - فإنه هنا أشبه ما يكون بعلماء الوعظ والرقائق، لا ترى من شخصية الحافظ الناقد المحدث شيئا، وإنما ترى تساهلا ظاهرا. فأين من يقيمون الدنيا على هذا الإمام أو ذاك لأنه يورد الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لماذا يقع التجاوز عن ذلك حين يتعلق الأمر بالشيخ ابن تيمية أو تلميذه الشيخ ابن القيم؟

ولنختم لك الكلام على هذا الأثر، بما هو أعجب وأغرب من هذا فآلق إليّ زمام سمعك ولب عقلك. قال الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في مجموع الفتاوى^(١): ما نصه: وقال النبي ﷺ «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره»، «ورب أشعث أغبر مدفوع بالأبواب لو أقسم على الله لأبره». وهذا عام في كل الأشياء وجاء تفسير ذلك في آثار: إن من عباد الله من لو أقسم على الله أن يزيل جبلا أو الجبال عن أماكنها لأزالها وأن لا يقيم القيامة لما أقامها. وهذا مبالغة. اهـ. كلام الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - .

قلت: وفيه عجائب كان مقام الشيخ ابن تيمية العلمي عندنا أجل وأرفع وأكبر من أن يسقط في مثل هذه الأخطاء العلمية ولا أريد أن أقول العقدية، لأننا نحترم علماءنا وخصوصا المتقدمين منهم ونحفظ لهم حقهم ونعرف لهم فضلهم وسبقهم ونشكر لهم خدمتهم للإسلام والمسلمين، حتى إن اختلفنا معهم في المنهج أو تباينت الأفكار وتباعدت المواقف. وتنبيهاتنا في هذا

الكتاب أو غيره القصد منها خدمة السنة والنصح للأمة وإصلاح منهج أدركه ما أدركه من الشطط الفكري، وبعد ذلك هو من حيث لا يشعر الكثيرون الذين لن يألوا جهدا في التجني على شخصي الضعيف ونصب سهام الطعون ومجانيق التبديع - أقول: هو خدمة لكتب الشيخين ابن تيمية وابن القيم غفر الله تعالى لنا ولهما وسامحنا وإياهما وجمعنا جميعا على موائد عفوه وفضله وكرمه. على كل حال النوايا علمها عند ربي سبحانه. فلنبين لك أيها القارئ الكريم ما في كلام الشيخ ابن تيمية هذا من مؤاخذات.

١ - بعد أن أورد الشيخ ابن تيمية قول النبي ﷺ: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره» وقوله ﷺ: «رب أشعث أغبر مدفوع بالأبواب لو أقسم على الله لأبره». علّق على ذلك بقوله: وهذا عام في كل الأشياء اهـ.

وهو كلام غير صحيح على إطلاقه لا يقوله العالم المحقق في علمي العقيدة والأصول، لأن هذا العموم ليس في كل الأشياء كما قال ابن تيمية، بل هو عام مخصوص بما هو جائز، أعني أن هذا العموم دائرته هي حدود كون الشيء المسؤول جائزا وقوعه، أما لو كان الأمر المسؤول غير جائز وقوعه فإنه لو قدر أن ذلك العبد المحبوب المقرب سألَه فإنه لا يستجاب له ولا يعطى سؤله. ولا نريد الإطالة فليرجع كل طالب علم إلى قصة سيدنا نوح على نبينا وعليه الصلاة والسلام في القرآن العظيم في شأن ابنه حين هلك. والقصة معروفة فلا داعي للإطالة.

٢ - أكّد الشيخ ابن تيمية فهمه للعموم بذكر هذا الأثر: إن من عباد الله من لو أقسم على الله أن يزيل جبلا أو الجبال عن أماكنها لأزالها، وأن لا يقيم القيامة لما أقامها.

ثم أدرك - رحمه الله تعالى - أن إشكالا علمياً قام أمامه في كلامه ، لكنه لم يهتدٍ لحله - والملكات أمور عارضة كثيرا ما تغيب عن صاحبها - فعقّب بقوله: وهذا مبالغة. فكان هذا غير جيّد ولا صحيح ، ولو أدرك ابن تيمية أن العموم الذي ادّعه في فهم الحديثين وأيده بهذا الأثر ، عموم مخصوص بالجائز لما وقع في هذا الخطأ العلمي الكبير .

٣ - بعد أن أورد الشيخ ابن تيمية أثر: إن من عباد الله من لو أقسم على الله ... ، وأن لا يقيم القيامة لما أقامها . علّق على ذلك بقوله: وهذا مبالغة .

وأقول: لست أدري كيف أجيب وأعتذر عن ابن تيمية في كلامه هذا؟ كما أنني لست أدري كيف أناقشه فيه أيضا؟ فإن كلامه هذا قاصمة ظهر على كل حال .

ثم ظهر لي أن أفضل جواب هو أن هذا الكلام زلة قدم وهفوة قلم وكبوة فارس .

وأما النقاش فنقول: قول ابن تيمية هذا مبالغة ، سببه أنه وجد أن قيام الساعة أمر حتمي لا مرد له ، فحمل ذلك الجزء من الأثر المتعلق بهذا المعنى حملة على المبالغة فرارا من المعارضة . فكان هذا الفهم غير صائب .

وغاب عن ابن تيمية أن المبالغة معناها عدم المطابقة التامة في الواقع وحصول المسامحة في تنزيل معنى على آخر لوجود علاقة وترابط في المعنى المقصود التنزيل عليه . كقولنا: فلان كالأسد ، فإننا هنا نبالغ في وصف الشخص في الشجاعة والقوة ، فنشبهه بالأسد لوجود صفة أو معنى يشترك فيه المشبه والمشبه به . وكلنا يعلم علم اليقين أن فلانا هذا ليس كالأسد تماما في

الشجاعة والقوة. فهنا نقول: إننا بالغنا في مدح فلان والثناء عليه فجعلناه في ذلك كالأسد.

أما هنا حيث استعمل الشيخ ابن تيمية كلمة «مبالغة» فهو استعمال باطل لغة وشرعا، لأن هذا الأثر خبر، والخبر إذا نسب إلى الشرع فلا بد أن يطابق الواقع، وإلا فإنه يكون كذبا لا تجوز نسبته إلى الشرع، كما لا يجوز أن يكون مفسرا لنص شرعي، يعني أن هذا النص الذي يفيد أن من عباد الله من لو أقسم على الله أن لا يقيم الساعة لما أقامها، إذا نسب إلى نبينا سيدنا محمد ﷺ أو إلى أي نبي آخر فإن قواعد العلم الشرعي تقضي بلزوم تكذيب ذلك النص وإبطال نسبته إلى أي نبي كان عليهم جميعا الصلاة والسلام. وذلك لأن خبر الله تعالى أو خبر أحد من رسله أو أنبيائه لا يمكن أن يكون غير صادق، أعني غير مطابق للواقع. ولا يمكن أن يبالغ نبي مبلّغ عن الله تعالى فيذكر شيئا غير صحيح بزعم المبالغة. فرحم الله تعالى الشيخ ابن تيمية وغفر له هذه السقطة الكبيرة التي ما أوقعه فيها إلا شدة تمسكه برأيه واندفاعه القوي في تقرير ذلك وتأييده، بحيث غاب عنه تحقيقه فصار يستدل بنص يحيل الشرع وقوع مفاده، وتبطل النصوص القطعية ثبوتا ودلالة ألفاظه، والأمر لله من قبل ومن بعد، ومرد العلم إليه سبحانه وتعالى.

٤ - كل ما قلته هو نقاش لكلام الشيخ ابن تيمية، أما هذا الأثر فهو أثر لا أصل له ولا سند كسابقه، غير أنه يزيد عليهم أنه باطل في نفسه لا يمكن نسبته لأحد من الأنبياء فإن زعم زاعم أنه مأثور عن أحد غير الأنبياء، قلنا له: غيرهم غير معصوم وكلامه يحتمل الخطأ والصواب وهو هنا خطأ محض لا يقبل.

فيا إخواننا المتعلقين بالشيخ وكتبه لا يملك أحد أن يحول بينكم وبين ذلك، ولكن يحدونا الأمل أن تعيدوا النظر في كيفية قراءتكم لكتب الشيخ ابن تيمية وتلميذه الشيخ ابن القيم.

الحديث التاسع

قال الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في مجموع الفتاوى^(١).

ما نصه:

وأما السؤال الثاني. فروي عن بعض الأولين: أن الملائكة الذين سجدوا لآدم ملائكة في الأرض فقط، لا ملائكة السموات. ومنهم من يقول: ملائكة السموات دون الكروبيين، وانتحى ذلك بعض المتأخرين، واستنكر سجود الأعلين من الملائكة لآدم مع عدم التفاتهم إلى ما سوى الله. ورووا في ذلك: «إن من خلق الله خلق لا يدري أخلق آدم أم لا؟». اهـ كلام الشيخ ابن تيمية.

قلت: وإيراد الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - لهذا الحديث، وسكوته عنه دون بيان من أخرجه، أو بيان رتبته، ودون بيان ما في لفظه من نكارة. كل ذلك مما ينتقد عليه أشد الانتقاد. ولا يشفع للشيخ أنه أورد هذا الحديث على أنه حجة لأناس قالوا قولاً، وذهبوا مذهباً، واختاروا رأياً.

ولابد من بيان وتوضيح هذا الإجمال. فنقول: هذا الحديث الذي ذكره الشيخ ابن تيمية وجدنا له أربعة طرق. الأول عند ابن أبي الدنيا في كتاب التفكير والاعتبار، والثاني والثالث والرابع عند أبي الشيخ ابن حيان في كتاب

(١) (٤/٣٦١ - ٣٦٢).

العظيمة. فالأول أورده الحافظ ابن كثير في تفسيره. في تفسير سورة الطلاق^(١). قال ما نصه:

قال الإمام أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا القرشي في كتابه: التفكير والاعتبار: حدثني إسحاق بن حاتم المدائني حدثنا يحيى بن سليم عن عثمان بن أبي دهرش قال: بلغني أن رسول الله ﷺ انتهى إلى أصحابه وهم سكوت لا يتكلمون. فقال: «مالكم لا تتكلمون؟» فقالوا: نتفكر في خلق الله عز وجل. قال: «فكذلك فافعلوا، تفكروا في خلق الله ولا تتفكروا فيه، فإن بهذا المغرب أرضاً بيضاء نورها بياضها - أو قال: بياضها نورها - مسيرة الشمس أربعين يوماً، بها خلق من خلق الله تعالى لم يعصوا الله طرفة عين قط». قالوا: فأين الشيطان عنهم؟ قال: «ما يدرون خلق الشيطان أم لم يخلق؟». قالوا: أمّن ولد آدم؟ قال: «لا يدرون خلق آدم أم لم يخلق؟»

وهذا الحديث مرسل، وهو منكر جداً، وعثمان بن أبي دهرش ذكره ابن أبي الحاتم في كتابه، فقال: روى عن رجل من آل الحكم بن أبي العاص، وعنه سفيان بن عيينة ويحيى بن سليم الطائفي وابن مبارك. سمعت أبي يقول ذلك. اهـ.

ومن طريق ابن أبي الدنيا رواه ابن الجوزي في: المنتظم^(٢). قال: أخبرنا إسماعيل بن أحمد قال أخبرنا عاصم بن الحسن قال أخبرنا أبو الحسين بن بشران قال حدثنا أبو صفوان قال حدثنا أبو بكر القرشي قال حدثني إسحاق بن حاتم المدائني به.

(١) آية ١٢ (٤/٤٠٩ - ٤١٠).

(٢) (١/١٧٠).

والطريق الثاني رواه أبو الشيخ ابن حيان في: العظمة^(١). قال ما نصه: حدثنا أبو العباس الهروي حدثنا محمد بن زياد الزيايدي حدثنا معتمر عن المغيرة بن سلمة قال: أخبرني أبو أمية مولى شبرمة واسمه الحكم عن بعض أئمة الكوفة قال: قام ناس من أصحاب رسول الله ﷺ فقصد رسول الله ﷺ نحوهم فسكتوا.

فقال: «ماكنتم تقولون؟». قلنا: يا نبي الله ﷺ نظرنا إلى الشمس فتفكرنا فيها من أين تجيء وأين تذهب؟ وتفكرنا في خلق الله عز وجل. فقال ﷺ: «كذلك فافعلوا، تفكروا في خلق الله، ولا تفكروا في الله، فإن الله تبارك وتعالى وراء المغرب أرضاً بيضاء بياضها نورها أو نورها بياضها مسيرة الشمس أربعين يوماً، فيه خلق من خلق الله عز وجل لم يعصوا الله عز وجل طرفة عين». قيل: يا نبي الله من ولد آدم هم؟ قال: «ما يدرون خلق آدم أو لم يخلق؟». قيل: يا نبي الله فأين إبليس عنهم؟ قال: «ما يدرون خلق إبليس أم لم يخلق».

الطريق الثالث رواه أبو الشيخ ابن حيان في: العظمة^(٢).

قال ما نصه: حدثنا أحمد بن جعفر بن نصر الجمال حدثنا حميد بن زنجويه حدثنا أبو الأسود النضر بن عبد الجبار حدثنا مسلمة بن علي عن عبد الرحمن الخراساني عن مقاتل بن حيان عن محمد بن كعب القرظي عن أبي هريرة ؓ عن رسول الله ﷺ قال: «إن الله تعالى أرضاً من وراء أرضكم هذه بيضاء نورها و بياضها مسيرة شمسكم هذه أربعين يوماً» قالوا: كأن

(١) (١٤٤١/٤ - ١٤٤٢).

(٢) (١٤٣٩/٤ - ١٤٤٠) حديث (٩٥١).

رسول الله ﷺ يعني مثل الدنيا أربعين مرة. «فيها عباد الله تعالى لم يعصوه طرفة عين». قالوا: يا رسول الله أمن الملائكة هم؟ قال: «ما يعلمون أن الله خلق الملائكة». قالوا: يا رسول الله أفمن ولد آدم هم؟ قال: «ما يعلمون أن الله عز وجل خلق آدم». قالوا: «يا رسول الله أفمن ولد إبليس هم؟» قال: «ما يعلمون أن الله عز وجل خلق إبليس». قالوا: يا رسول الله فمن هم؟ قال: «هم قوم يقال لهم الروحانيون خلقهم الله عز وجل من ضوء نوره».

والطريق الرابع رواه أبو الشيخ ابن حيان أيضا في العظمة^(١). قال ما نصه: حدثنا أبو الطيب أحمد بن روح حدثنا علي بن عمرو عن إبراهيم ابن موسى البحراني عن مقاتل عن عكرمة عن ابن عباس ؓ قال: دخل علينا رسول الله ﷺ ونحن في المسجد خلق خلق، فقال لنا رسول الله ﷺ: «فيم أنتم؟» قلنا: نتفكر في الشمس كيف طلعت وكيف غربت؟ قال: «أحسنتم كونوا هكذا، تفكروا في المخلوق ولا تفكروا في الخالق، فإن الله عز وجل خلق ما شاء لما شاء، وتعجبون من ذلك، إن من وراء ق سبع بحار كل بحر خمسمائة عام، ومن وراء ذلك سبع أرضين نورها لأهلها، ومن وراء ذلك سبعين ألف أمة يطيطرون، خلقوا على أمثال الطير هو وفرخه في الهواء لا يفترون عن تسبيحة واحدة، من وراء ذلك سبعون ألف أمة خلقوا من ريح، فطعامهم ريح، وشرابهم ريح، وثيابهم من ريح، وأنيتهم من ريح، ودوابهم من ريح، لا تستقر حوافر دوابهم على الأرض إلى قيام الساعة، أعينهم في صدورهم، ينام أحدهم نومة واحدة، ورزقه عند رأسه، ومن وراء ذلك سبعون ألف أمة، ومن وراء ذلك ظل العرش، وفي ظل العرش سبعون ألف أمة

(١) (١٤٨٩/٤ - ١٤٩١).

ما يعلمون أن الله تبارك وتعالى خلق آدم ولا ولد آدم، ولا إبليس ولا ولد إبليس، وهو يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

فهذه طرق هذا الحديث وألفاظه، وإليك بيان حال أسانيدها، وبيان بعض ما في متونها.

فأما الطريق الأول، وهو رواية ابن أبي الدنيا حيث قال: حدثني إسحاق بن حاتم المدائني حدثنا يحيى بن سليم عن عثمان بن أبي دهرش قال: بلغني الحديث.

فأولاً: قد تقدم كلام الحافظ ابن كثير في هذا الطريق، حيث قال في تفسيره: وهذا حديث مرسل، وهو منكر جداً. وعثمان بن أبي دهرش ذكره ابن أبي حاتم في كتابه فقال: روى عن رجل من آل الحكم بن أبي العاص، وعنه سفیان بن عيينة ويحيى بن سليم الطائفي وابن المبارك. سمعت أبي يقول ذلك. اهـ كلام الحافظ ابن كثير.

وأقول: ومن قبل الإمام أبي حاتم قال إمام الأئمة البخاري في تاريخه الكبير^(١) ما نصه: عثمان عن أبي دهرش عن رجل من آل الحكم بن أبي العاص عن النبي ﷺ. روى عنه ابن عيينة ويحيى بن سليم. مرسل. اهـ. كلام البخاري. وذكر عثمان هذا ابن حبان في ثقاته^(٢). فقال ما نصه: عثمان بن أبي دهرش يروي عن آل الحكم بن أبي العاص. روى عنه سفیان بن عيينة ويحيى بن سليم. اهـ.

(١) (٢٢٠/٦).

(٢) (١٩٦/٧).

فعثمان هذا لم نجد فيه توثيقاً صريحاً لأحد وذكر ابن حبان له في الثقات، كان جرياً منه على عادته في التساهل في التوثيق الذي يكون سببه تحسين الظن بالراوي. والناقد الخبير بأحوال الرجال يجد ذلك واضحاً هنا، ففي حين يقول الإمامان البخاري وأبو حاتم عن عثمان إنه روى عن رجل من آل الحكم بن أبي العاص.

نجد التساهل والتسامح يدرك ابن حبان في نقل هذه المسألة فيقول: يروى عن آل الحكم بن أبي العاص. ولست أقصد بهذا تضعيف عثمان بن أبي دهرش، وإنما أقصد أنني لم أقف على ما يبين حقيقة حاله في الحفظ والضبط وأما حاله في العدالة والاستقامة فقد وقفت على ما يبين حقيقة ذلك وأنه كان صالحاً بل بالغ الغاية في الصلاح والتقوى.

ففي الزهد للإمام أحمد^(١). قال عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده ما نصه حدثني عباس بن محمود مولى بني هاشم حدثنا علي بن الحسن بن شقيق عن عبد الله بن المبارك عن عثمان بن أبي دهرش أنه كان إذا رأى الفجر، أقبل عليه بثه وقال: أصير الآن مع الناس فلا أدري ما أجني على نفسي.

وقال عثمان بن أبي دهرش ما صليت صلاة قط إلا استغفرت الله من تقصيري فيها. اهـ وتجد هذا الخبر عند ابن الجوزي في: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم^(٢). وصفوة الصفوة^(٣) له أيضاً. والتبصرة^(٤) له كذلك.

(١) ص: ٣٥٦.

(٢) (٢٢٤/٧).

(٣) (٢١٨/٢).

(٤) (٣١٣/٢).

فهذا حال عثمان رحمه الله تعالى ، وروايته عموماً على كل مرسلة ، قال الحافظ ولي الدين أبو زرعة أحمد بن شيخ الحفاظ الحافظ العراقي في: تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل^(١) . ما نصه: عثمان بن أبي دهرش . له عن النبي ﷺ: «لا يقبل الله من عبد عملاً حتى يشهد قلبه مع بدنه» . رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة . وهو مرسل ، لأن عثمان هذا ذكره ابن حبان في الثقات في أتباع التابعين . نقلته من خط والدي . اهـ .

وأما روايته لهذا الحديث الذي نتكلم عليه ، فهي بالإضافة إلى إرسالها الذي تضعف به قد جمعت مع ذلك نكارة اللفظ وغرابة المعنى . فهذا ما يتعلق بحال عثمان بن أبي دهرش .

وأما شيخ ابن أبي الدنيا فهو: إسحاق بن حاتم المدائني . قال الخطيب البغدادي في التاريخ^(٢) . ما نصه: إسحاق بن حاتم بن بيان العلاف المدائني (المدائني) . حدث ببغداد عن يحيى بن سليم الطائفي ، ويحيى بن المتوكل وسفيان ابن عيينة وعبد الوهاب بن عطاء . روى عنه يعقوب بن سفيان ، وعبد الله بن محمد بن ناجية ، ومحمد بن أحمد بن خالد البوراني ، ويحيى بن محمد بن صاعد ، والحسين بن اسماعيل المحاملي ، وكان ثقة . اهـ .

وأما شيخ إسحاق ، فهو: يحيى بن سليم الطائفي ، مولى قريش ، نزيل مكة ، حسبه أن الستة قد رووا له ، وإن كان في حفظه شيء . قال الذهبي في الميزان^(٣) ما نصه: قال الشافعي والحسن الزعفراني: فاضل كنا نعهده من

(١) ص: ٢٢٣ .

(٢) (٣٦٥/٦) .

(٣) (٣٨٤/٤) .

الأبدال. اهـ. وقال الذهبي في: الكاشف^(١). ما نصه: ثقة، قال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال النسائي: منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر. اهـ. وذكره الذهبي في: معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد^(٢). فقال ما نصه: ع يحيى بن سليم الطائفي وثقة غير واحد، وقال النسائي: ليس بقوي. اهـ. وقال الحافظ ابن حجر في: التقريب^(٣). ما نصه: صدوق سيء الحفظ. اهـ.

والخلاصة أن سند ابن أبي الدنيا ضعيف لإرساله ولما في بعض رجاله من كلام لا يحتمل حالهم مثل هذا اللفظ الغريب المنكر جدا. وبالله تعالى التوفيق.

وأما الطريق الثاني وهو رواية أبي الشيخ حيث قال:

حدثنا أبو العباس الهروي حدثنا محمد بن زياد الزياتي حدثنا معتمر عن المغيرة بن سلمة قال: أخبرني أبو أمية مولى شبرمة واسمه الحكم عن بعض أئمة الكوفة قال: قام ناس من أصحاب رسول الله ﷺ. فذكره.

وأقول: أما أبو العباس الهروي فهو: محمد بن أحمد بن سليمان قال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني في: تاريخ أصبهان^(٤). ما نصه: فقيه محدث كثير المصنفات، كتب عنه عامة شيوخنا، جعفر بن أحمد بن فارس، والوليد بن أبان، وإسحاق وأبو عمر ابنا مالك. خرج من عندنا إلى الجبل سنة ست وثمانين ومائتين، ومات بها. اهـ.

(١) (٣٦٧/٢).

(٢) ص: ١٨٧.

(٣) ص: ٥٩١.

(٤) (١٨٩/٢ - ١٩٠).

وقال الحافظ أبو الشيخ بن حيان في: طبقات المحدثين بأصبهان^(١).
ما نصه: أبو العباس محمد بن أحمد بن سليمان الهروي، فقيه محدث كبير،
صنف الكتب الكثيرة، أحد العلماء، كتب عنه عامة محدثينا. اهـ.

وقال الحافظ الذهبي في: تاريخ الإسلام^(٢). ما نصه: محمد بن أحمد
بن سليمان. أبو العباس الهروي الفقيه الحافظ. اهـ.

وذكر أنه مات سنة اثنتين وتسعين ومائتين. اهـ.

وأما محمد بن زياد الزيادي، أبو عبد الله البصري، يلقب: يؤيؤ. روى له
البخاري مقرونا بغيره. كما روى له ابن ماجه. وهو حسن الحديث على أحسن
الأحوال. قال الحافظ الذهبي في الكاشف^(٣) ما نصه: صدوق. اهـ. وقال الحافظ
ابن حجر في: التقريب^(٤). ما نصه: صدوق يخطئ. اهـ. ومعناهما واحد
باختلاف الاصطلاحين.

وقال الحافظ ابن حجر في: التهذيب^(٥). ما نصه: ذكره ابن حبان في
الثقات وقال: ربما أخطأ. مات في حدود الخمسين ومائتين. قلت - الحافظ
ابن حجر: ذكر الدمياطي في حواشي نسخة من البخاري أنه مات سنة (٥٢).

وقال ابن عدي في مشايخ البخاري: استشهد به البخاري وقال ابن منده:
ضعيف. وقال ابن عساكر: روى عنه البخاري كالمقرون. اهـ.

(١) (٤٢٩/٣).

(٢) (٢٤٣/٢٢).

(٣) (١٧١/٢).

(٤) ص: ٤٧٨.

(٥) (١٤٩/٩).

وقال الحافظ في هدي الساري^(١). ما نصه: وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: ربما أخطأ. وضعفه أبو عبد الله بن منده في مسنده. اهـ
وقال الحافظ أيضا في: هدي الساري^(٢) ما نصه: ذكره ابن منده وابن حبان بلا حجة. اهـ.

فهذا محمد بن زياد الزياتي لا يحتمل حاله مثل هذا الحديث المنكر الغريب.

وأما معتمر: فهو ابن سليمان التيمي أبو محمد البصري - يلقب الطُفيل، ثقة روى له الستة. التقريب^(٣).

وأما المغيرة بن سلمة فهو المخزومي، أبو هشام البصري، ثقة ثبت. التقريب^(٤).

وأما أبو أمية مولى شبرمة، واسمه الحكم، فهو رجل مجهول لم أقف له على ترجمة. ثم إنه قال: عن بعض أئمة الكوفة. فلم يفصح لنا عن هذا البعض من يكون لنعرف حاله، من حيث العدالة، ومن حيث اتصال السند أو انقطاعه؟ وإن كنا على يقين بأن السند منقطع. لأن المغيرة بن سلمة المخزومي الراوي عن أبي أمية مولى شبرمة هذا، قد مات سنة مائتين كما قال البخاري وغيره. اهـ. انظر التهذيب^(٥).

(١) (١٩٢/٢ - ١٩٣).

(٢) (٢١٧/٢).

(٣) ص: ٥٣٩.

(٤) ص: ٥٤٣.

(٥) (٢٣٤/١٠).

وعليه فينبغي أن يكون بين هذا البعض الذي زعم أبو أمية أنه من أئمة الكوفة وبين النبي ﷺ على أقل تقدير طبقة واحدة هي الصحابة، فيكون الحديث مرسلاً. لكن التحقيق أن هذه الواسطة لا يمكن بحسب الأحوال والأعمار الطبيعية للرواة أن تكون أقل من واسطتين بل لا يستبعد أن تكون ثلاثاً.

والخلاصة أن هذا السند ضعيف لجهالة حال أبي أمية مولى شبرمة. كما أن محمد بن زياد الزيايدي لا يحتمل حاله مثل هذا. وفوق ذلك كله فقد عرفت حال هذا المتن.

وأما الطريق الثالث، وهو رواية أبي الشيخ حيث قال: حدثنا أحمد بن جعفر ابن نصر الجمال حدثنا حميد بن زنجويه حدثنا أبو الأسود النضر بن عبد الجبار حدثنا مسلمة بن علي عن عبد الرحمن الخراساني عن مقاتل بن حيان عن محمد ابن كعب القرظي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ. فذكره.

وأقول: في هذا السند مسلمة بن علي بن خلف الخشني، أبو سعيد الدمشقي البلاطي. روى له ابن ماجه. وكلام الأئمة في تضعيفه طويل وشديد. وقد لخص ذلك الذهبي في الكاشف^(١). قال ما نصه: تركوه. اهـ. وكذلك في الميزان^(٢). وهكذا فعل الحافظ في التقريب^(٣).

فقال ما نصه: متروك. اهـ. وقال الحافظ الذهبي أيضاً في الميزان^(٤).

(١) (٢٦٣/٢).

(٢) (١٠٩/٤).

(٣) ص: ٥٣١.

(٤) (١٠٩/٤).

ما نصه: مسلمة بن علي (ق) الخشني . شامي واه . اهـ .

وفيه أيضا عبد الرحمن الخراساني ، لم أجد له ترجمة ، وظني أنه مجهول .

فهذا إسناد واه ، ومتن منكر جداً .

قال محقق كتاب العظمة رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري . في تخريج هذا الحديث^(١) ما نصه: ضعيف جداً ، في إسناده مسلمة بن علي ، وهو متروك . اهـ .

وأما الطريق الرابع ، وهو رواية أبي الشيخ حيث قال: حدثنا أبو الطيب أحمد بن روح حدثنا علي بن عمرو عن إبراهيم بن موسى البحراني عن مقاتل عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه قال ، فذكره .

وأقول: أما أبو الطيب فهو: أحمد بن روح بن زياد الشعراني البغدادي . قال الحافظ الذهبي في تاريخ الاسلام^(٢) ما نصه: له مصنفات في الزهد وغير ذلك . اهـ . وله ترجمة في: تاريخ أصبهان^(٣) ، وطبقات أصبهان^(٤) ، وبغية الطلب في تاريخ حلب^(٥) .

وأما علي فلعله: علي بن عمرو بن الحارث بن سهل بن أبي هبيرة ، أبو هبيرة البغدادي . قال الذهبي في الكاشف^(٦) ما نصه: وثق وله غرائب اهـ .

(١) (١٤٤٠/٤) .

(٢) (٥٨/٢١) .

(٣) (١٤٦/١) .

(٤) (٨٦/٤) .

(٥) (٧٤٧/٢) .

(٦) (٤٥/٢) .

وقال الحافظ في التقریب^(١). ما نصه: صدوق له أوهام. اهـ. وحكمه هذا لخصه مما قاله في كتابه التهذيب^(٢) ونصه: قال ابن أبي حاتم: سمعت منه مع أبي، ومحلله الصدوق. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أغرب. قال ابن مخلد: مات في المحرم سنة ستين ومائتين. وقال غيره: مات في ذي الحجة سنة (٥٩). وقال ابن قانع: مات سنة (٥٥). قال الخطيب: وهو خطأ. قلت - القائل الحافظ ابن حجر -: وقال ابن قانع فيه: ضعيف. ووجدت له حديثاً منكراً جداً، أخرجه البيهقي والخطيب من طريق عبد الله بن مالك النحوي مؤدب القاسم بن عبيد الله عنه. اهـ.

قلت: والحديث الذي أشار إليه الحافظ ابن حجر هو ما رواه البيهقي في السنن الكبرى^(٣). قال: حدثنا أبو عبد الله الحافظ حدثنا أبو حفص عمر بن أحمد بن نعيم وكيل المتقي ببغداد حدثنا أبو محمد عبد الله ابن هلال النحوي الضرير حدثنا علي بن عمرو الأنصاري حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما جمع رسول الله ﷺ بيت شعر قط، إلا بيتاً واحداً: تفاعل بما تهوى يكن فلقلما يقال لشيء كان إلا تحقق قالت عائشة رضي الله عنها: ولم يقل: تحققاً. لئلا يعربه فيصير شعراً.

قال الشيخ رحمه الله: لم أكتبه إلا بهذا الإسناد، وفيهم من يجهل حاله. وأما الرجز فقد كان رسول الله ﷺ يقوله. اهـ.

ورواه الخطيب أيضاً في تاريخ بغداد^(٤). في ترجمة عبد الله بن مالك

(١) ص: ٤٠٤.

(٢) (٣٢١/٧).

(٣) (٤٣/٧).

(٤) (١٨٠/١٠).

أبي محمد النحوي . فقال: أخبرنا محمد بن علي المقرئ أخبرنا أبو حفص عمر بن يوسف ابن أبي نعيم حدثنا أبو محمد عبد الله بن مالك مؤدب القاسم بن عبيد الله حدثنا علي بن عمرو الأنصاري حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: ما قال رسول الله ﷺ شعراً قط، وما أتم إلا بيتاً واحداً. تفاعل بما تهوى يكن فلقلما يقال لشيء كان إلا تحقق ولم يقل تحقفاً، لئلا يعربه فيصير شعراً.

غريب جداً، لم أكتبه إلا بهذا الإسناد. اهـ.

وأورده الحافظ ابن كثير من طريق البيهقي في تفسيره في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾ [يس: ٦٩].

ثم قال ما نصه: سألت شيخنا أبا الحجاج المزي عن هذا الحديث، فقال: هو منكر. ولم يعرف شيخ الحاكم، ولا الضرير. اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في: فتح الباري^(١) ما نصه: وأما ما أخرجه الخطيب في التاريخ عن عائشة - رضي الله عنها -: تفاعل بما تهوى يكن فلقلما يقال لشيء كان إلا تحقق. قال: وإنما لم يعربه لئلا يكون شعراً. فهو شيء لا يصح، ومما يدل على وهائه التعليل المذكور. اهـ.

والحاصل أن علي بن عمرو الذي في سند الحديث إن كان هو صاحبنا أعني علي بن عمرو بن الحارث بن سهل، فهو صاحب غرائب ومناكير. وإلا يكن هو فلا أعرفه الساعة بعد طول بحث وأظنه مجهول العين فضلاً عن الحال. وأما إبراهيم بن موسى البحراني، فلم أجد له ترجمة مع شدة البحث.

وظني أنه مجهول. وروايته لهذا الحديث المنكر الباطل عن مقاتل عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه مما يلصق التهمة به، إن كان الراوي عنه علي بن عمرو بن الحارث. وإلا فمجهول يروي عن مجهول.

والخلاصة أن أسانيد هذه الطرق الأربعة كلها ضعيفة فيها الانقطاع مع رواية المجهولين والضعفاء المتروكين، وفوق ذلك كله أنهم رووا ما فيه غرابة واضحة ونكارة شديدة ظاهرة. بل ما هو عند الناقد المتبصر، والمحقق المتأمل، باطل ظاهر البطلان، فإن فتح باب التجوُّز للعقول بالانطلاق إلى نحو وجود عوالم أخرى فيها كائنات حية عاقلة لها عبادتها، ولها حياتها وأحوالها كل ذلك مما ينبغي التنبيه لخطورته على الثوابت العقديّة الإسلامية خصوصاً في هذه الأزمان التي ضعفت فيها عقيدة كثير من المسلمين، والذي فتح الغرب فيه مجال الخيال في أفلامهم التي يسمّون بها عقول أبناء المسلمين بما يروّجون لهم من وجود كائنات حية في الكواكب الأخرى. والحاصل أن ما تضمنته هذه الأحاديث من ألفاظ ومعاني لو جاء بها الثقات لوجب التوقف فيها، والتحقق منها، والبحث في مضمونها، وشدة العرض على النصوص القطعية، فكيف بها والحال ما سبق بيانه من ضعف أسانيدها، ووهائها. ولنضرب لك مثالا على ذلك حتى تطمئن لصحة قلبي. قال الحافظ الذهبي في كتابه المسمى:

العلو^(١): - الذي ليته لم يؤلفه - بعد كلام له ما نصه: ما رواه البيهقي في الصفات من طريق: آدم بن أبي إياس أيضا حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي الضحى عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ قال: في كل أرض نحو إبراهيم عليه السلام. رواه ثقات.

وروي عن عطاء بن السائب مطولاً بزيادة. غير أننا لا نعتقد ذلك أصلاً. فقال البيهقي: أخبرنا الحاكم أنبأنا أحمد بن يعقوب الثقفي حدثنا عبيد بن غنام حدثنا علي بن حكيم حدثنا شريك عن عطاء بن السائب عن أبي الضحى عن ابن عباس: ﴿وَمَنْ أَلَّأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ قال: سبع أرضين وفي كل أرض نبي كنبيكم وآدم كآدمكم ونوح كنوح وإبراهيم وإبراهيم وعيسى وعيسى.

شريك وعطاء فيهما لين لا يبلغ بهما رد حديثهما.

وهذه بلية تحيّر السامع كتبها استطراداً للتعجب وهو من قبيل اسمع واسكت. اهـ.

والحاصل أن هذا الحديث الذي ذكره الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - حديث باطل مردود اجتمعت فيه نكارة المعنى مع ضعف الأسانيد وانقطاعها. فرجائي من إخواننا محبي الشيخين ابن تيمية وابن القيم الذين لهم علاقة خاصة بكتبهما أن ينظروا فيها نظر الباحث المنصف وأملّي أن يكون كتابي هذا مساعداً لهؤلاء الإخوة في تحولهم من قراء لتلك الكتب بعين التعظيم التي تقترب من العصمة إلى قراء يعرفون مكانة الشيخين - ابن تيمية وابن القيم - ويعترفون بوقوع الصواب والخطأ في إنتاجهما العلمي، كما يجب أن يعترفوا بأن الحديث الضعيف بأنواعه ومنها الموضوع موجود في كتب ابن تيمية وابن القيم. والله تعالى يتولى هدايتنا والجميع لما يحبه ويرضاه.

الحديث العاشر

قال الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في: مجموع الفتاوى^(١). ما نصه:

والجواب: أن الفضل بنفس العمل وجودته، لا بقدره وكثرته، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لِّهَا لِنَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٧] وقال: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠] ورب تسيحة من إنسان أفضل من ملء الأرض من عمل غيره، وكان إدريس - عليه السلام - يرفع له في اليوم مثل عمل جميع أهل الأرض، وإن الرجلين ليكونان في الصف وأجر ما بين صلاتهما كما بين السماء والأرض.

وقد روي: «أنين المذنبين أحب إليّ من زجل المسبحين». اه المراد.

وأقول: إيراد الشيخ ابن تيمية هذا الأثر في معرض جوابه على الإيراد الذي ذكره، شيء يستغرب منه جدا، لأمر عدة. أولها أنه لم يذكر محرّجا لهذا الأثر الذي يستدل به وقد نقلنا لك في هذا الكتاب من كلام ابن تيمية نفسه عدم صحة هذا الشيء. ثانيها: أنه أورده بصيغة التضعيف، ما يشعر بأنه على أقل تقدير متوقف في ثبوته فكيف يصح منه - رحمه الله تعالى - الاستدلال بشيء يستشعر عدم صحته، من دون بيان ذلك؟ ثالثها: أنه لم يبين من صاحب هذا القول أهو سيدنا رسول الله ﷺ أم غيره؟ ورابعها: كيف يستدل الشيخ ابن تيمية في مسألة من مسائل المعتقد بهذا الأثر المنقطع

الإسناد انقطاعاً ظاهراً واضحاً؟

بعد هذا أقول: هذا الأثر الذي أورده الشيخ ابن تيمية على أنه حديث قدسي، بقوله: وقد روي: «أنين المذنبين أحب إليّ من زجل المسيحين». أقول هذا الأثر رواه البيهقي في شعب الإيمان: السابع والأربعون من شعب الإيمان وهو باب في معالجة كل ذنب بالتوبة^(١). قال البيهقي رحمه الله تعالى ما نصه: أخبرنا عبد الله بن يوسف سمعت أبا بكر محمد بن عبد الله الرازي سمعت أبا علي صاحب عبيد الله الحبلي يقول: أوحى الله عز وجل إلى داود عليه السلام: «أنين المذنبين أحب إلي من صراخ الصديقين».

فهذا الأثر عن سيدنا داود عليه السلام سنده ضعيف كما هو واضح إذ انقطاع سنده واضح ظاهر فأنى له الصحة؟ فهو إذن من الإسرائيليات التي ربما يكون فيها نوع تسامح وتساهل إذا ذكرت في أبواب الرقاق والترهيب والترغيب ونحوها. لكن لا يمكن أن يقبل ذلك في باب الأمور العملية أو العقدية. ولذلك فيإيراد الشيخ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - له جار على عادته المتكررة كثيراً من أنه إذا اندفع في تقرير أمر أو مسألة حشد في تأييدها وتقويتها الصحيح والسقيم والغث والسمين. ولذلك تراه هاهنا أورد ثلاثة أمور قبل أن يورد ذلك الأثر فقال ما نصه: ورب تسيحة من إنسان أفضل من ملء الأرض من عمل غيره. اهـ.

ولقائل: أن يقول للشيخ من أين لك هذا؟

ثم قال ما نصه: وكان إدريس - عليه السلام - يرفع له في اليوم مثل عمل جميع أهل الأرض. اهـ.

(١) حديث (٧٢٥١) (٤٥٢/٥).

ولقائل أن يقول: إن الحافظ ابن كثير قال في تفسيره، عند تفسير آية ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِدْرِيسَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾ ﴿٥٦﴾ وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴿٥٧﴾ من [الآية ٥٦ - ٥٧] ما نصه: وقد روى ابن جرير هاهنا أثراً غريباً عجيباً فقال: حدثني يونس بن عبد الأعلى أنبأنا ابن وهب أخبرني جرير بن حازم عن سليمان الأعمش عن شمر بن عطية عن هلال بن يساف قال: سأل ابن عباس كعباً وأنا حاضر فقال له: ما قول الله عز وجل لإدريس - عليه السلام - ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ فقال كعب: أما إدريس فإن الله أوحى إليه أني أرفع لك كل يوم مثل عمل جميع بني آدم، فأحب أن يزداد عملاً، فأتاه خليل له من الملائكة فقال: إن الله أوحى إليّ كذا وكذا. فكلّم لي ملك الموت فليؤخّرني حتى أزداد عملاً فحمله بين جناحيه حتى صعد به إلى السماء، فلما كان في السماء الرابعة تلقاهم ملك الموت منحدراً، فكلّم ملك الموت في الذي كلمه فيه إدريس. فقال: وأين إدريس؟ فقال: هو ذا على ظهري. قال ملك الموت: فالعجب! بعثت وقيل لي: أقبض روح إدريس في السماء الرابعة. فجعلت أقول: كيف أقبض روحه في السماء الرابعة وهو في الأرض؟ فقبض روحه هناك. فذلك قول الله: ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ هذا من أخبار كعب الأخبار الإسرائيليات، وفي بعضه نكارة. والله أعلم. اهـ.

ثم قال أيضاً ما نصه: وإن الرجلين ليكونان في الصف وأجر ما بين صلاتهما كما بين السماء والأرض. اهـ.

ولقائل أن يقول للشيخ: هل هذا اجتهاد واستنباط؟ فمثل هذا لا يمكن أن يدرك بالاجتهاد ولا بالاستنباط. أم أنه بتوقيف عن المعصوم المبلغ للوحي صلوات الله تعالى وسلامه عليه وعلى آله وصحبه؟ فأين جاء ذلك؟ ومن أخرجه؟ وما حال سنده؟

والواقع أن هذا لا يصح عن سيدنا رسول الله ﷺ، بل لم نجد مع شدة البحث من صرح بنسبته إلى النبي ﷺ، وحتى الشيخ ابن تيمية لم يصرح بنسبة ذلك إلى النبي ﷺ. لكنه أورد في صورة الدليل المجزوم به. ولذلك تعرّضت له.

وعلى عادة كثير من إخواننا المتعلقين بالشيخ ابن تيمية وكتبه رأينا الأخ الكريم الشيخ فيصل بن علي البعداني يقول في بحث له: دراسات تربوية. قاعدة الانطلاق وقارب النجاة. المنشور في: مجلة البيان^(١)، الصادرة عن المنتدى الإسلامي. يقول بعد كلام له ما نصه: قال ابن تيمية: فهذه سقت الكلب بإيمان خالص كان في قلبها فغفر لها، وإلا فليس كل بغى سقت كلباً يغفر لها، وكذلك هذا الذي نحى غصن الشوك من الطريق، فعلة إذ ذاك بإيمان خالص، وإخلاص قائم بقلبه فغفر له بذلك، فالأعمال تتفاضل بتفاضل ما في القلوب من الإيمان والإخلاص، وإن الرجلين ليكون مقامهما في الصف واحداً، وبين صلاتهما كما بين السماء والأرض، وليس كل من نحى غصن شوك عن الطريق يغفر له. اه المراد.

ثم رأيت الشيخ ابن تيمية قد صرح في غير موضع بأن هذا الكلام من المأثور. فقد قال في: مجموع الفتاوى^(٢). ما نصه: ومما ينبغي أن يعلم: أن فضل القراءة والذكر والدعاء والصلاة وغير ذلك قد يختلف باختلاف حال الرجل، فالقراءة بتدبر أفضل من القراءة بلا تدبر، والصلاة بخشوع وحضور قلب أفضل من الصلاة بدون ذلك. وفي الأثر: «إن الرجلين ليكون مقامهما في

(١) العدد (١٨١) ص: ٢٠.

(٢) (١٥٦/٥).

الصف واحداً وبين صلاتيهما كما بين السماء والأرض». اهـ.

وأعاد الشيخ ابن تيمية هذا الكلام بلفظه. في مجموع الفتاوى^(١). وأورده أيضاً في كتابه: منهاج السنة^(٢). ولفظه بعد كلام له ما نصه: فإن الأعمال تتفاضل بتفاضل ما في القلوب من الإيمان والإخلاص، وإن الرجلين ليكون مقامهما في الصف واحداً وبين صلاتيهما كما بين السماء والأرض. وليس كل من نحى غصن شوك عن الطريق يغفر له، قال الله تعالى ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ الْقَتْلُ مِنْكُمْ﴾ [الحج: ٣٧]. فالناس يشتركون في الهدايا والضحايا والله لا يناله الدم المهرق ولا اللحم المأكول والتصدق به، لكن يناله تقوى القلوب. وفي الأثر: «إن الرجلين ليكون مقامهما في الصف واحداً وبين صلاتيهما كما بين المشرق والمغرب». اهـ.

فانظر أولاً إلى أن الشيخ قد صرح بأن هذا الكلام أثر. ثم انظر ثانياً: إلى فعله وتصرفه الأخير في كتابه منهاج السنة. حيث أعاد الكلام مرتين في صفحتين متتابعتين مرة أرسله إرسالاً، وأخرى صرح فيها بأنه أثر.

وقد اكتفى الشيخ ابن القيم في كتابه: الصلاة وحكم تاركها^(٣). بإيراده مطلقاً مرسلًا دون أن ينسبه لأحد فقال ما نصه: فكون صلاة الفذ جزءاً واحداً من سبعة وعشرين جزءاً من صلاة الجميع، لا يستلزم إسقاط فرض الجماعة ولزوم كونها ندبا بوجه من الوجوه وغايتها أن يتأدى الواجب بهما وبينهما من الفضل ما بينهما، فإن الرجلين يكون مقامهما في الصف واحداً، وبين صلاتيهما في الفضل كما بين السماء والأرض. اهـ.

(١) (١٣٦/١٧ - ١٣٩).

(٢) (١٣٧/٦).

(٣) ص: ١٥٨.

وقال في: مدارج السالكين^(١). ما نصه: فإن الأعمال لا تتفاضل بصورها وعددها وإنما تتفاضل بتفاضل ما في القلوب فتكون صورة العاملين واحدة وبينهما في التفاضل كما بين السماء والأرض، والرجلان يكون مقامهما في الصف واحدا وبين صلاتهما كما بين السماء والأرض. اهـ.

وقال الشيخ ابن القيم - رحمه الله تعالى - في: مدارج السالكين^(٢). بعد كلام له ما نصه: وكذلك ما يحصل هذا من الدرجات العلى في الآخرة ومرافقة المقربين كل هذا يفوته بفوات الحضور والخضوع، وإن الرجلين ليكون مقامهما في الصف واحدا وبين صلاتيهما كما بين السماء والأرض. اهـ.

والذي أقرره الآن بعد تتبع أن ابن القيم إذا رأى أن شيخه ذكر أثرا لم يجد له ابن القيم مخرجا، ربما ذكره ابن القيم على أنه كلام في صورة لا تشعر القارئ أنه أثر. وظني أنه يفعل ذلك ليتخلص من عهده. كما فعل هنا، وكما فعل في حديث «أنين المذنبين». فإنه قد أوردته على لسان خطاب الحال. يقول - رحمه الله تعالى في: مدارج السالكين^(٣). بعد كلام له ما نصه: يا آدم ما أهبطتك من الجنة إلا لتتوسل إلي في الصعود، وما أخرجتك منها نفياً لك عنها، ما أخرجتك فيها - كذا في الأصل - إلا لتعود، إن جرى بيننا وبينك عتب، وتناوت منا ومنك الديار فالوداد الذي عهدت مقيم، والعتار الذي أصبت جبار، يا آدم ذنب تذلل به لدينا أحب إلينا من طاعة تذلل بها علينا، يا آدم أنين المذنبين أحب إلينا من تسبيح المدللين. اهـ. وفعل نحو هذا

(١) (٣٣١/١).

(٢) (٥٢٩/١ - ٥٣٠).

(٣) (٣٠٠/١).



في بدائع الفوائد^(١). وانظر الحديث السادس من هذا الكتاب.

وختاماً أكرر رجائي إلى إخواني محبي الشيخين ابن تيمية وابن القيم أن يتجردوا من سلطان المحبة وغلبة هوى العاطفة فينظروا في كتبهما بعين الإنصاف وسلطان العلم. والله تعالى يتولى هدايتنا جميعاً إنه ولي ذلك والقادر عليه سبحانه وتعالى له الأمر والحكم وإليه الرجوع والمثاب، وصلى الله تعالى وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

*** *** ***

فهرس المحتويات

مقدمة الطبعة الثانية	٩ - ٥
مقدمة الكتاب وفيها بيان سبب تأليفه وبيان أن ابن تيمية وابن القيم يستدلان في أحيان كثيرة بالضعيف وذكر مثالين لكل واحد وفيها بيان شيء من تناقض الأقوال وبيان شرطي في هذا الكتاب	٢٠ - ١١
الحديث الأول	٢٢
إيراد كلام ابن القيم	٢٩ - ٢٢
مناقشة كلام ابن القيم ورده وذلك في مسائل . المسألة الأولى: قوله: هذا حديث جليل كبير تنادي جلالته وفخامته وعظمته على أنه خرج من مشكاة النبوة	٣٢ - ٣٠
المسألة الثانية: قول ابن القيم لا يعرف إلا من حديث عبدالرحمن بن المغيرة المدني الخ	٣٣
الكلام على عبدالرحمن بن المغيرة وبيان أنه حسن الحديث ليس أكثر . وبيان أن رواية البخاري له كانت على سبيل المتابعة والانتقاء والتخير	٣٩ - ٣٣
الكلام على إبراهيم بن حمزة المدني	٤٢ - ٤٠
المسألة الثالثة: قول ابن القيم ورواه أئمة أهل السنة في كتبهم وتلقوه بالقبول وقابلوه بالتسليم والانقياد ولم يطعن أحد منهم فيه ولا في أحد من رواه	٤٢



- مناقشة قول ابن القيم ورواه أئمة أهل السنة في كتبهم . وذكر عدة نقول
 عن جماعة من الحفاظ ٤٢ - ٤٦
- نقل كلام طويل جداً لابن القيم يتعلق بالمسألة ٤٦ - ٦٠
- المسألة الرابعة: مناقشة قول ابن القيم وتلقوه بالقبول وقابلوه بالتسليم
 والانقياد ٦١
- المسألة الخامسة: مناقشة قول ابن القيم ولم يطعن أحد منهم فيه ولا
 في أحد رواته . وبيان أن في هذا السند ستة رجال بين ضعيف
 ومجهول ٦٢ - ٦٧
- المسألة السادسة: مناقشة قول ابن القيم فممن رواه الإمام ابن الإمام
 أبو عبدالرحمن عبدالله بن أحمد بن حنبل . والكلام على زيادات
 عبدالله في مسند أبيه ، وكذا الكلام على كتابه السنه ٦٨ - ٧٠
- الكلام على رواية جماعة من الأئمة الذين عزا لهم ابن القيم الحديث
 وبيان حال مروياتهم ٧١ - ٧٧
- مناقشة قول ابن القيم: وقال ابن منده روى هذا الحديث محمد بن
 إسحاق الصنعاني وعبدالله بن أحمد إلى قوله ولا ينكر هذا الحديث
 إلا جاحد أو جاهل أو مخالف للكتاب والسنة ٧٧ - ٨٢
- فصل في بيان اضطراب رواة هذا الحديث ٨٣ - ٨٤
- فصل في بيان بعض ما في ألفاظ الحديث من نكارة وبيان خطأ ابن
 القيم وغيره في الاستدلال بآية: وقال فرعون . ونقل كلام ابن كثير في
 تفسير الآية المذكورة ٨٥ - ٩٨



مناقشة ابن تيمية في إirاده هذا الحديث وبيان خطئه وهاهنا أربع مسائل مهمة منها بيان شيء من حال كتاب التوحيد لابن خزيمة ومنها رد قول ابن تيمية وقد روى أهل السنن قطعة من حديث أبي رزين بإسناد جيد	٩٩ - ١١٥
أقوال غير محررة لجماعة من الأئمة الذهبي وابن جماعة وابن القيم	١١٦ - ١١٨
تنبيه يتعلق بذكر ابن حبان لوكيع بن عدس في كتابيه الثقات ومشاهير علماء الأمصار	١١٨ - ١١٩
تنبيه يتعلق بتصحيح ابن العربي المعافري لحديث وكيع: أين كان ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض	١٢٠
تتمة مهمة	١٢١ - ١٢٢
الحديث الثاني	١٢٣
إيرادها كلام ابن تيمية	١٢٣
تخريج الحديث وبيان علته ونقل كلام بعض الأئمة في تضعيفه	١٢٣ - ١٢٦
نقل ترجمة أبي المهزم علة هذا الحديث من الميزان للذهبي	١٢٧
الحديث الثالث	١٢٩
إيراد كلام ابن تيمية	١٢٩
إيراد كلام ابن القيم	١٢٩ - ١٣٠
تمهيد لرد هذا الحديث وبيان بطلانه	١٣٠ - ١٣١
إيراد الحديث من عند مخرجه سنداً وممتناً وهو حديث طويل جداً فيه عجائب تدل على بطلانه	١٣١ - ١٤٦



- نقل كلام جماعة من الحفاظ في بيان بطلان ووضع هذا الحديث
 الهيثمي وابن حجر والسيوطي والبوصيري ١٤٧ - ١٤٨
 ذكر طريق آخر للحديث أخرجه ابن حبان في المجروحين وبين
 بطلانه وكذا حكم بوضعه الذهبي ووافقه ابن حجر ١٤٩ - ١٥٠
 ذكر طريق آخر أيضاً للحديث أخرجه ابن الجوزي في
 الموضوعات وحكم بوضعه وبطلانه وكذا حكم بذلك الذهبي
 ووافقه ابن حجر ١٥٠ - ١٥١
 ذكر نقول من كلام ابن القيم يتبين منها بطلان الحديث المذكور
 وما كان مثله ١٥٢ - ١٥٣
الحديث الرابع ١٥٥
 إيراد كلام ابن تيمية ١٥٥
 بيان أن هذا الحديث لا أصل له وبيان معنى كون الحديث لا
 أصل له ١٥٥ - ١٥٧
 نقل كلام جماعة من الحفاظ ابن تيمية وابن كثير والسخاوي
 والسيوطي في بيان معنى الحديث الذي لا أصل له وعدم جواز
 الاحتجاج به ١٥٨ - ١٥٩
 كلمة موجهة إلى إخواننا المتعلقين بكتب ابن تيمية وابن القيم ١٦٠
الحديث الخامس ١٦١
 إيراد كلام ابن تيمية وبيان أنه أورد الحديث في تسعة مواضع مع
 ذكرها وبيان أنه لم يعزو الحديث في كل تلك المواضع ١٦١ - ١٦٣
 مناقشة كلام ابن تيمية وبيان أن الحديث موضوع وبعض النقول
 التي تثبت ذلك ١٦٤ - ١٦٧

ذكر بعض من نقل الحديث مستدلاً به اعتماداً على ذكر ابن تيمية

له ١٦٨ - ١٧٠

فائدة ١٧٠ - ١٧١

الحديث السادس ١٧٣

إيراد كلام ابن تيمية ١٧٣ - ١٧٤

عدم وقوفي على الحديث مرفوعاً عند الطبراني بل ولا عند غيره... ١٧٤ - ١٧٥

نقل عن ابن القيم فيه توقفه في ثبوت ذلك عن النبي ﷺ ١٧٥

نقل آخر عن ابن القيم يعزو فيه الكلام المذكور لسهل بن عبدالله .. ١٧٥ - ١٧٦

نقل عن ابن كثير ينفي فيه ثبوت ذلك الكلام ١٧٦

نقل عن العيني في الموضوع نفسه ١٧٦ - ١٧٧

نقل عن ابن حجر في الموضوع أيضاً ١٧٨ - ١٧٩

الحديث السابع ١٨١

إيراد كلام ابن تيمية وبيان المواضع التي كرر فيها ذكر الحديث

من كتبه ١٨١ - ١٨٢

إيراد كلام ابن القيم وبيان المواضع التي كرر فيها ذكر الحديث ... ١٨٣ - ١٨٤

بيان أن هذا الحديث اختلف فيه بين أن يكون ضعيفاً أو شديد

الضعف أو منكراً، وأنه عند المؤلف باطل موضوع. وذكر أدلة ما

تقدم منقولة عن أصحابها ١٨٤ - ١٨٩

الكلام على زيادة بن محمد الأنصاري وبيان حال حديثه وهما

حديث الرقية وحديث النزول وبيان شيء مختصر من حال بعض

الكتب مثل الرد على الجهمية للدارمي ١٨٩ - ١٩٨



نقل كلام ابن جهل في رده على ابن تيمية بخصوص حديث

الرقية المذكور ٢٠٠ - ١٩٨

الحديث الثامن ٢٠١

إيراد كلام ابن تيمية ٢٠١

خمس وقفات لا بد منها مع كلام ابن تيمية ٢٠٣ - ٢٠١

نقل صورة من صور انخداع بعض الشباب بكلام ابن تيمية والرد

على ذلك ٢٠٧ - ٢٠٣

بيان أن الأثر الأول والثاني الذين أورده ما ابن تيمية لا أصل لهما ٢٠٨

الرد على ابن تيمية في إيراده أثراً ثالثاً لا أصل له أيضاً وهو باطل

في نفسه ٢١٢ - ٢٠٨

الحديث التاسع ٢١٣

إيراد كلام ابن تيمية ٢١٣

تخريج الحديث الذي أورده ابن تيمية من عزو وبيان طريقه

وألفاظه ٢١٧ - ٢١٣

الكلام على الطريق الأول وبيان حال رواته ٢٢٠ - ٢١٧

الكلام على الطريق الثاني وبيان حال رواته ٢٢٣ - ٢٢٠

الكلام على الطريق الثالث وبيان حال رواته ٢٢٤ - ٢٢٣

الكلام على الطريق الرابع وبيان حال رواته ٢٢٧ - ٢٢٤

كلمة للمؤلف حول الموقف مما جاء في هذا الحديث ٢٢٨ - ٢٢٧

الحديث العاشر ٢٢٩

إيراد كلام ابن تيمية ٢٢٩

٢٣٢ - ٢٢٩	تخرىج الأثر الذي أورده ابن تيمية ومناقشته في ذلك
٢٣٢	التنبية على تقليد البعض لابن تيمية في إيراده الأثر
٢٣٣ - ٢٣٢	إيراد كلام لابن تيمية أيضاً ومناقشته
	إيراد كلام لابن القيم وبيان تصرفه وذكر طريقته في مثل هذا
٢٣٥ - ٢٣٣	المقام

*** *** ***



المؤلفات :

- له العديد من المؤلفات في الفقه والحديث منها ما هو مطبوع ومنها ما لم يطبع، نذكر منها :
- نصيحة الأخ المشفق.
- إقامة الدليل على ثقة مؤمل بن إسماعيل.
- مسند مؤمل بن إسماعيل المعلن.
- القول النّهيك ببيان صحة حديث «أنت ومالك لأبيك».
- شرح منظومة القرطبي في الفقه.
- تحقيق كتاب نشر الزهر في الذكر بالجهر.
- مجموع فتاوى.

وسائل التواصل :

مملكة البحرين - المحرق :

الرمز الدولي (+ ٩٧٣)

- هاتف محمول : ٣٩٧١١٦٩٩.

المكتب : ١٧٣٢٣٣٣١.

الفاكس : ١٧٣٢٢٠١٢.

الموقع الإلكتروني :

www.dralarabi.com

البريد الإلكتروني

najjalarabi@hotmail.com



في هذا الكتاب

﴿ محافضة على تطبيق منهج المحدثين النقدي النزيه
المحايد دون إفراط ولا تفريط .
﴿ دعوة للعقول أن تتحرر من سلطان التأثير بالأشخاص
والانصياع إليها ، وابدال ذلك بإعمال النظر وتطبيق قواعد
العلم في الفكرة أو المنهج، حتى لا يقع الإنسان في الخطأ
دون أن يشعر .

الناشر



www.daralfaqih.com

